الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ

محاضرات في مقياس:

تاريخ الجزائر العام-2-

مطبوعة بيداغوجية موجهة للسنة الأولى جذع مشترك علوم إنسانية

السداسي الثاني

إعداد أستاذة المقياس:

د. سعدية بن حامد

السنة الجامعية: 2023-2024م

محاضرات: موجهة للجذع المشترك علوم إنسانية

في مقياس: تاريخ الجزائر العام -2- السداسي الثاني.

المحاضرة الأولى: الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية..... 5

المحاضرة الثانية: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر1512-1518م..... 12

المحاضرة الثالثة: إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية وتطور نظام الحكم 1519-1830م..... 17

المحاضرة الرابعة: العلاقات الخارجية للجزائر في العهد العثماني ومكانتها الدولية (العلاقات الجزائرية - الفرنسية أنموذجا)..... 27

المحاضرة الخامسة: المشاريع الفرنسية لاحتلال الإيالة الجزائرية..... 39

المحاضرة السادسة: الاحتلال الفرنسي للجزائر(قراءة في الدوافع)..... 46

المحاضرة السابعة: الحصار البحري والحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر(1827-1830م) 50

المحاضرة الثامنة: المواقف الدولية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر..... 55

المحاضرة التاسعة: المقاومات الشعبية الجزائرية في القرن 19م..... 72

المحاضرة العاشرة: السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر..... 94

المحاضرة الحادي عشر: الأوضاع العامة في الجزائر مطلع القرن 20م..... 102

المحاضرة الإثنى عشر: الجزائر والحرب العالمية الأولى1914-1918م..... 114

المحاضرة الثالثة عشر: الحركة الوطنية الجزائرية 1-التيار الإصلاحي - جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1954م..... 121

المحاضرة الرابع عشر: أحداث ماي 1945 م من المظاهرات السلمية الى المجازر الدموية..... 134

المحاضرة الخامس عشر: أوضاع الجزائر قبل صدور بيان أول نوفمبر 1954م..... 144

الخاتمة..... 152

قائمة المصادر والمراجع:..... 155

مقدمة

مقدمة:

أقدم هذه المطبوعة إلى طلبة السنة الأولى جذع مشترك علوم إنسانية، والتي ضمنتها كل ما يتعلق بمقياس تاريخ الجزائر العام للسداسي الثاني وفق عروض التكوين الجديدة المحدثة 2023م، حيث حاولت أن أقدم هذا البرنامج لتزويد الطالب بكل المعارف والحقائق التاريخية في الفترة الحديثة والمعاصرة.

فالمغرب الأوسط تعرض مع مطلع القرن السادس عشر ميلادي الى حملة شرسة من طرف الخطر الاسباني، الذي سرعان ما تحول الى صراع حضاري عثماني اسباني في الحوض الغربي البحر الأبيض المتوسط، والذي توج بإلحاق الجزائر الدولة العثمانية 1518-1830م، وانهاء الحكم العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي للجزائر مع الفترة المعاصرة 1830-1962م، وظهور العديد من المقاومات الشعبية وفي كل أنحاء البلاد، الا أن السياسة الاستعمارية استطاعت اخمادها طيلة القرن 19م.

ومع بداية القرن العشرين عرفت الجزائر سياسة فرنسية استعمارية لا تقل اضطهادا على سياستها المعهودة خلال القرن التاسع عشر، وقد تمثلت في إصدار سلسلة من القوانين الاستثنائية والإجراءات التعسفية في حق الجزائريين، وهذا تزامنا مع المستجدات على الصعيد العالمي مع اندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914م، فما كان على فرنسا إلا أن تسعى جاهدة لتهيئة الظروف لدخولها الحرب، ولا سيما أنها قامت بفرض التجنيد الإجباري على الجزائريين عام 1912م، من أجل ضمان مشاركتهم معها في الحرب مقابل تقديمها للكثير من الوعود خاصة فيما يتعلق بتحسين مستواهم الاجتماعي.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وما أسفرت عنه من نتائج، لاسيما تدهور الأوضاع بالجزائر من جراء تسخير كل الطاقات والإمكانات البشرية والمادية الجزائرية لخدمة الحرب العالمية لصالح فرنسا، الأمر الذي جعلها تنتهج سياسة ذر الرماد في الأعين، تمثلت في قانون

مقدمة

إصلاحات 04 فيفري 1919م والذي لم يشف غليل الجزائريين، وكشفت عن الوعود الفرنسية المعسولة، كما كان لهذا القانون الدور الفعال في بداية العمل السياسي المنظم في الجزائر منتصف العشرينيات من القرن الماضي.

والظاهر أن الأوضاع بقيت على حالها الى غاية اندلاع الحرب العالمية الثانية (1939-1945م)، أين قامت فرنسا بحل الأحزاب السياسية التي ترى خطرا في نشاطها، والأكثر من ذلك اعتقال ونفي زعماء الحركة الوطنية الجزائرية.

إلا أن التطورات الحاصلة على الساحة السياسية العالمية والوطنية، كان لها الأثر البالغ على الصعيد الوطني، لاسيما ارتكاب الإجرام الفرنسي مجازر الثامن ماي 1945م في حق الشعب الجزائري الأعزل، الذي طالب بحقه في تقرير المصير بعد انتصار الحلفاء على دول المحور، واقتنع حينها الجزائريون بأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، حيث أضحى التفكير في العمل المسلح أكثر من ضرورة.

والظاهر أن اندلاع الثورة أول نوفمبر 1954م كانت ضد الظلم والاضطهاد الاستعماري، وقد استطاعت الثورة الجزائرية أن تحرر الشعب الجزائري من واحد من أبشع وأعتى الاستعمار الاستيطاني الذي عرفته الإنسانية في الفترة المعاصرة.

وفي الأخير أتمنى أن أكون بهذه المطبوعة قد قدمت مساهمة متواضعة لخدمة طلاب العلم والمعرفة خاصة في مجال العلوم الإنسانية، من خلال إثراء مكتبتنا بهذا النوع من المؤلفات.

المحاضرة الأولى

الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية

المحاضرة الأولى: الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية

تمهيد:

إن انقسام المغرب الإسلامي إلى إمارات ضعيفة متطاحنة فيما بينها جعلها هدفا سهلا لدول وممالك أوربا، هذه الأخيرة سعت لغزوها والسيطرة عليها، ومن بين الدول التي طمحت إلى ذلك المملكة الإسبانية، فقد سارعت لاحتلال سواحلها مستغلة في ذلك الظروف التي كان يمر بها المغرب الإسلامي عموما والمملكة الزيانية على وجه الخصوص.

1-الدوافع المحركة لمشروع الغزو:

باشرت إسبانيا باحتلال سواحل المغرب الأوسط معتبرة هذا التدخل امتدادا للحرب الصليبية ضد الإسلام والمسلمين التي بدأتها في الأندلس[1] الشهيدة، وهي تلك الحروب التي أطلق عليها الإسبان حرب الإسترداد Réconquest [2]، وقد كان لهذه الحرب الشرسة دوافع حركتها من أهمها نذكر:

الدوافع الدينية: اكتست الحملات الإسبانية على سواحل المغرب الأوسط صبغة دينية ورغبة جامحة في محاولة تنصير المسلمين خاصة بعد سقوط غرناطة آخر معاقل الإسلام في اسبانيا سنة 897 هـ/ 1492م ولقد ظهرت العديد من الشخصيات التي دعمت هذا الاحتلال مثل الكاردينال خيمينس (912-922 هـ/1507-1517م) هذا الأخير كان شديد التعصب، فقد دعم هذه الحملة من ماله الخاص وذلك بتجهيز العمارة البحرية، كما سعى لكسب مساندة الكنيسة البابوية ماديا وبشريا.

توحدت الممالك النصرانية عام (856هـ/1474م) بعدما تمت المصاهرة السياسية بين فرناندو (Fernando) ملك أراغون[3] وايزابيلا Isabela وارثة عرش قشتالة بعد موت أخيها [4] وقد قام البابا ألكسندر

---

[1]ابن أبي ضياف أحمد، اتجاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تح: لجنة من كتاب الدولة الثقافية وأخبار الدار التونسية للنشر، د ط، 1976م.

[2]محمد عبد الله عنان، الآثار الباقية في اسبانيا والبرتغال (دراسة تاريخية أثرية)، د ب ن، مطبعة التأليف والترجمة والنشر، ط:2، 1921، ص: 160.

[3]صالح فركوس: تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ الى غاية الاستقلال المراحل الكبرى، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 100.

[4]أحمد توفيق مدني: حرب الثلاثمئة سنة بين الجزائر واسبانيا1492-1792، ط2، الجزائر، 1976م، ص 48.

المحاضرة الأولى: الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية

السادس[1] (Alexcander) بإصدار مراسيم بابوية خلال سنتي (875-876 هـ)/(1493-1494م) يحث من خلالها على مواصلة الحرب الصليبية ضد المغرب الإسلامي[2]، كما أصدر أمرا لكل النصرانيين بضرورة الاستمرار في دفع الضريبة لملوك إسبانيا لعدم الحروب ضد المغرب الإسلامي، وعلى هذا الأساس جمع الرهبان أموال كثيرة في سبيل ذلك[3]، كما كان لرجال الدين دورا بارزا في هذه الحرب، فالكنيسة الإسبانية قد ساهمت بكل ما لديها من مال وحماس وجرأة في محاربة المسلمين.

الدوافع السياسية: لقد رأت إسبانيا إعادة أمجاد وممتلكات الإمبراطورية القديمة خاصة بعد اكتشاف العالم الجديد، لذلك عملت على احتلال سواحل المغرب الإسلامي لما له من أهمية في إيصال بحري آمن بين السواحل الإيطالية والسواحل الإسبانية.

الدوافع الاقتصادية: أدت الثورة الصناعية التي عرفتها أوربا أواخر الفرنين الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ميلاديين إلى حاجة الدول الأوربية إلى المواد الخام التي اعتمدت عليها الصناعات الجديدة وعلى رأسها اسبانيا لسد حاجة مصانعها كافة من المواد الخام، فاندفعت إسبانيا تبحث عن هذه الموارد فوجدت في بلدان المغرب الإسلامي غانيها، كما كان لتأمين طرق المواصلات دورا بارزا في تحريك عملية الغزو الصليبي، إذ لجأت الكثيرة من الدول إلى احتلال مناطق جديدة وذلك قصد تأمين طرق المواصلات إلى مستعمراتها في المناطق المختلفة، من أجل حماية ممتلكاتها والمحافظة عليها وعلى مصالحها الحيوية، واستخدامها محطات تجارية وبهذا يمكن تلخيص الدوافع الاقتصادية في العناصر التالية:

- ✓ احتلال مواقع استراتيجية بصفة دائمة واتخاذها قاعدة للتوسع الاستعماري داخل البلاد.
- ✓ استغلال الثروات الاقتصادية التي تزخر بها الجزائر.
- ✓ استغلال الموقع الجغرافي للجزائر باعتبارها بوابة للتوغل داخل القارة.

الدوافع العسكرية: كان هدف الاحتلال الإسباني للمناطق الإستراتيجية في الجزائر هو مراقبة السفن المارة بالمياه الإقليمية للبحر الأبيض المتوسط والتوسع في المغرب الإسلامي، كما طمحت من وراء هذا المشروع

---

[1]-عبد الحميد بن أبي زيان ابن اشنهو، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، الجزائر، د ط، 1982 م، ص 45.

[2]-ابن اشنهو، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، المرجع السابق، ص 47.

[3]-صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514 م، 1830، الجزائر: دار هومة، ط3، 2011 م، ص 26.

حماية ظهرها من أي عدوان قد يكون مصدره المغرب بحكم قرب المسافة بين المنطقتين، كما كان لإقامة قواعده العسكرية في شواطئ الجزائر سببا مباشر لتحريك مشروع الغزة، فهذا العمل قد يحول دون الاتصال بين الجزائريين ومسلمي الأندلس، حتى لا يتحصل هؤلاء على أي مساعدة من إخوانهم مسلمي الجزائر، وسعت اسبانيا إلى تأمين خطوط مواصلاتهم الهامة بين إسبانيا وإيطاليا، اتخذ من القواعد الأمامية منطلقا لغزو المناطق الداخلية.

2- الاحتلال الإسباني للمدن الساحلية الجزائرية (887 هـ-1505 م/ 892هـ- 1510م):

بعد سقوط آخر معاقل الإسلام المسلمين بالأندلس 1492م، واكتشاف الغزاة الأوربيون للعالم الجديد، تطلع الكاردينال فرانسيسكو خيمينيس (1436-1517م) إلى التوسع في الخارج والسيطرة علة موانئ التجارة في حوض البحر المتوسط، وذلك باحتلال سواحل المغرب الإسلامي مما سيجعل الإسبان قوة بحرية في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط[1]،، وبذلك نقلت ميدان الحرب ضد المسلمين الى ارض الجزائر في العصر الحديث وبقية بلدان المغرب الإسلامي وتحويلها الى مسرح الحروب الصليبية.

- **احتلال المرسى الكبير سنة (887هـ/1505م):**

إن سيطرة الإسبان على المرسى الكبير عام 887 هـ/ 1505 م) من أهم الأحداث السياسية والعسكرية التي عرفتها المنطقة في بحر الأبيض المتوسط، شرع خيمينيس في تجهيز حملة عسكرية لتحركاتها المستقبلية لذلك أرسل اول حملة احتلال اسباني للساحل الجزائري بقيادة دييغو هيرنانديز القرطبي في 02 أوت 1505م[2] اسطولهم مكونا من134 سفينة و10 آلاف جندي، لكنهم اضطروا إلى التوقف بسبب الرياح الشديدة فلم يصل الأسطول إلى المرسى الكبير إلا في يوم 11 سبتمبر من السنة نفسها ولأن هذا التأخر في صالح الإسبان، ذلك أن جماعة المسلمين الذين أتوا لمساندة إخوانهم بالمرسى الكبير عندما بلغهم نبأ

[1] عبد الحميد بن أبي زيان بن اشنهو: دخول الأتراك العثمانيين الى الجزائر، المرجع السابق، ص 45.

[2] الأغا بن عودة المزاري: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا الى أواخر القرن19، ج 1، تحقيق ودراسة يحي بوعزيز، دار البصائر، الجزائر، ص 208.

اقلاع الأسطول الإسباني قد ملوا الانتظار فرجع أكثرهم إلى ديارهم تاركين بالمرسى الكبير عددا قليلا منهم من اجل المراقبة والاستطلاع حتى إذ ما تبين أمر العدو استصرخوا قومهم فرجعوا إلى الميدان[1]،.

أما حامية المرسى الكبير المرابطة لم تكن بإمكانها صد الجنود عند نزولهم، ورغم المقاومة العنيفة التي أبدوها، ولقد استمرت هذه المعركة فاستسلموا، واحتل الإسبان المرسى الكبير وتحصنوا به وأخلي المرسى الكبير من سكانه بعدما أعطى لهم الإسبان مهلة ثلاثة أيام لمغادرته ولم يسمحوا لهم إلا بأخذ ما خف من أمتعة كما فرض عليهم تحرير عبيدهم النصارى.

استدعى الملك فرناندو دون ريون دي قرطبة إلى اسبانيا لتهنئته ونقلت البشرى إليهم بأكملها وأعلن بداية الاحتفال خلال ثمانية أيام القادمة حيث أن الصلاة التي ستقام في الكنائس لشكر الرب بمن اسبانيا هذا النصر الذي لم يسترجع به أمن السواحل الإسبانية فقط بل أيضا فتح المجال لاحتلال المغرب الإسلامي بجيشهم على حد زعمهم سيخفي الري العام الإسباني لمواصلة المشروع الصليبي[2].

- **احتلال وهران (891هـ/1509 م):**

بعد أن احتلت اسبانيا المرسى الكبير تطلعوا لضم وهران سنة 891 هـ/ 1509 م تنفيذا لوصية ازابيلا ملكة قشتالة التي توفيت سنة (886هـ/1504م). لقد ارتبط اسم وهران باسم الراهب **فرانسيس خمينيس** الذي أصر على أن يقود الحملة على وهران بنفسه ووصل لهذا الغرض إلى المرسى الكبير، فبدأ يعد العدة لمحاصرتها وغزوها، إذ أبحرت من اسبانيا يوم 12 ماي 1509/1981 قوة بحرية تجاوزت حوالي خمسة عشر الف جندي يتولى قيادتهم **بيدرو نافارو**، كان حاكم المرسى الكبير قد وفر كل الوسائل والأسباب من أجل تحقيق النصر، ولم يكن المسلمون المجاهدون في وهران أقل أهمية أو عزيمة من الاسبان، فخرجوا للقاء العدو مستبسلين، ولكنهم كانوا أقل عددا وعدة[3] مما اضطرهم إلى الرجوع إلى وهران والاحتماء بحصونهم وأسوارها المنيعة.

---

[1]–بن اشنهو، المرجع السابق، ص 47.

[2]–صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514–1830م، د ط، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2005، ص 26.

[3]–جون بابتست وولف: الجزائر واوروبا، ترجمة وتعليق ابو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2015، ص 20.

المحاضرة الأولى: الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية

الظاهر أن كل الروايات تتفق على أن يهودي اسمه **سطورا** هو الذي حضر لعملية فتح المدينة، ليتمكن الإسبان من دخولها وهو الذي اشتراه حاكم المرسى الكبير، وبينما كان المسلمون يدافعون على مدينتهم وراء أسوارها التي تجمعت الجموع الإسبانية في بوابة من بوابات المدينة والذي أطلق عليه اسم البوابة الإفريقية وهي التي وقع الاتفاق عليها من قبل وقام سطورة والقائدان الخائنان العاملان تحت إدارته **عيسى العربي وابن القائض** بفتح البوابة فتوغل الإسبان داخل المدية يقتلون دون اعتبار للسن والجنس.

ورغم هول الفاجعة إلا أن سكان المدينة استماتوا في الدفاع عن شرفهم وممتلكاتهم والتجأ بعضهم إلى المسجد الأعظم ليتحصنوا به واستمروا بالمقاومة مدة خمسة أيام إلى أن قتلوا وأخذوا الباقي وأسرهم، فقوة الجيش الإسباني وتفوقه العددي كان لهما دور كبير في احتلال المنطقة وتحقبق التفوق الاسباني.

- **احتلال بجاية 892 هـ/ 1510 م:**

لم يتوقف الإسبان عند هذا الحد بل أخذوا يتحرشون بمدينة بجاية التي كانت تخضع للأمير الحفصي يدعى عبد الرحمان وينافسه في الحكم أخوه عبد الله، توجه الأسطول بقيادة "**بيدرو نافارو**" إلى بجاية التي وصلها يوم 05 جانفي من سنة 892 هـ/ 1510م)، ولقد احتلها الإسبان دون أية مقاومة ولكن أحمد توفيق المدني يذكر في كتابه حرب ثلاثمئة سنة بين الجزائر واسبانيا أن الإسبان واجهوا مقاومة عنيفة من سكان المدينة الذين تسلقوا مرتفعات جبال قورايا لكي تمنع الإسبان من النزول إلى البر، وأخذت المدفعية الإسبانية والبجاوية تتبادلان رمي القذائف لكن الاسبان تمكنوا رغم ذلك من الوصول إلى أعلى مدينة وتمكنوا من احتلالها[1].

- **الجزائر توقع معاهدة الاستسلام (892 هـ/ 1510 م):**

لم يقتصر النفوذ الإسباني على المدن التي سيطروا عليها بالقوة فحسب، بل امتد ليشمل كل المدن الساحلية تقريبا، فلما علم سكان المدينة الجزائر بسقوط بجاية على يد الإسبان سارعوا إلى إرسال وفدا عنهم إلى بجاية ليعلنوا الاستسلام مدينتهم،كما قام بذلك شيوخ متيجة،وفي يوم 31 جانفي وقع مندوبون على مدينة الجزائر معاهدة استسلام يعترفون بالسيادة الإسبانية، قام الإسبان بتوسع في مناطق الأخرى منها مستغانم التي وقعت على معاهدة استسلام في 26 ماي من السنة نفسها يلتزمون من خلالها بدفع الضرائب

[1] أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمئة بين الجزائر واسبانيا، ص 35

المحاضرة الأولى: الاحتلال الإسباني للسواحل الجزائرية

للإسبان،كما احتل الإسبان المناطق الاستراتيجية الهامة في البلاد لما تمثله من أهمية كبيرة لها وكان ذلك إما عن طريق الحملات العسكرية أو عن طريق معاهدات التي كانت يعقدها أعيان زعماء المدن تخوفا من الإسبان أو تجنب للقتال[1].

لقد استطاع الإسبان احتلال بعض المناطق في الجزائر نظرا للظروف التي كانت تمر بها لاسيما تطاحن حكام الدولة الزيانية على الحكم، وضعف القوات الجزائرية.

[1] يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج 2، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2009، ص 11.

المحاضرة الثانية

دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر 1512-1518م

المحاضرة الثانية: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر 1512-1518م

تمهيد:

كان المغرب الأوسط يعيش حالة من الضعف والانحطاط أمام الاجتياح الإسباني للسواحل الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، لكن ظهور ومحاولة العثمانيين انقاذ الوضع كان سببا في بقاء العالم الإسلامي الذي كان ينهار شيء فشيء، فكانت لهم مساعي كثيرة من أجل انقاذ المسلمين وحمل لواء الخلافة الإسلامية والتصدي للهجمات الغربية المسيحية والسيطرة على الحوض المتوسطي.

1-الظروف المحركة للتواجد العثماني بالجزائر:

كان المغرب الأوسط في العصر الحديث يعيش حالة من الاضطرابات الداخلية وخضوع بعض المدن والموانئ تحت الاحتلال الاسباني، لكن مع ظهور العثمانيين الممثلين في الإخوة بربروس على مسرح الاحداث بالبحر الأبيض المتوسط منذ سنة 1512م، وبداية الصراع العثماني الاسباني في الحوض المتوسطي، الأمر الذي كان سببا في إبقاء المغرب الاسلامي الذي كان ينهار شيء فشيء، فكانت لهم مساعي كثيرة من أجل انقاذ المسلمين واعلاء كلمة الإسلام.

وخلال تعرض الجزائر للاحتلال الإسباني كان البحر الأبيض المتوسط مسرحا للانتصارات المدوية التي أحرزها الإخوة بربروس هؤلاء وضعوا أنفسهم في خدمة الخلافة العثمانية منهم عروج الذي ذاق مرارة الأسر لدى فرسان القديس يوحنا [1] في سفن النصارى، ومنه فهو يعي جيدا سلوكاتهم اتجاه المسلمين، فخطط لهروبه وتمكن من الفرار سنة 1506م [2]، وبعدها عمل بالسفن الحفصية، اتخذ من جزيرة جربة[3] قاعدة بحرية له ولقواته حيث جمع فيها المتطوعين وأعد فيها السفن، وباشر من هناك نشاطه الجهادي وسرعان ما ذاع صيته في عمليات الجهاد البحري ضد الغارات الإسبانية، ابتداءا من عام 894هـ/1512م بدأ الإخوة بربروس العثمانيون يخترقون الآفاق وأخذت انتصاراتهم تعلوا صداها ضد القراصنة الإسبان في

---

[1]-Diego de Haido. Topographie et Histoire générale d'Alger. Trad. ABerbrugger et D.Monnereau. presentation de Abderrahmane Rebahi Edition Grand-Alger-livre. 2004 6eme Edition. P 04.

[2]-خير الدين بربروس: مذكرات خير الدين بربروس، تر: محمد دراج، ط 1، دار الأصالة، الجزائر، 2010م، ص 31.

[3]-تقع في الجنوب الشرقي للساحل التونسي وكانت مستقلة عن الدولة الحفصية أواخر القرن 15م.

المحاضرة الثانية: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر 1512-1518م

عرض البحر، لذلك اتصل علماء وأعيان مدينة الجزائر والأمير الحفصي استصرخوه لنجدتهم وإنقاذ بجاية من الاحتلال الإسباني، فقام خير دين وعروج بجمع رجالهما وتشاوروا في الأمر وقرروا تلبية النداء، جاء العثمانيون إلى الجزائر سبب رغبتهم في الجهاد واهتمامهم بمواجهة العثمانيون بالقضاء على الفوضى التي كانت تتخبط فيها البلاد.

أعلم عروج وخير الدين المجاهدين أنهم قادمون وآخذت وفود تتوارد إلى مدينة الجزائر وعند وصولهم زحفوا إلى مدينة بجاية، فلما هاجمته السفن الاسبانية تراجع الى الخلف وتمكن من اغراق سفينة والاستيلاء على الأخرى[1]، واضطر للرجوع الفوري إلى تونس من أجل معالجة ذراعه لكن لم يجد الأطباء يومئذ علاجا سوى بترها وبالتالي فقد عروج ذراعه لكن لم يفقد عزيمته وصلابته فصمم على فتح جيجل[2].

وبهذا اشتدت المواجهات الإسبانية العثمانية وخاصة في البداية لرغبة كلاهما في تحقيق الانتصار وهزم الاخر ومن أهم المعارك التي خاضاها الطرفان نذكر:

1- **تحرير جيجل من الإسبان (897 هـ/1515م):** عاد عروج باتفاق مع خليفة ابن القاضي الذي ساعده في هجومه على جيجل المحاصرة بجاية في أوت من سنة 923 هـ/ 1541م حيث شرع في قصف المدينة بالمدافع بينما خاضها المجاهدون برا وتمكنوا من السيطرة على قلتها لكن المدينة استعصت عليه وظل يحاصرها لمدة ثلاث أيام وصلت خلالها الامتدادات الإسبانية متكونة من حواي خمسة آلاف رجل يقودهم ماشين دي فانتورا أمام هذه الوضعية الجديدة طلب عروج من السلطان الحفصي توفير امدادات سكرية له فرفض ذلك فاضطر للانسحاب.

2- **تحرير مدينة الجزائر (911 هـ/ 1529 م):** في الوقت الذي حاول فيه عروج تحرير مدينة بجاية أوقد سكان مدينة الجزائر شخصيات بارزة لإقناعه وترجيه لتخليصهم من ظلم النصارى فقبل هذا الطلب، فكانت الحملة الأولى سنة 898 هـ/ 1516م كان القسم الأكبر من الجيش الذي بقيادة عروج من البر بينما جاءت بينما جاءت التعزيزات والإمدادات بقيادة خير الدين من جهة البحر وباشر يحفر خندق ونصب مدفعيته مقابل القلعة، وبدأ بالهجوم عليها بعد انذارهم بضرورة الجلاء

[1]-خير الدين بربروس، المصدر السابق، ص 52.

[2]-أحمد توفيق المدني، المرجع السابق، ص 150-151.

من القلعة، غير أن ضعف مدفعيته منعه من تحقيق النتائج المرضية، وبعد عشرين يوم رأى سكان مدينة الجزائر أن عروج لم يحقق أي تقدم ولم يتحمل سليم التومي غطرسة العثمانيون وسوء معاملتهم له مما أغضب السكان فدبروا مؤامرة له للتخلص من خصمهم القوي الذي يزاحمه في تسيير الشؤون في المنطقة لكن عروج تفطن لذلك[1].

3-ردود فعل الإسبان من انتصارات الإخوة بربروس:

اعتبر الإسبان استقرار عروج وأخوه بمدينة الجزائر خطرا شديدا عليهم وعلى مستقبلهم وعزموا على مقاومته وتحطيم سلطته وطرده، إذ تحالفوا مع أمير التنس يحي ابن سالم التومي الخاضع لهم، وصل الأسطول إلى الجزائر أواخر سبتمبر 898 هـ/ 1516م ونزل قرب باب الواد، فتركهم عروج حتى وصلوا إلى البر، ليزحف بقواته عليهم، فقتل الكثير منهم وأسر الباقي وكانت هذه الكارثة مهولة بالنسبة للإسبان اذ لم يكد يخف ابتهاجهم حتى أعلن سكان البليدة ومليانة والمدية ودلس وبلاد القبائل خضوعها لعروج.

- **تحرير مدينة تنس1517م:** كان موقف أمبر التنس الزياني مخزيا اذ تعاون مع الإسبان فكان يوفر لهم المؤونة وكل متطلباته لذلك قرر عروج الانتقام وإخضاع المدينة، فذهب إليهم على رأس قوته واقتحمها في شهر جوان 899 هـ/1517م وافتكها من أمير تنس وقتله وطرد الإسبان المتمركزين بها، ثم قسمها إلى قسم شرقي مركزه دلس يشرف عليه أخوه خير الدين وقسم غربي مركزه مدينة الجزائر يحكمها بنفسه.

- **تحرير مدينة تلمسان 899 هـ/ 1517 م:** بينما كان عروج في تنس ينظم أمورها ويصلح في شؤونها، حضر إليه وفد من سكان مدينة تلمسان ليشتكي له من الأوضاع المزرية التي آلت إليها منطقتهم وتهديد الإسبان الدائم لهم.

لبى عروج طلب الوفد مستخلفا أخاه خير الدين على مدينة الجزائر فاتجه إلى تلمسان ومر على قلعة بني راشد فوضع بها حامية عسكرية تحت امرة أخيه إسحاق ثم زحف إلى تلمسان وتغلب على أبي حمو الثالث وأخرج أبي زيان من السجن، وولاة تسيير شؤون المنطقة واعتبر الإسبان الوجود العثماني في المنطقة خطرا كبيرا فأسرع الحاكم الإسباني على وهران دي كوماريس إلى إسبانيا والتقي بكارلوس الخامس

[1] صالح عباد، المرجع السابق، ص 45.

شارحا له خطورة الموقف عندها قرر الملك ارسال حملة عسكرية لتدارك الوضع قبل أن يتمكن العثمانيون من تحرير مدينة وهران.

4-إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية 902 هـ/1519م:

حاول سكان مدينة الجزائر الحفاظ على أمن بلاد الجزائر، ووجدوا في تعيين خير الدين حاكما عليهم حلا لهم من أجل ضمان استقرارهم، وبعد استشهاد عروج استعصت الأمور على أخيه خير الدين لما رآه من كثرة المتآمرين عليه وتمرد بعض السكان، قرر مغادرة البلاد والالتحاق بالخلافة العثمانية في اسطنبول، لما علم سكان مدينة الجزائر بخبر مغادرته اجتمع العلماء والأعيان مطالبين إياه بالبقاء فرد عليهم وقال لهم: " إني عزمت على سفر إلى حضرة السلطان وامنت بلادكم من العدو بما تركت فيكم من مجاهدين ومن وصل إليكم من أهل الاندلس وما تركت بلادكم عندكم من العدة،لأني تركت في بلادكم أكثر من أربعمائة مدفع ولم يكن في بلادكم إلا واحد فقالوا له: "يا أيها الأمير لا تطيب لنا أنفسنا بفراقك ولا نسمح بذلك فالله الله وأمة سيدنا محمد فإن الله يسألك عنهم..."، فكتب سكان أهل المدينة رسالة إلى السلطان العثماني سليم الاول، يخبرونه بصرف الخطبة وضرب السكة عليه [1]وولائهم وتعيين خير الدين حاكما عليهم.

وبعد قبول السلطان سليم الأول طلب أهل الجزائر،وعليه عين خير الدين بايلربايا أمره بحماية مؤلفة من ألفي انكشاري ونحو أربعة آلاف متطوع تمتع هؤلاء بامتياز الانكشارية ومدوهم بالسلاح والذخيرة وأعطى له حق ضرب السكة أي أمير الأمراء، وبهذا دخلت الجزائر طورا جديدا فقام خير الدين بتنظيم الجيش الإنكشاري ورياس البحر وأصبحت ايالة الجزائر العثمانية منذ هذا العصر من أهم مراكز الجهاد في البحر الأبيض المتوسط، واستطاع خير الدين استرجاع أمن البلاد خاصة بعد أن تمكن من القضاء على تمرد السكان مدينة الجزائر الذين دبروا له مؤامرة لتخلص منه، إلا أن دهائه وخبرته مكناه من الرد عليها، وبذلك ثبت خير الدين نظام الحكم العثماني في الجزائر إذ أصبحت هذه الأخيرة من أقوى الولايات العثمانية.

[1]-خيرالدين سعيدي: الحملات الاسبانية على مدينة الجزائر خلال العهد العثماني 1518-1775م من خلال مخطوط الزهرة النائرة لابن رقية التلمساني، مجلة دراسات وأبحاث، س 9، العدد 29، جامعة الجلفة، ص 94.

المحاضرة الثالثة

إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية وتطور نظام الحكم 1519-1830م

المحاضرة الثالثة: إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية وتطور نظام الحكم 1519-1830م.

تمهيد:

حاول سكان مدينة الجزائر الحفاظ على أمن بلاد الجزائر، ووجدوا في تعيين خير الدين حاكما عليهم حلا لهم من أجل ضمان استقرارهم، غير أنه بعد استشهاد عروج استعصت الأمور على أخيه خير الدين نظرا لكثرة المتآمرين عليه وكذا تمرد بعض السكان، لهذا قرر مغادرة الجزائر والالتحاق بالخلافة العثمانية في اسطنبول، لما علم سكان مدينة الجزائر بخبر مغادرته اجتمع العلماء والأعيان مطالبين إياه بالبقاء فرد عليهم وقال لهم: " إني عزمت على سفر إلى حضرة السلطان وامنت بلادكم من العدو بما تركت فيكم من مجاهدين ومن وصل إليكم من أهل الاندلس وما تركت بلادكم عندكم من العدة،لأني تركت في بلادكم أكثر من أربعمائة مدفع ولم يكن في بلادكم إلا واحد فقالوا له: "يا أيها الأمير لا تطيب لنا أنفسنا بفراقك ولا نسمح بذلك فالله الله وأمة سيدنا محمد فإن الله يسألك عنهم..."، فكتب سكان أهل المدينة رسالة إلى السلطان العثماني سليم الاول، يخبرونه بصرف الخطبة وضرب السكة عليه [1]وولائهم وتعيين خير الدين حاكما عليهم.

1-بداية النشاط البحري للإيالة الجزائرية:

باشرت ايالة الجزائر العثمانية نشاطها البحري منذ انضمامها رسميا للدولة العثمانية، فعندما عين خير الدين حاكما على الجزائر سنة 902 هـ- 1519م وجه كارلوس الخامس أسطولا بقيادة هوغو دي مونكادا لطرد خير الدين ظنا منه أنه قد ضعف بعد موت أخيه، خرج الأسطول من نابولي إلى صقلية بثلاثون سفينة وثمانية مراكب وبعض القوارب وكان يحمل خمسة آلاف جندي، بدأ الأسطول هجومه بالقصف على مدينة الجزائر فور وصوله، فخرج خير الدين لمواجهة الأسطول الإسباني إذ ألحق خسائر كبيرة بالأسطول الإسباني مما انعكس سلبا على نفسية هوغو [2]، فقد قتل العديد منهم وأسر الآخرين،اما

[1]-خيرالدين سعيدي، المرجع السابق، ص 94.

[2]-مولود قاسم نايت بلقاسم: شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م، ج 1، ط1، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1985م، ص 152.

البقية فقد هربوا في مراكبهم [1]. أما في سنة 904 هـ/ 1522 سيطر خير الدين على مدينة بون العريقة والقوية (عنابة حاليا) بفضل أسطوله المكون من اثنان وعشرين قاربا شراعيا مجهزا بأسلحة حربية.

وخلال القرن 18م استمرت الحملات الاسبانية على العاصمة الجزائر دون توقف بالرغم من فشلها خلال القرنين السابقين، من اجل اضعاف قوة الدولة العثمانية المنافسة لهم في أوروبا الوسطى، وابعاد خطر اسطولها عن ملاحقتهم في حوض البحر الأبيض المتوسط.

كانت البحرية الجزائرية غداة تأسيس الإيالة الجزائرية سنة 902 هـ/ 1520 م موسومة بطابع الجهاد البحري فعمل البايلربايات على ابعاد التواجد الإسباني الصليبي من السواحل الجزائرية، ففي هذه الفترة بدأ عصر جديد للبحرية الجزائرية حيث أجمع المؤرخون على أن هذه الحقبة التاريخية تمثل العصر الذهبي للبحرية الجزائرية فقد وصل أسطول التجارة إلى الحد الأقصى لتطوره.

2-تشكيل الجيش الجزائري:

لقد عرفت إيالة الجزائر إبان التواجد العثماني تنظيما عسكريا يشبه إلى حد كبير التنظيم المعمول به في الدولة العثمانية، فالجيش الإنكشاري الذي لم يكن معروفا في الجزائر أدخل إليها بعد إلحاقها بالدولة العثمانية، ومنذ إرسال أول دفعة من الجند إلى الجزائر في بداية القرن 16م، حيث كان الجيش الجزائري خلال تلك الفترة يتكون من الجيش النظامي، والجيش الاحتياطي المتمثل في قبائل المخزن إضافة إلى البحرية[2].

يتكون الجيش النظامي للإيالة من قسمين رئيسيين هما: الفرسان والمشاة هذه الأخيرة التي تنقسم بدورها إلى فرقتي الإنكشارية والمدفعية[3].

حيث اعتمدت الجزائر في جلبها للمجندين على أسلوبين: الأول عن طريق بعثة مكلفة بذلك، والثاني عن طريق وكلائها الموجودين في عدد من المدن الساحلية في آسيا الصغرى، وبحر إيجة والذين عرفوا

---

[1]- مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع السابق.

[2]- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792-1830م، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985م، ص325.

[3]- علي خلاصي: الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط1، دار الحضارة للطباعة، الجزائر، 2007م، ص104.

بالضباط التجنيد[1]، وقد كان هؤلاء المجندين يعودون بأصولهم إلى أسر مسلمة ومسيحيين أعلنوا الإسلام على خلاف المجندين في إنكشارية السلطان العثماني، الذين هم في الأصل شباب غير مسلمين أسروا أثناء الحرب ثم تربوا تربية إسلامية صالحة، ودربوا على القتال.

ولقد اعتبرت عملية تجنيد المتطوعين من أهم المميزات التي ربطت الجزائر بالباب العالي طيلة العهد العثماني، والمعروف أن الجزائر كانت باستمرار في أمس الحاجة لعملية التجنيد لغرض تدعيم قوتها العسكرية، التي كانت تتصدى للاعتداءات الخارجية المتكررة والقوى الداخلية المعارضة، وقد كان الإنكشارية مقسمين إلى وحدات صغيرة سميت بالأوجاق، في كل وجق يوجد ثلاثة رؤساء وهم: وكيل الخرج، ووكيل الخرج الثاني، وكان لهم مهمة حفظ الأمن وجباية الضرائب[2].

والجدير بالذكر أن الجيش الذي عرفته الجزائر في بداية العهد العثماني، كان في الواقع يتكون أساسا من رجال البحر، لأن العثمانيون الذين دخلوا الجزائر وربطوا علاقتهم مع أهلها كانوا في الأصل من البحارة، ولهذا فإن النواة الأولى للجيش الجزائري كانت بحرية، ويعتبر خير الدين أول من وضع أسسها لإدراكه مدى الدور الذي تلعبه البحرية في الدفاع عن السواحل الجزائرية ضد الاعتداءات الخارجية، وقد تحكمت طائفة رياس البحر ابتداء من تواجدها في دار السلطان بطريقة شديدة الانتظام من حيث التوظيف والتنظيم وتمويل العمليات الحربية، حيث كان الأسطول يشكل محورا أساسيا في قوتها العسكرية وجعل منها قوة بحرية من الطراز الأول[3]، ويأتي التعاون العسكري الذي يعتبر من أهم مظاهر الولاء والطاعة، وأحسن مثال على ذلك المساهمة الفعالة للبحرية الجزائرية في الحروب العثمانية ونذكر منها:

ولم تقتصر مساهمة البحرية الجزائرية للأسطول العثماني على الحوض الغربي للمتوسط فقط بل تعدى ذلك إلى الحوض الشرقي للمتوسط، حيث قرر السلطان العثماني سليمان القانوني القيام بحملة تأديبية على جزيرة مالطا التي كانت مركزا لفرسان القديس يوحنا، حيث أصبحوا يقلقون أقاليمها بتصرفاتهم، كما

[1]- توفيق دحماني: دراسة في عهد الأمان، (القانون السياسي والعسكري للجزائر في العهد العثماني)، دار العثمانية، 2009، ص20.

[2]- توفيق دحماني، المرجع السابق ص21.

[3]- ارزقي شويتام: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية (1519(1830م)، ط 1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016م، ص41.

كانوا يشكلون خطرا على المراسلات بين الجزائر والدولة العثمانية من جهة، ومن جهة أخرى أصبح هؤلاء الفرسان عائقا في توسعات الدولة العثمانية على الحوض الغربي للمتوسط[1].

ولهذا بدأ السلطان العثماني سليمان القانوني بإرسال فرمان إلى الولايات العثمانية يطلب منها المشاركة في حصار مالطة، وإيالة الجزائر التي طلب من حاكمها آنذاك حسن باشا الاستعداد للانضمام للأسطول العثماني في ربيع 1565م المتوجه لحصار مالطه، ولقد لبى الدعوة وسار على أسطول بحري يشمل 25 سفينة وثلاثة آلاف رجل، ولقد وصلت هذه القوة البحرية إلى مالطة في 25 جويلية 1565م[2].

كما وصل أيضا سنة 972هـ/1565م الصدر الأعظم مصطفى باشا قائدا للجيش وبيالي باشا آمرا على الأسطول، حيث اتجها إلى مالطة ثم لحق بهما أمراء الشمال الإفريقي، وعلى الفور باشروا بمحاصرة سانت ألم، وعلى الرغم من الحصار الذي ضرب لمدة خمسة أشهر إلا أن العثمانيون انسحبوا لما أرسل نائب ملك صقلية قوة صغيرة إلى مالطة، وكان الأتراك يعتقدون أنها كبيرة، ولقد تركوا ورائهم الكثير من التجهيزات والمؤونة وغيرها[3].

ونظرا للدور الفعال الذي قام به حسن بن خير الدين في هذه المعركة وما أظهره من شجاعة وبسالة حتى الأخير، فقد أرسل في طلبه السلطان وعينه أميرال على البحرية في رجب 9744هـ/1567م وغادر الجزائر نهائيا، ضف إلى ذلك فقد كشفت معركة مالطة الوقوف الدائم للإيالة الجزائرية مع الباب العالي ومساندتها في كل حروبها وهذا يدل على رغبتها في حمل راية الإسلام والمسلمين والدفاع عنهم.

كما لقد كانت مشاركة الجزائر في معركة ليبانت مشاركة ملحوظة، وفيها برز بحارتها بقيادة العلج علي أفضل رجال البحر[4]، وهذا ما ظهر من خلال نشاطاتهم البحرية وقوته المسيطرة على حوض البحر المتوسط، فتلقى علج علي الأوامر من السلطان بتجهيز أكبر عدد من السفن والتوجه إلى قبرص للانضمام

---

[1]- صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830م، د ط، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2005، ص89.

[2]- يحى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 179.

[3]- صالح عباد، المرجع السابق، ص89.

[4]- عمار بن خروف، المرجع السابق، ص51.

إلى الأسطول العثماني الذي حضر نفسه لمواجهة الأسطول المسيحي المتحالف، وتلبية لهذه الدعوة خرج علج علي من الجزائر في ربيع 1571م[1].

والظاهر أن السلطان العثماني تخوف في هذه الفترة بالذات من أن تتعرض إحدى الإيالات إلى هجوم من طرف الإسبان، لأنهم سوف يستغلون غياب علج علي الذي كان مشاركا في الأسطول الهمايوني" معركة ليبانت"، ولهذا أرسل فرمانا يقضي بإرسال علج علي مع بعض القوات إذا حدث أي طارئ، وهذا الفرمان ما هو إلا دليل على أهمية الإيالة لدى الباب العالي وإصرار السلطان على المحافظة عليها من أي عدوان خارجي.

كانت هذه المعركة سبب خسارة الأسطول العثماني الذي عرف خسائر كبيرة وضخمة فقد أغرق الأوربيون 94 سفينة واستولوا على 130سفينة أخرى عليها نحو 300 مدفع و30 الف رجل، ولقد أرجح صالح عباد أسباب انتصار الأسطول المسيحي حسب جوت وولف إلى عاملين أساسيين وهما: وجود السفن الستة الضخمة التي تعود للبندقية، وكون أغلبية الجنود المسيحيين والبحارة يحاربون بالدروع الضخمة، أما الجنود الأتراك فلا يكادون يتوفرون عليها من جهة وكون جل الجنود المسيحيين مسلحين بالأسلحة النارية من جهة أخرى، في حين كان الجنود الأتراك باستثناء عدد قليل يحاربون بالأقواس والسهام والرماح والسيوف المحدبة[2].

إن المكانة التي تحتلها البحرية الجزائرية في الصراع العثماني المسيحي تبين مدى أهميتها ومدى أهمية الجزائر في هذا العهد، إلا أن هذه الأهمية خلقت مشكلا للإيالة ولو بشكل غير مباشر، وهو غياب البايلرباي وترك أوامر الإيالة للخلفاء لأن البايلرباي كثيرا ما يكون في البحر كما يرقي إلى منصب القابودان باشا مع الاحتفاظ بمنصبه في الجزائر[3].

[1]- محمد سي يوسف، أمير أمراء الجزائر علج علي باشا، دار الأمل للطباعة والنشر، الجزائر، 2009، ص150.

[2]- صالح عباد، المرجع السابق، ص95.

[3]- محمد سي يوسف، المرجع السابق، ص 112.

فبحكم العلاقة التي تربط ايالة الجزائر بالدولة العثمانية، فقد كان كل منهما يقدم مساعدات للأخر فكانت هذه العلاقة لديها العديد من الأوجه في بعض الأحيان على شكل أوامر وطلبات من الطرفين وتارة مماطلة من طرف الجزائر وتارة أخرى ضغط وتهديد من طرف الدولة العثمانية.

4-تطور نظام الحكم:

عرفت الجزائر منذ انضمامها للدولة العثمانية أربع عهدات سياسية مختلفة، وقد تميزت كل مرحلة من هذه المراحل بأسلوب مختلف في تسيير شؤون البلاد. حيث تتمثل هذه المراحل فيما يلي:

أ- مرحلة البيلربايات: (1518-1587م)، (920-995هـ)

ب- مرحلة الباشوات: (1587-1659م)، (995-1065هـ)

ت- مرحلة الأغوات: (1659-1671م)، (1065-1081هـ)

ث- مرحلة الدايات: (1671-1830م)، (1081-1246هـ)[1].

غير أن عهدة الدايات تعد أطول عصر، حيث انقسمت إلى مرحلتين، المرحلة الأولى (1671-1710م) أما المرحلة الثانية (1710-1830م)، وقد عرفت هذه الفترة عدة تغيرات بدءا من إلغاء منصب الباشا في عهد الداي علي شاوش[2]، هذا الأخير الذي قام بوضع حد نهائي لازدواجية السلطة، واستطاع إقناع السلطة العثمانية بقرار تعيينه كباشا إلى جانب منصب الداي[3]، وبذلك أدمج منصب الباشوية مع منصب الداي، حيث أدار البلاد بشكل جيد، كما فرض سلطته وكلمته على مؤسسة الديوان حتى أصابه داء الملاريا[4].

---

[1]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية وللغاية 1962، ط1، دار المغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 57.

[2]- علي شاوش: كان دايا على الجزائر في سنة 1711م للمزيد أنظر: عمار بوحوش، المرجع نفسه، ص 60.

[3]- عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2010م، ص 220.

[4]- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، ط خاصة، وزارة المجاهدين، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، ص 57.

كما عرفت الجزائر في الفترة الممتدة من العقد الثاني من القرن الثامن عشر إلى أواخر القرن نفسه (1710-1791م) استقرارا ملحوظا، وقد تعاقب على السلطة خلال هذه الفترة ثمانية ديات وهم:

الداي علي شاوش (1710-1718م)، ومحمد بن حسين (1718-1724م)، وكرد عبدي (1732-1724م)، إبراهيم باشا (1732-1745م)، وإبراهيم كوجك (1745-1748م)، محمد كبير (1748-1754م)، علي أبو بو صبع (1754-1766م)، ومحمد عثمان باشا (1791-1766م).

ولكن الملاحظ في الفترة بعد حكم الداي حسن والذي دامت ولايته سبع سنوات (1791-1798م) أنها تميزت بعدم الاستقرار، حيث عاد الجند إلى سابق عهدهم للعصيان والتمرد، أما في عهد مصطفي باشا (1789-1805م) والذي أطاح به الجند بعد ثلاث محاولات فاشلة، ولم ينفك الجند في التدخل في الحياة السياسية، وكانت نهاية معظم الحكام على أيديهم[1].

وبالرغم من حالة عدم الاستقرار التي ميزت هذه الفترة، فقد نجح بعض الدايات في أن يعيدوا السلطة إلى مظهرها القوي وهيبتها، ومن هؤلاء الدايات نذكر الحاج علي باشا (1809-1815م) والداي علي خوجة (1817-1818م) والداي حسين (1830-1818م).

هذا الأخير -الداي حسين- الذي شهدت البلاد في عهده استقرارا سياسيا، إذ دامت ولايته اثنا عشرة سنة، حيث انصبت جهوده خلال مدة ولايته على تنظيم أمور الدولة وتحقيق الأمن والاستقرار، كما قضى على التمرد والثورات الداخلية لا سيما الثورة التيجانية[2] (بعين ماضي)[3].

---

[1]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 58-59.

[2]- طريقة صوفية انتشرت في العهد العثماني، تنتسب إلى مؤسسها الشيخ أبو العباس أحمد بن مختار بن مسلم التيجاني (1150هـ-1737م/1230هـ-1805م). للمزيد أنظر: الغالي غربي، الثورات الشعبية في الجزائر أثناء الحكم التركي (17921830)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة دمشق، قسم التاريخ، 1984-1985، ص 187.

[3]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 60.

أما عن التنظيم الإداري فقد عرفت الجزائر تنظيما إداريا أكثر شمولية ووضوحا، وهو التنظيم الذي بقي ساري المفعول إلى غاية الاحتلال الفرنسي للجزائر عام 1830م، حيث ظهرت الخطوط الأولي للتنظيم الإداري للدولة في عهد خير الدين باشا الذي قام بتقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات تحمل اسم

بايلك[1] وهي: بايلك التيطري[2] بايلك الغرب[3] وبايلك الشرق[4]، حيث كان يرأس كل بايلك بايا، إضافة إلى مركز الحكم الذي يسمي بدار السلطان[5].

عرف بايلك التيطري الذي حكمه الباي مصطفي 1818م، استقرارا نسبيا، إلى حين انعزاله ليخلفه الباي بومزراق سنة 1819م، والذي كان يتميز بالحكمة تسييره، مما أكسبه ود القبائل التي لم تتمكن الحملات من إخضاعها كقبيلة أولاد نايل، وذلك بتقديم الهدايا وكسب ودهم[6]. في حين أن بايلك الشرق تميز بعدم الاستقرار والفوضى طوال فترة حكم البايات، حيث عرف هذا البايلك بتغيير البايات في فترة قصيرة

---

[1]- لفظ البايلك كان يستعمل للدلالة على نوع من الإبقاء الخاص بقدماء ضباط الانكشارية المتقاعدين، ثم توسع في استعماله حتى أصبح يستعمل في الجزائر ليدل على الإقطاعات المأخوذ منها الضرائب، ثم انتهى به الأمر ليصبح بمثابة نوع من الحكم الإداري للسلطة العثمانية بالبلاد الجزائرية. للمزيد أنظر: ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، د ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1987م، ص 241.

[2]- بايلك التيطري: مركزه المدية ويعتبر أصغر البايليكات وأفقرها وأكثرها ارتباطا بالسلطة المركزية ونظرا لهذه الخصوصية عين إلى جانب الباي حاكم يتصل مباشرة بمركز الحكم بمدينة الجزائر ويهتم بأمور القيادات الأربع التي يتكون منها البايلك. للمزيد أنظر: الآغا بن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح ودراسة: يحي بوعزيز، ج1، د ط، دار الغرب الإسلامي، ص 270.

[3]- بايلك الغرب: كانت عاصمته مازونة حتى سنة 1710م، ثم مدينة معسكر وعندما استرجعت مدينة وهران من الإسبان في 1792م صارت هي عاصمة هذه المقاطعة حيث كانت تمتد من الحدود المغربية غربا إلى ولاية التيطري شرقا، ومن البحر شمالا إلى الصحراء جنوبا، وكان أول باي عليها هو أبو خديجة ثم جاء بعده الباي مصطفي بو الشلاغم. للمزيد أنظر: محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائرية في الفترة ما بين (1792-1830م)، ط3، دار الحكمة للنشر، الجزائر، 2015م، ص 21.

[4]- بايلك الشرق: مركزه قسنطينة، ويعتبر من أهم البياليك وأكبرها من حيث المساحة والثروة يمتد إقليمه من منطقة واد سوف إلى البحر الأبيض المتوسط، ومن الحدود التونسية إلى وسط جرجرة كما أدى دورا كبيرا في مراقبة إيالة تونس وساهم في إخضاعها النقود أتراك الجزائر وأول باي حاكمها رمضان التشولاق (1567-1574م). للمزيد أنظر: صالح عبادة الجزائر، خلال الحكم التركي 1514-1830م، د ط، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2005، ص 292.

[5]- دار السلطان: اتخذت مدينة الجزائر مقرا للحكم وعاصمة للدولة وعين نائبا لها بدلس. للمزيد أنظر: عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 200.

[6]- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 200.

من حكمهم، إذ سادت الاضطرابات في قسنطينة ولم يتمكن أحد من تهدئة الوضع حتى تولي الحاج أحمد باي مهام البايلك (1826-1837م) [1] وفي هذا الصدد يقول صالح العنتري: "... فزال الظلم وساد العدل والرشاد..."[2]، فقد تميز حكم الباي أحمد بالقوة والحزم والصرامة[3].

أما بايلك الغرب فقد حكمه بايا واحدا وهو الباي حسن (1817-1831م) حيث عرف هذا البايلك في عهدته نوعا من الاستقرار السياسي[4].

[1]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 227-228

[2]- صالح العنتري، مؤنسة في حال دون الأتراك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، أو تاريخ قسنطينة، مراجعة وتق: يحي بوعزيز، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991م، ص 90.

[3]- صالح عباد، المرجع السابق، ص 229

[4]- صالح عباد، المرجع السايق، ص 234

المحاضرة الرابعة

العلاقات الخارجية للجزائر في العهد العثماني ومكانتها الدولية (العلاقات الجزائرية ـ الفرنسية أنموذجا)

المحاضرة 04: العلاقات الخارجية للجزائر في العهد العثماني ومكانتها الدولية (العلاقات الجزائرية – الفرنسية أنموذجا)

هدف المحاضرة: إدراك الطالب لمسار العلاقات الجزائرية الفرنسية في العهد العثماني.

تمهيد:

ان العلاقات الجزائرية المتوسطية اتسمت عموما بسيطرة الاسطول الجزائري على حوض البحر الابيض المتوسط، غير أن الدول الاوربية كانت تتنافس للوصول الى الجزائر جوهرة المتوسط.

فرضت الجزائر إرادتها على الدول الأوروبية وجعلتها تدفع لها الإتاوات مقابل ضمان الأمن والسلام لسفنها في حوض البحر الأبيض المتوسط' وكان لها هذا بفضل امتلاكها لأسطول بحري قوي، فكانت الجزائر تعقد المعاهدات مع الدول الأجنبية باستمرار من أجل الدفاع عن استقلالها الخارجي، حيث كانت ترفض الاعتراف بالمعاهدات التي كانت تبرمها الدولة العثمانية مع الدول الأوروبية، والتي كان يعتبرها الباب العالي سارية المفعول في جميع أنحاء الإمبراطورية، ومثال على تلك المعاهدات التي أبرمتها الدولة مع النمسا في 04 أوت 1791م[1].

وبما أن الجزائر لم تكن تلتزم بمثل هذه المعاهدات ولا تعترف بحرية التنقل البحري إلا لسفن الدول التي تتعاقد معها رأسا[2]، حيث قام الأسطول الجزائري بالاستيلاء على السفن النمساوية لأن النمسا لم تكن من الدول المتعاقدة مع الجزائر، هذا ما جعل بالنمسا تتقدم بالاحتجاج لدى الباب العالي فبعث لسلطات العثمانية برسالة إلى الداي حسن باشا تأمره بإرجاعها[3].

1-الامتيازات العثمانية الفرنسية بالجزائر:

من بين أهم المعاهدات التي أبرمها السلطان سليمان القانوني مع الدول الاوروبية، حيث منحت تسهيلات لفرنسا ورعاياها، كما فتحت الباب للدول الأوروبية عامة وفرنسا خاصة للحصول على المزيد من

---

[1]– جون بابتست وولف: الجزائر واوروبا، ترجمة وتعليق ابو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر ،2015، ص 56.

[2]– جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، د ط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م، ص 46.

[3]–أحمد الشريف الزهار: مذكرات نقيب أشراف الجزائر (1754–1830)، تق وتح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 89.

المحاضرة الرابعة: العلاقات الخارجية للجزائر في العهد العثماني ومكانتها الدولية (العلاقات الجزائرية –الفرنسية أنموذجا)

الامتيازات وبالتالي التدخل في شؤون الدولة العثمانية، فمنذ بداية التحالف العثماني الفرنسي كان السلاطين العثمانيون يجدون مخرجا وذريعة لرفض مطالب الفرنسيين وإلحاحاهم المستمرة لتطبيق معاهدة الامتيازات في الجزائر عبر نصيحتهم بتسوية هذا الموضوع مع الجزائريين أنفسهم، لأن ذلك يدخل ضمن صلاحياتهم، لكن الفرنسيين استمروا في مفاوضاتهم لتوسيع معاهدة الامتيازات وتمكنوا من الحصول على ترتيب مهم وخطير في نفس الوقت من السلطان العثماني، تمثل في تعميم وتنفيذ الامتيازات على جميع مناطق الإمبراطورية بدون تمييز واعتبار كل من يعرقلها عاصيا ومتمردا ويعاقب على ذلك بدون تأجيل ولا هوادة حسب البند 31 من معاهدة الامتيازات[1].

منذ ذلك الحين ظهرت بالجزائر الامتيازات العثمانية الفرنسية، أي منذ أن أعطى السلطان سليم الأول للفرنسيين حق صيد المرجان في السواحل الشرقية الجزائرية وإقامة مراكز تجارية بها، لذلك قامت فرنسا بإبرام عدة اتفاقيات مع الجزائر والدولة العثمانية للحفاظ على مراكزها ونفوذها[2]، ومن بين هذه الاتفاقيات والمعاهدات نذكر معاهدة 1520م بين الدولة العثمانية وفرنسا، التي سمحت لفرنسا بصيد المرجان من منطقة تبركة على السواحل التونسية إلى بونة (عنابة الحالية) [3].

كانت الجزائر بالرغم من تبعيتها للدولة العثمانية في أغلب الأحيان لا تعترف بتلك المعاهدات، حيث كانت تغير على القرى والمدن الفرنسية القريبة من الجزائر وتأسر الرعايا الفرنسيين، وهذه التصرفات أدت إلى تدخل الباب العالي لوضع حد لتصرفات البحارة الجزائريين.

في عام 1561م وافق السلطان العثماني بإقامة مراكز لصيد المرجان في السواحل الشرقية للجزائر مقابل 1500 ايكو ecus ذهبية تدفع للجزائر، كما سمح لهم بإنشاء ساحات وموانئ على سواحل القالة وعنابة والقل وعلى ضفاف واد سيبوس' كما وافق السلطان العثماني سليم الثاني وذلك في عهد العلج علي (1568–1571م) على إنشاء مركز لصيد المرجان لتاجران من مرسيليا مقابل ضريبة سنوية، واختيرت لذلك المنطقة الساحلية الممتدة بين القالة وعنابة، وقد اشترط الباب العالي في ذلك عدم تحصين المركز أو

---

[1]– جمال قنان، قضايا، المرجع السابق، ص 44.

[2]– عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1962م)، د.م. ج، الجزائر، 1995م، ص 36.

[3]– المرجع نفسه، ص 65.

تسليحه، لكن التجار الفرنسيين خالفوا هذا البند وأقاموا فيه تحصينات ووضعوا مدافع حوله وداخل الحصن، وقد رابطت بعض السفن الفرنسية على الشاطئ أمامه وبذلك أصبح مصدر قلق وإزعاج للجزائريين الذين اعتبروا ذلك رمزا لوجود قوة مسيحية على أرضهم الإسلامية مما أدى بهم إلى الهجوم على الحصن سنة 1568م والاستيلاء عليه[1].

وفي عام 1578م وجه الباب العالي فرمان همايوني إلى بايلرباي الجزائر يقضي بالسماح للفرنسيين بصيد المرجان في المناطق الواقعة ما بين الجزائر وتونس شريطة دفع عشر أرباحهم إلى الجزائر كما طلب منه التعامل معهم بشكل حسن[2].

وفي سنة 1589م أصدرت الدولة العثمانية للخضر باشا بعد تعيينه حاكما على الجزائر أوامر بأن يلاحق سفن تجار مرسيليا الذين يتعاونون مع أعداء الملك الفرنسي، فتضايق الرياس من هذه السياسة ومن تصرفات خضر باشا وعملوا على عزله بعد إقناع السلطان العثماني باستدعائه[3].

وفي عام 1599م عين على الجزائر دالي حسن الذي واجه شكاوي القنصل الفرنسي من مضايقات الرياس له وللمراكب الفرنسية، وكانت تعليمات الباب العالي تقضي بتأييد شكاوي القنصل الفرنسي، لكن رياس البحر لم يمتثلوا لذلك بل واصلوا هجماتهم على السفن الفرنسية وشواطئ بروفانس، وعندما ألح القنصل الفرنسي في الاحتجاج رماه الباشا في السجن حتى تدخل الباب العالي وعزل دالي حسين وعوضه بسليمان باشا (1600م) [4].

عمل الخضر باشا على وضع الحد الامتيازات التي منحها الباب العالي لفرنسا بالجزائر كما شجع طائفة الرياس على الغزو البحري، فهدم المركز التجاري بالقل (الباستيون) عام 1604م وأسر عددا من الفرنسيين، وعند وصول الخبر إلى ملك فرنسا هنري الرابع قدم شكوى بالخضر لدى الباب العالي، يطلب فيها الانتقام منه، وهو ما خضع له السلطان العثماني حيث أرسل "قوصة باشا" الذي قام بإعدام الخضر

---

[1]– يحى بوعزيز، المرجع السابق، ص 100.

[2]– عزيز سامح ألتر: الأتراك العثمانيون في افريقيا الشمالية، ترجمة ترجمة محمود عامر، بيروت، 1989م، ص 153.

[3]– يحيى بوعزيز، علاقات...، المرجع السابق، ص 60

[4]– يجي بوعزيز، الموجز ....، المرجع السابق، ص 51

وحجز ممتلكاته، لكنه لم يستطلع إعادة بناء المركز التجاري، رغم التعليمات التي صدرت إليه من القسطنطينية بسبب معارضة الديوان في الجزائر' هذا ما أدى بمندوب الباب العالي الخاص الأغا مصطفى القابجي بعد إرساله إلى الجزائر بإقناع الديوان بإعادة بناء المركز لكن هذا الأخير عارض بشدة أوامر السلطان وتعاليمه وثار على مندوب السلطان وعلي الباشا ممثل الباب العالي.

من خلال ما سبق ذكره يتضح لنا أن الحكم التركي في هذه الفترة كان بيد الديوان دون الباشا ممثل السلطان العثماني، وهذا دليل على بداية ضعف نفوذ السلطان العثماني بالجزائر، ومن جهة أخرى يمكن أن تفسير عدم تطبيق الديوان التعاليم وأوامر الباب العالي إلى استفحال أزمة الثقة بين الجزائر والدولة العثمانية نتيجة تغليب المصلحة الخاصة من كل جانب[1].

وبحلول سنة 1609م وبسبب القرصان سيمون الذي أخذ المدفعين وقدمهما هدية إلى الدوق دوكيز حاكم بروفانس الفرنسية، تجدد النزاع مرة أخرى بين الجزائر وفرنسا وتوسع الخلاف بين الطرفين، حيث طالب ديوان الجزائر بالإعادة الفورية للمدفعين ومعاقبة القرصان طبقا للمعاهدات العثمانية الفرنسية، وفي خضم هذه الأحداث التي تزامنت مع وفاة الملك هنري الرابع بعد هروب القرصان، بقيت هذه القضية قائمة، وتطورت أحداها إلى أن وقعت القطيعة بين الجزائر وفرنسا التي دامت عشرين سنة، حيث استغل البحارة الجزائريين هذه القطيعة لمطاردة السفن الفرنسية[2].

والظاهر أن السفن الفرنسية تكبدت أضرارا فادحة نتيجة مطاردة البحارة الجزائريين لها[3]، حيث استولت السفن الجزائرية على أكثر من 936 سفينة، وقدرت خسائر الجانب الفرنسي بأكثر من مليوني جنيه، كما قام الرياس الجزائريون في هذه الفترة كذلك بمهاجمة جزيرة ماديرة بالمحيط الأطلسي وأسروا بما 2100 شخصا وغنموا غنائم أخرى منها أجراس الكنائس[4].

---

[1]–عائشة غطاس، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن 17م، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 1984–1985م، ص 51.

[2]– شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 366.

[3]– عمار عمورة، الموجز في تاريخ الجزائر، ص246–247.

[4]–نفسه.

المحاضرة الرابعة: العلاقات الخارجية للجزائر في العهد العثماني ومكانتها الدولية (العلاقات الجزائرية –الفرنسية أنموذجا)

وبعدها توالت المشاكل ذات الصلة بالقرصنة والحروب البحرية بين الجزائر وفرنسا، فبعد أن حطم خضر باشا الحصن، أخذ الفرنسيون يعتدون على السفن الجزائرية، ورد الرياس بالمثل وتعقدت العلاقات الدبلوماسية بين فرنسا والجزائر[1]، فاضطر الملك الفرنسي أن يراسل الباب العالي ويراجعها في الأمر، وطلب من سفيره في القسطنطينية "فليب دور هارلي" أن يرجوا من السلطان التدخل لدى الجزائر لحل المشكلة، فقبل السلطان طلبه وأرسل مبعوثه سليمان شاوش إلى الجزائر عام 1623م وقد لبى الديوان والباشا بالجزائر طلب السلطان وبعد هذا علقت على الجدران قرارات الديوان القاضية بالكف عن مهاجمة الفرنسيين[2].

وبغزو نابليون بونابرت لمصر عام 1798م كان قد استولى في طريقه إليها على جزيرة مالطا فطرد منها منظمة فرسان القديس يوحنا وحرر العبيد المسلمين بها، وضم جمهورية البندقية لحكومة النمسا، واعتق رقاب المسلمين في مدينة ليفورن وجنوة، وقد استغل نابليون هذه الانتصارات بإرساله مذكرة دبلوماسية لحكومة الجزائر، فحصل على تعاطف الديوان، وبذلك أكره الداي على تنفيذ تعليمات السلطان العثماني فأعلن الحرب ضد الحكومة الفرنسية وسجن قنصلها، وعددا كبيرا من الرعايا الفرنسيين ولكن أسرهم كان خفيفا إلا أن هذا التحسن في العلاقات لم يدم طويلا.

في سنة 1807م انتزعت من فرنسا مراكز استخراج المرجان بالقالة وبونة وعنابة بعد ما تداولها الفرنسيين قرابة ثلاثة قرون (1520–1806م) خمس شركات فرنسية وحلت محلها شركات إنجليزية وإيطالية[3]، ولم تعد لفرنسا امتيازاتها التجارية في شرق الجزائري إلى في 17 مارس 1817م في عهد الداي علي خوجة[4]، وبسبب الديون التي تراكمت على عاتق الحكومة الفرنسية تدخل الداي حسين وراسل الحكومة الفرنسية بثلاث رسائل منذ عام 1824م دون أن يتلقى أي جواب، كما علم الداي بتسليح الباستيون رغم وعد الشرف الذي قطعه القنصل الفرنسي بيار دوفال على نفسه بشأن عدم تحصين المراكز التجارية

---

[1]– صالح فركوس، المرجع السابق، ص 94.

[2]– يحيى بوعزيز، الموجز ...، المرجع السابق، ص 67.

[3]– أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830–1855م، الشركة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989م، ص 54.

[4]– محمد زروال: العلاقات الجزائرية الفرنسية (1798–1830م)، منشورات دحلب، الجزائر، 1994م، ص 50.

الفرنسية، فزاد هذا الخبر غضبه، وفي 29 أبريل 1827م وقعت حادثة المروحة التي غيرت الكثير من المعطيات[1].

2-التقارب الجزائري الفرنسي:

كان حرص فرنسا على إقامة علاقات دبلوماسية مع الجزائر ينبع من رغبتها العميقة في استغلال خيرات البلاد الاقتصادية واحتكار استثمار المرجان الذي كان ساحل القالة وعنابة مصدرا هاما له، فأخذت التجارة الفرنسية طابعا قارا في السواحل الجزائرية انطلاقا من معاهدة 1543م، فبنت مركزا تجاريا في مدينة القالة لتصدير الحبوب وخاصة القمح وصيد المرجان وتصديره إلى فرنسا أيضا وذلك سنة 1561م[2].

ومن القضايا الهامة في تاريخ العلاقات الثنائية بين فرنسا والجزائر كان اعتماد القنصل الفرنسي بالجزائر عام 1564م، حيث أمر الملك الفرنسي بتعيين قنصل فرنسي في الجزائر بحجة أن أصحاب السفن الفرنسية قدموا شكاوى ضد القراصنة الذين استولوا على سفنهم وسلبوهم أموالهم[3].

منع الجزائريون نزول القنصل بالمدينة، هذا ما اضطر بملك فرنسا للاتصال بالباب العالي، والذي أصدر فرمانا يقضي بتعيين قنصل فرنسي بالجزائر، إلا أن حسن فنزيانو (1577-1580م) رفض استقباله ما لم يقدم إتاوات، فأصدر السلطان العثماني مراد الثالث (982هـ/1574م) أمرا بخصوص ذلك أدى إلى نزول القنصل الفرنسي "موريس مورون" إلى مدينة الجزائر وكان في استقباله الداي جعفر (1580-1582م)[4].

لم تعرف العلاقات الجزائرية صيغة رسمية إلا حوالي 1578م بالرغم من التقارب الذي شهدته سابقا، وقد كان ذلك بإنشاء القنصلية الفرنسية بالجزائر، فتم قبول القنصل الفرنسي بها بعد 15 سنة بين الأخذ

---

[1]- عمار عمورة، الموجز، المرجع السابق، ص 246.

[2]- نفسه، ص 248.

[3]- عزيز سامح ألتر، المرجع السابق، ص151

[4]- يحي بوعزيز، الموجز ....، المرجع السابق، ص 101

والرد، وكان هذا بعد حرص وإلحاح فرنسا على التمثيل الدبلوماسي بالجزائر خدمة لتجارتها وتجارها وتدعيما لمكانتها في الجزائر والحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط[1].

كما عرفت العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا تطورا كبيرا، هذا ما ساعد على السير الحسن للعلاقات السياسية التي كانت طيبة إذا ما قورنت بغيرها من الدول الأوربية الأخرى، فكانت السباقة من بين الدول الأوربية بإقامة علاقات دبلوماسية[2]، وذلك بإرسال أول قنصل أوربي للإيالة، وتوالت القناصل والسفراء الفرنسيون إلى الجزائر.

ومنه يمكن القول أن العلاقات الثنائية الجزائرية الفرنسية خلال القرن 16م اتسمت بالتعاون والتقارب بين الطرفين، فكانت البحرية الجزائرية تقدم دعما نافعا لفرنسا في تصديها للأعداء سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، ويعود هذا التقارب لوجود الخطر الإسباني الذي مثل عدوا مشتركا في تلك الحقبة[3].

3-توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الثورة الفرنسية:

عرفت العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن الثامن عشر تذبذبا واضحا، حيث كانت تتحسن تارة وتتأزم تارة أخرى حسب وضعية مصالح فرنسا الاقتصادية في الجزائر من جهة، ومن جهة ثانية حسب طبيعة العلاقات الجزائرية مع باقي دول أوربا خاصة بريطانيا المنافس الأول لفرنسا، فكلما تحسنت العلاقات بين الجزائر ودول أوربا ساءت بينها وبين فرنسا فبلغت درجة التأزم مع نهاية القرن الثامن عشر.

والظاهر ان بعد قيام الثورة الفرنسية سنة 1789م خشي الثوار من عزلة فرنسا عن القارة الأوربية والعالم الخارجي، فتحالفوا مع العثمانيين ومنحهم السلطان العثماني الاعتراف بالجمهورية الفرنسية وكان ذلك سنة 1794م وهو ما أعطى جرأة لفرنسا حتى تتطلع إلى استكمال هذه الثورة، وذلك بنظرتها إلى أهمية البحر المتوسط والبلاد الواقعة شواطئه عليه[4]، فمن أسباب الحملة الفرنسية على مصر كان خروج فرنسا عن عزلتها وتوجهها نحو العالم بالإضافة إلى ضرب بريطانيا من خلال مصالحها في مصر، وهذا في

---

[1]- عائشة غطاس، العلاقات ...، المرجع السابق، ص 13

[2]- محمد زروال، المرجع السابق، ص 2

[3]- عائشة غطاس، العلاقات ...، المرجع السابق، ص17-18

[4]- محمد زروال، المرجع السابق، ص 51.

سياق التنافس الذي بينهما ومنع مرور تجارة الإنجليز من مصر نحو الهند. دون أن ننسى محاولة الفرنسيين عقد معاهدة مع حكام مصر تمنح التجارة الفرنسية بعض الضمانات ومن هذا فقد أعلن العداء على الدولة العثمانية باعتبار مصر ولاية تابعة لها بزعامة "نابليون بونابرت"، وبمجرد السماع بهذا الخبر أعلن الباب العالي الحرب على فرنسا وأمر كل الولايات التابعة له بأن تعلن الحرب هي أيضا[1].

وفي أوت 1798م أرسل السلطان العثماني برسالة إلى باشا الجزائر يعلمه بأن حملة نابليون على مصر هو ضرب للسلام في البحر المتوسط، وطالبه بإعلان الحرب على فرنسا موضحا نوايا والأبعاد الاستعمارية لفرنسا بأنها تسعى إلى إقامة إمبراطورية واسعة.

إلا أن مصطفى باشا داي الجزائر وبحكم العلاقات الطيبة والسليمة بين فرنسا وإيالة الجزائر، رفض الامتثال لأوامر السلطان لتعارضها مع مصالح الجزائر[2]، ففي 24 ماي 1800م عقد هذا الأخير صلحا مع فرنسا طالب فيه "بونابرت" إنهاء الحرب بين الجمهورية الفرنسية والإيالة الجزائرية، كما منح القنصل الفرنسي للداي مبلغ مالي بقيمة (مليون فرنك فرنسي) وأعطاه هدايا أخرى، وبضغط من الباب العالي والذي هدد بإرسال أسطول لإحراق الشمال الإفريقي ومنع وصول المجندين إلى الإيالة الجزائرية واحتجاز سفنها في الموانئ العثمانية ما لم يقم بإلغاء تلك المعاهدات وإعلان الحرب على فرنسا، أدت هذه الضغوطات والتهديدات إلى استجاب الداي مصطفى لهذه الأوامر وقام بطرد الوكيل الفرنسي في الجزائر "ديبواتانفيل" وجميع رعاياه[3].

يقول خليفة حماش في هذا الصدد في كتابه: "إن هذه الاستجابة كانت عبارة عن موقف سياسي أكثر منه إعلانا الحرب على فرنسا، حيث أن موقف الجزائر من احتلال مصر كان متذبذبا بين التأييد للباب العالي والحياد للجانب الفرنسي"[4].

---

[1]– أحمد الشريف الزهار، المصادر السابق، ص 76.

[2]– أرجمند كوران، السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ترجمة عبد الجليل التميمي، ط2، تونس، ص 31.

[3]– فريد بنور، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر (1782–1830م)، مؤسسة كوشكار، الجزائر، 2008م، ص 181.

[4]– خليفة إبراهيم حماش، المرجع السابق، ص 210–211.

ومن هنا يمكن القول أن موقف الجزائر من الاحتلال الفرنسي لمصر كان متأرجحا بين التأييد للباب العالي تبعا لقوة الضغوط الممارسة منه على الوالي مصطفى باشا والحياد بالنسبة لفرنسا تبعا النشاط دبلوماسيتها نحو الايالة.

4-انعقاد المؤتمرات الاوروبية والقضية الجزائرية:

اتسمت الأوضاع مع مطلع القرن التاسع عشر بظهور تكتلات صليبية من أجل قضية الاسترقاق، والقضاء على الجهاد البحري، في دول شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، فعرفت أوروبا سلسلة من المؤتمرات بشأن ذلك نذكر منها:

• **مؤتمر فيينا**[1] **1814م:** كان الأميرال سيدني سميث[2] في 1814م صاحب فكرة مشروع تأسيس مؤتمر فيينا، حيث قدم هذا الأخير مذكرة أو بيان بخصوص الحكومة الجزائرية إلى هيئة الدول المتحالفة، ولقد اشتملت هذه المذكرة علي عدة مبادئ هامة منها: ضرورة قيام أوروبا بعمل جماعي ضد البحرية الجزائرية ووضع حد للقرصنة التي تمارسها دول المغرب العربي وإقامة حكومة أخري في الجزائر ترعي المبادئ المتبعة بين الدول المتحضرة[3]، إلا أن إنجلترا وفرنسا رفضت مشروع سيدني سميث عند انعقاد مؤتمر فينا 1815م، وهذا راجع لكون فرنسا كانت مستضعفة من الحروب النابوليونية. أما إنجلترا فإنها كانت تحتفظ بسياستها التقليدية لحكومات شمال إفريقيا[4]، وانتهت أشغال المؤتمر في 09 جوان 1815م بوضع مبدأ عام يحرم القرصنة واسترقاق المسيحيين في دول شمال إفريقيا، دون أن تدعى الحكومة الجزائرية إلى المشاركة في المؤتمرات أو حتى استشارتها، وبالتالي ادعت الدول الأوروبية لنفسها حق حماية الأرقاء من القرصنة[5].

---

[1]– انعقد في النمسا وقد حضر أعمال المؤتمر 140 وفد وعلى رأسها القوى الكبرى آنذاك إنجلترا، النمسا، وروسيا، بروسيا، فرنسا، وقد اعتبره المؤرخون أعظم اتفاق ديبلوماسي أمكن الوصول إليه في أوروبا بعد صلح وستفاليا 1648م.

[2]– الأميرال سيدني سميث: أسس جمعية الفرسان المحررين للرقيق الأبيض في إفريقيا، وعقدت هذه الجمعية أول اجتماع لها سنة 1815م، للمزيد أنظر: حنيفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة (1815–1830)، ط1، دار الهدى، الجزائر، 2007م، ص12.

[3]– عبد الرحمان الجيلالي، المرجع السابق، ص316.

[4]– حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 12.

[5]– نفسه، 15.

المحاضرة الرابعة: العلاقات الخارجية للجزائر في العهد العثماني ومكانتها الدولية (العلاقات الجزائرية –الفرنسية أنموذجا)

• **مؤتمر إكس لاشـــابيل 1818م:** تبع انعقاد مؤتمر فينا 1815م عقد عدة مؤتمرات أخرى، كانت أغلبها يدور محورها حول قضـية الاسـترقاق وإلغاء القرصـنة، والتي نالت اهتمام الدول المسـيحية بزعامة إنجلترا منذ عقد مؤتمر لندن منذ 1816م، غير أنها لم تنهي النشـاط البحري المغاربي عموما والجزائري خاصـة، بالرغم من تراجعه بصورة واضحة واستطاعت الجزائر إعادة بناء أسطولها من جديد وتجديد نشاطه، الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تعود لاتخاذ قرار موحد، فرأوا أن الباب العالي هو الحل الوحيد لإقناع دول شمال إفريقيا بالتخلي عن القرصنة، إلا أن المسألة أخذت وقتا طويلا، فطرحت من جديد في مؤتمر إكس لاشابيل 30 سبتمبر 1818م[1].

مايلاحظ هذه المرة انضمام فرنسا إلى الحكومة العالمية الفعلية التي أصبحت تضم كل من: إنجلترا، فرنسا، روسيا، بروسيا والنمسا، حيث اتفقت هذه الدول على تفتيت أملاك الدولة العثمانية وكان مؤتمر إكس لاشابيل أخر المؤتمرات اذي تطرق لمسألة القرصنة الجزائرية.[2]

وجراء هذا المؤتمر خصص الداي الحسين لقاء بين توماس فريمانتل قائد الأسطول الإنجليزي وجوريان دي لاغرافيير قائد الأسطول الفرنسي يومي 5 و9 سبتمبر عام 1819م، حيث استمع الداي حسين خلال هذا اللقاء إلى قرارات ومطالب الدول الأوروبية التي أنذرت البلدان المغاربية بالكف عن القرصنة والاسترقاق، واستعمال القوة إذا استلزم الأمر ذلك[3]، غير أن الداي رفض الامتثال لهذه المطالب، وأصر أنه سيتولى تفتيش جميع السفن الأجنبية[4]، وأمر بتكثيف النشاط الحربي في الجزائر، بالإضافة إلى هذا قام بإنذار جميع القنصليات الأوروبية المعتمدة في الجزائر بأنه في حالة رفض دفع الإتاوات سيعتبرون أعداء[5].

نستنتج ان العلاقات الجزائرية المتوسطية عموما اتسمت بسيطرة الاسطول الجزائري على حوض البحر الابيض المتوسط، غير أن الدول الاوربية كانت تتنافس للوصول الى الجزائر جوهرة المتوسط، هذا ما انفردت به الدولة الفرنسية، وبتاريخ 14جوان 1830م وصلت القوات الفرنسية إلى سيدي فرج وبدأت

---

[1]– المرجع نفسه، ص 15–16.

[2]– ويليام شالر، قنصل أمريكا في الجزائر، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص 323–324.

[3]– نفسه، ص 326

[4]– حنيفي هلايلي، المرجع السابق، ص 17.

[5]– محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 42.

بالنزول، وسيطرت على المكان، حيث احتلوا شبه الجزيرة كلها ومرتفعاتها واستولوا على المدفعية التي كانت منصوبة هناك ووزعوا قطع أسطولهم طوال ساحل الخليجين. وأقام الفرنسيين معسكرات خارج شبه الجزيرة، نصبوا المدافع على طول الخط المؤدي إلى العاصمة وتنتظر تجمع بقية قواتهم.

المحاضرة الخامسة

المشاريع الفرنسية لاحتلال الإيالة الجزائرية

المحاضرة الخامسة: المشاريع الفرنسية لاحتلال الإيالة الجزائرية

المحاضرة الخامسة: المشاريع الفرنسية لاحتلال الإيالة الجزائرية

هدف المحاضرة: تعرف الطالب على نية فرنسا المبيتة في احتلال الجزائر.

تمهيد:

من خلال رصد طبيعة العلاقات الجزائرية والفرنسية طيلة العهد العثماني يتضح وجود نية مبيتة لإحتلال الجزائر، والرغبة في السيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط، والأمر الذي أكد ذلك هو تلك المشاريع الإستعمارية التي حملتها الدولة الفرنسية من أجل السيطرة على الجزائر.

1-مشروع لوماي (Lemay) (1800م):

في 10 أفريل 1799موقع لوماي في الأسر بالجزائر، ليتم إطلاق سراحه في سبتمبر 1800م، وفي هذه الفترة استغل تواجده بإيالة الجزائر فقام بتسجيل كل ملاحظة في المدينة وضواحيها، فقام بدراسة الأرضية للحملة العسكرية التي ألح على إرسالها، وبهذا أعطى مشروعه لمحة حول أوضاع الإيالة، وعن عدد الجيش المكلف بالحملة فقدره ما بين 30.000 و40.000 جندي[1].

2-مخططي ديبوا تانفيل[2] (Dubois tanville)1801-1809:

في جويلية 1801م حرر القنصل ديبوا تانفيل مذكرة بعنوان "مختصر لعملياتي بإفريقيا"، والواضح أن الأسباب الأساسية والمباشرة التي دفعته إلى أعداد هذا المشروع هو الثأر من معاملة الداي مصطفى له والثأر من الهزيمة التي لحقت بجيش نابليون في المشرق العربي، لذلك لمح في هذا المشروع للقيام بحملة عسكرية ضد الإيالة الجزائرية. ويتلخص المشروع في طابع الحكام الجزائريين وتأثير اليهود عليهم وعلى الوضع التجاري ومعلومات القوات البحرية والبرية للجزائر[3]، أما المخطط الثاني فقد أعده في تاريخ 18 نوفمبر 1809 وكان ديبوا تانفيل على عدم بأن نابليون كان قد عزم على إرسال حملة عسكرية إلى الجزائر،

---

[1]- فريد بنور، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر 782-1830، مؤسسة كوشكار لنشر والتوزيع، 2008، ص 149.

[2]- عين قنصلا عاما بالجزائر في 1798/09/10، لكنه منع من الالتحاق بمنصبه على إثر الحملة الفرنسية على مصر، وبعد تحسن العلاقات بين فرنسا والجزائر عاد سنة 1800، إلا أنه طرد ثانية بعدما ألح الباب العالي على الجزائر بقطع العلاقات مع فرنسا، وكان ذلك سنة 1801، وبعد الصلح بين الدولتين رجع إلى مهمته في نفس السنة. ينظر، فريد بنور، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر، المرجع نفسه، ص ص 162-167.

[3]- فريد بنور، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر، المرجع نفسه، ص ص 158-169.

وتضمن مشروعه مواضيع شتى رتبها كالآتي: مساحة الجزائر، المدن الرئيسية، الأقاليم وشكل الحكومة، السكان واختلاف طبقاتهم، طباع السكان، القوات البرية والبحرية، مداخيل ونفقات الإيالة والعملة، المناخ والأرض الزراعية والتجارة والأسرى، إلا أن فرنسا لم تستطع تنفيذ المخطط لأنها كانت منهمكة بمشاكلها في أوربا[1].

3-مشروع جون بون سانت أندي jean ban saint André 1802:[2]

بعدما عزم نابليون على غزو الجزائر عام 1802م اضطر إلى رسم مخطط عسكري لذلك بعث يوم 26 جويلية 1802مديكري"Derces" وزير البحرية والمستعمرات بأمر باسم القنصل الأول نابليون بونابرت رسالة إلى جون بون سانت أندي القنصل الفرنسي الأسبق بالجزائر والذي أصبح مندوب الحكومة العام في المقاطعات الجديدة على الضفة اليسر لنهر الراين بألمانيا. وقد ورد في هذه الرسالة لائحة من الأسئلة تتعلق بالوضع العسكري والحالة السياسية للجزائر وعن عدد القوات البحرية والبرية الجزائرية.[3]كما طلب رسم للعناصر الطوبوغرافية والعمرانية في المنطقة إلى جانب عدد آخر من التساؤلات[4].

وفي رد على تلك الاستفسارات عبر جون عن أسفه الشديد لضياع أوراقه التي سجل فيها أثناء إقامته بالجزائر ولسد النقص طلب من الوزير الاستفادة من التقارير التي كتبها دوكارسي سنة 1791م.

وفي الأخير اقترح جون في مذكرته المعنونة بـ: مشروع لحملة ضد الجزائر أن يكون الهجوم عليها من ناحية البر لانعدام التحصينات ملاحظ أنه يكفي تجنب الأخطاء التي ارتكبها الإسبان سنة 1775م، وقد حدد عدد الجيش والشهور الملائمة للنزول فقد اقترح شهر جوان وجويلية وأوت أي فصل الصيف[5]. أما

---

[1]- عبد الجليل التميمي، بحوث ووثائق في التاريخ المغربي، الدار التونسية للنشر، ط1، 1972، ص 237.

[2]- قنصل فرنسا بالجزائر من 1796 إلى 1798، ينظر، مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية، ج2، المرجع السابق، ص 27.

[3]- جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص 194-195.

[4]- جمال قنان، العلاقات الفرنسية الجزائرية، المرجع نفسه، ص 196.

[5]- فريد بنور، مخططات الفرنسية اتجاه الجزائر، المرجع السابق، ص 288.

عن المدة الكافية للاستيلاء **على المدينة** فقدرها بثمانية أيام[1]، غير أن السلطات الفرنسية لم تول اهتمامها بهذا المشروع وتركته جانبا إلى أن يحين الوقت[2].

4-مشروع تيدنا(thedenet) 1802:[3]

لما علم تيدنا سنة 1802 برغبة نابليون، سارع إلى تحرير وثيقة سجل فيها كل ما يعرفه من ملاحظات واقتراحات وآراء حول إمكانية النزول والغزو. وتحمل هذه الوثيقة عنوان" نظرة حول إيالة الجزائر" وقد حررها بتاريخ 18 أوت 1802م وحدد نقطة نزول الحملة بشاطئ تنس أما الأسلحة فركز على مدفعية الميدان، لكن المشروع جمد فعندما أرسل كان نابليون قد تخلى عن فكرة توجيه الحملة لانشغاله بمناطق أخرى[4].

5- مشروع هولان (Hulin) 1802م:

أعد الضابط هولان في أكتوبر 1802 تقريرا مفصلا عن الجزائر تضمن عدة معلومات حولها، فحدد سكان المدينة بنحو 90 ألف نسمة، والقوات العسكرية بحوالي 14ألف جندي من المشاة ومابين 3 و4 آلاف فارس، وأنه بإمكان الحكومة تعبئة ما بين 50 إلى 60 ألف جندي في حالة الحرب، أما القوات البحرية فتشكل من 16 سفينة إلى جانب 50 زورقا مخططة للدفاع عن الميناء ويتوفر الأسطول على مجموعة 423 مدفع[5].

---

[1]- محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص 56.

[2]- فريد بنور، مخططات الفرنسية اتجاه الجزائر، المرجع السابق، ص 292.

[3]- ولد تيدنا في مدينة أوزيس بمقاطعة لونفودوك (Lang,edoc) بفرنسا سنة 1757 وفي سنة 1779 أبحر من مدينة مالاقا على متن مركب إسباني إلى مرسيليا لنقل براميل الخمر، فهوجم المركب من قبل بحارة جزائريين ووقع تيدنا في الأسر، ثم اشتراه الباي محمد الكبير ووظفه في قصره فأصبح خزندار الباي، وكانت العلاقة بينهما وطيدة فكان تيدنا يرافق سيده أينما ذهب ويسافر معه إلى الجزائر إن اقتداه أباء البعثة يوم20 أكتوبر 1782. ينظر، فريد بنور، مخططات الفرنسية اتجاه الجزائر، المرجع نفسه، ص ص 292-293.

[4]- فريد بنور، مخططات الفرنسية اتجاه الجزائر المرجع نفسه، ص 324.

[5]- حنفي هلايلي، العلاقات الجزائرية الأوروبية، المرجع السابق، ص ص 73-74.

المحاضرة الخامسة: المشاريع الفرنسية لاحتلال الإيالة الجزائرية

أولت السلطات الفرنسية عناية المشروع إلا أن نابليون رأى بأن الظروف لا تسمح بتوجيه الحملة وهكذا وضع المشروع في رفوف وزارة الخارجية الفرنسية[1].

6-مشروع بوتان Vincent Tves Bautin (1808)[2]:

بعد الاتفاق السري الذي عقده نابليون الأول مع قيصر روسيا "الإسكندر الأول"[3] حول تقسيم العالم بعث إلى وزير البحرية دوكزي رسالة أمره فيها بالتفكير الجدي في إعداد حملة ضد الجزائر سواء كانت برية أو بحرية فاختار هذا الضابط المهندس بوتان لدراسة الأرضية وإعداد مخطط لتنفيذ الحملة[4]، وكانت تعليمات نابليون لبوتان كالآتي: "أريد تفاصيل حقيقة لا تشمل على: لكن، إذا، لأن...".

هذا وقد وصل بوتان إلى الجزائر على متن سفينة حربية صغيرة يوم 25 ماي 1808م، ليقيم بمدينة الجزائر ما بين 24 ماي إلى 17 جويلية من عام 1808م[5].

جاب البلاد من الشرق إلى الغرب دارسا السواحل وكل ما يتعلق بشؤون الأهلي[6]، كما تسلل بين الناس وجمع معلومات هامة عن المجتمع والسلطة المركزية وقد وضع خرائط ورسومات دقيقة لكل تحصينات المدينة[7]،ومواقعها الحساسة موضحا كيفية ضربها ومكنه ديبوا تانفيل بفضل العلاقات التي نسجها مع الأشخاص القريبين من دوائر السلطة من زيارة الأماكن الحساسة[8].

---

[1]- فريد بنور، مخططات الفرنسية اتجاه الجزائر، المرجع السابق، ص 347.

[2]- الضابط بوتان، اسمه الكامل فانسون إيفيس بوتان ولد يوم 1772/01/01 في قرية صغيرة تدعى لوروبوترو بضواحي نونت بفرنسا، أقام في الجزائر على أساس أنه من هواة الآثار، استقبل من طرف القنصل الفرنسي دوفال وقد تمكن من الحصول على معلومات قيمة حول مدينة الجزائر والتي أفادت حكومته في تطبيق مخططها الرامي لاحتلال الجزائر. ينظر، أبو عبد الله الأعرج السليماني، تاريخ الجزائر بين قيام الدولة الفاطمية ونهاية الأمير عبد القادر، عن كتاب الشماريخ، تح حساني مختار، المكتبة الوطنية، د ط، د ت، ص 72.

[3]- الإسكندر الأول، حفيد كاترين العظماء وإمبراطور روسيا من 1801 حتى وفاته، سعت والدته لدى ديدور لكي يتتلمذ ابنها على يده. ينظر، مصطفى محمود، الإسكندر الأكبر، ط5، دار المعارف، د م، 1963، ص 50.

[4]- جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص 254.

[5]- مولود قاسم نايت بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية، ج2، المرجع السابق، ص 31.

[6]- عزيز سامح ألتر، الاتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية، المرجع السابق، ص 597.

[7]- صالح العقاد، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص 46.

[8]- فريد بنور، المخططات الفرنسية تجاه الجزائر، المرجع السابق، ص 403.

ولقد أعد بوتان مشروعه بمنهجية مثالية ورتب المواد التي تجار لها بالشرح المعمق وزوده بمجموعة من المعلومات حول ضواحي مدينة الجزائر، وقوات الداي في حالة السلم والحرب والبحرية الجزائرية، والجيش الضروري للحملة والزمن المحدد للاستيلاء على المدينة[1]،ونقطة نزول الحملة والتحصينات ومكان وطريقة الهجوم الذي اقترح أن يكون من غرب المدينة أي خلف سلاح المدفعية في أعالي القلاع والذي طالما هزم الفرق السابقة التي كانت تواجهه من الأمام، وعن مكان النزول اختار شبه جزيرة سيدي فرج مبينا عيوب النزول في شرق المدينة مؤكدا وجهة نظره بفشل المحاولات الإسبانية في الماضي من هذه الناحية[2].

كما أشار إلى ضرورة التزام السرية، وعن عدد الجيش الضروري لهذه الحملة فقد قدره بين 35.000 –40.000 جندي، أما الزمن الضروري لهذه الحملة فقدره بشهر واحد كما حدد الوقت الملائم للنزول ما بين ماي وجوان، وأفضل فترة لذلك ما بين 10 ماي و10 جوان[3]، وفي 18 نوفمبر 1808م سلم بوتان مشروعه الذي أرفقه بـ 15 مخططا إلى دوكري، لكن الظروف حالت دون تطبيقه بسبب تدهور الأوضاع في فرنسا، وأعقب ذلك من ظهور مقاومات وطنية في عدد من البلدان الأوربية ضد هيمنة نابليون وتسلطه[4] ووضعت خطة غزو الجزائر في رفوف الأرشيف[5].

7–مشروع محمد علي 1829م:

فكرت فرنسا في أن تستعمل محمد علي باشا لتحقيق أهدافها[6]، وقد هدفت فرنسا من وراء هذا المشروع إلى القضاء على دايات الجزائر، وإيقاف القرصنة وإقامة دولة صديقة لفرنسا في المنطقة[7]، حيث أن هذا المشروع يهدف إلى تحريك قوات الأسطول الفرنسي من البحر لغزو طرابلس وتونس والجزائر، بهدف إقامة نظام متحضر فيها بدلا من حكومتها الحالية التي لا ترعى حرمة القوانين الدولية، وخاصة منها قوانين

---

[1]– جمال قنان، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص 255.

[2]– محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث، مكتبة دار الشرق، بيروت، ط2، 1979، ص 140.

[3]– عبد الجليل التميمي، بحوث وثائق في التاريخ المغربي، المرجع السابق، ص 235.

[4]– فريد بنور، المخططات الفرنسية اتجاه الجزائر، المرجع السابق، ص 484.

[5]– جون ب وولف، الجزائر وأوروبا 1500–1830، المرجع السابق، ص 444.

[6]– محمد بن مبارك الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، المرجع السابق، ص 287.

[7]– عبد الكريم غلاب، قراءة جديدة في تاريخ المغرب العربي، عصر الإمبراطورية العهد التركي في تونس والجزائر، ج3، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2005، ص 57.

المحاضرة الخامسة: المشاريع الفرنسية لاحتلال الإيالة الجزائرية

الملاحة البحرية، وبعد إخضاع النيابات الثلاثة فإنها تضم إلى إيالة مصر التي تقدم عنها جزية سنوية إلى السلطان العثماني، كان باشا مصر محمد علي مستعدا لتنفيذ هذا المشروع، واعتقد أن جيشا مكونا من أربعين ألف جندي تسند قيادته إلى ابنه إبراهيم يكفي للقضاء على دول المغرب الثلاث[1]، واختلف في قيمة وطبيعة المساعدة إذ طلب محمد علي من فرنسا أن تمده مقدما بأربع سفن ذات ثمانين مدفعا ومبلغ 28 مليون فرنك، بينما تعهدت فرنسا بما قيمته من 10 ملايين من الفرنكات[2].

اضطر محمد على إلى الانسحاب من هذا المشروع[3]بالرغم من أهمية هذه المشاريع فإن تنفيذها قد أجل بسبب الصراعات القائمة بين نابليون والدول الأوربية ومشاكل المستعمرات في المحيط الهادئ[4]، تبقى هذه المشاريع الاستعمارية نية واضحة في احتلال الجزائر ولم تطبق على أرض الواقع نظرا لمكانة الجزائر الدولية، عدا مشروع بوتان الذي لقى طريقا نحو التنفيذ جراء الظروف المواتية لذلك مطلع القرن 19م.

---

[1]– محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص 142.

[2]–يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 130.

[3]–أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 135.

[4]–عمار هلال، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصر (1830–1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 39.

المحاضرة السادسة

الاحتلال الفرنسي للجزائر (قراءة في الدوافع)

المحاضرة السادسة: الاحتلال الفرنسي للجزائر (قراءة في الدوافع)

المحاضرة السادسة: الاحتلال الفرنسي للجزائر (قراءة في الدوافع)

الهدف: تمكين الطالب من الوقوف على الأسباب الفعلية للاحتلال الفرنسي.

دوافع الاحتلال الفرنسي للجزائر:

ويمكن تقسيم أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر الحقيقية والمفتعلة التي اختلقها فرنسا لتنفيذ مشاريعها السابقة فيما يلي:

- **الدوافع السياسية:**

تمثلت الأسباب السياسية لاحتلال الجزائر في تأزم الوضع السياسي الداخلي بفرنسا وهو ما أثار نقمة الشعب الفرنسي ضد الملك شال العشر، فأرادت هذه الحكومة صرف أنظار الرأي العام الفرنسي عن قضاياه الداخلية، وإلهاء الشعب بالقضايا الخارجية منها مشروع احتلال فرنسا[1].بالإضافة كذلك لاعتبار حكومة الرياس في الجزائر تابعة للدولة العثمانية التي بدأت تنهار حين أدت الدول الأوربية تتهيأ للاستيلاء على الأراضي التابعة لها[2]. كما كانت فرنسا لها رغبة في تأسيس إمبراطورية استعمارية مترامية الأطراف[3].وذلك من خلال التطلع إلى تعويض عما فقدته من مستعمرات في العديد من مناطق العالم أمريكا الشمالية والهند وغرب إفريقيا واستعادة هيبتها المفقودة خاصة وأن بريطانيا العظمى قد استحوذت على الهند[4].

---

[1]– محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية من عام 1830 حتى ثورة نوفمبر 19854، ط1، دار البعث، قسنطينة، الجزائر، 1985، ص 28.

[2]– عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 82.

[3]– محمد العربي الزبيري، مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي، ط2، دار الحكمة، الجزائر، 2015، ص 12.

[4]– أحمد إسماعيل راشد، تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا)، د ط، دار النهضة العربية، بيروت، 2004، ص 133.

المحاضرة السادسة: الاحتلال الفرنسي للجزائر (قراءة في الدوافع)

- **الدوافع الاقتصادية:**

كان الفرنسيون يعتقدون أنهم سيحصلون على غنيمة تقدر 150 مليون فرنك توجد بخزينة الداي[1] وطمعهم في الاستيلاء على الخزينة الجزائرية التي سمعوا بثروتها والتخلص من الديون المترتبة عليهم[2].

محاولة التوسع والعثور على أسواق جديدة لتصريف منتوجاتها الصناعية الفائضة وجلب المواد الخام الضرورية[3].

كما أرادت الحد من نشاط القرصنة البحرية الجزائرية من خلال عقد اتفاقيات وقرر في مؤتمر فيينا[4]. بالإضافة إلى ظهور التنافس الاستعماري والاقتصادي بين فرنسا وإنجلترا، إذ كانت كل منهما تحاول التوسع وتمديد دفعة سيطرتها وتجارتها، وتحسين أوضاعها الاقتصادية على حساب الشعوب المستعمرة.

- **الدوافع العسكرية والدينية:**

كان لانهزام الجيش الفرنسي في أوربا وفشله في احتلال مصر والانسحاب منها تحت ضربها القوات الإنجليزية سنة 1801م دافعا لنابليون بونابرت أن يبعث بأحد ضباطه إلى الجزائر. وبذلك تخلص الملك من إمكانية قيام الجيش بانقلاب ضده في فرنسا بعد انشغاله بمسائل حيوية والمتمثلة في التوسع في إفريقيا باحتلال الجزائر[5]. حيث أن هذا الصراع الذي كان قائما بين الدول المسيحية الأوربية والدولة العثمانية الإسلامية انعكس على الجزائر وهو ما دفع بالدول الأوربية لمحاولة ضرب في الجزائر وإسطنبول[6].ومن الأسباب كذلك التحجج لإنقاذ المسيحية والمسيحيين من أيدي التجارة الجزائرية بحيث كانت فرنسا تعتبر نفسها حامية للكنيسة الكاثوليكية[7].

---

[1]–عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 82.

[2]–أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830–1900، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص 23.

[3]–عمار بوحوش، تاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 85.

[4]–محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية، المرجع السابق، ص 24.

[5]–عمار بوحوش، تاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 84.

[6]–عبد الرحمان الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، المرجع السابق، ص 351.

[7]–خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830–1871)، مطبعة دحلب، الجزائر، 1977، ص17.

بالإضافة إلى الأسباب السابقة الذكر والتي يمكن اعتبارها أسبابا مباشرة، فهناك أسباب أخرى مخفية تعتبر أسبابا غير مباشرة اتخذت منها فرنسا حججا لاحتلال الجزائر نذكر منها:

حادثة المروحة Le coup diventail 29 أبريل 1827م: تعتبر هذه الحادثة هي السبب المباشر الذي دفع فرنسا إلى فرض الحصار على الجزائر والتي تذرعت بها الحكومة الفرنسية لغزو الجزائر، ويرى جل المؤرخين على أنها مفتعلة حيث قام الداي حسين بتذكير دوفال بالديون والتساؤل عن عدم الرد على رسائله[1]، إلا أن دوفال أجابه بكل وقاحة بأن الملك لا يملك وقتا للرد على هذه الرسائل بالعودة إلى مجريات الحادثة التي وقعت في 29 أفريل 1827.[2]

حادثة السفينة "لابروفانس" Le Provence 03 أوت 1829: حيث أجريت محاولات فرنسية للدخول في مفاوضات مع الداي لحمله على الانقياد وقد تم فعلا الاتصال بين الباشا والضابط بيزار وبعده لابروتونيير، غير أنها لم يأتي، بأية فائدة وانتهت تلك المفاوضات بحادثة السفينة لابروفانس[3] التي وصلت أمام الجزائر في نهاية جويلية 1829م.

[1]–حمدان خوجة عثمان، مرآة، تر، محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2016، ص 180.

[2]–محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص 83.

[3]–محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع نفسه، ص ص 103–106.

المحاضرة السابعة

الحصار البحري والحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر (1827-1830م)

المحاضرة السابعة: الحصار البحري والحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر (1827-1830م)

هدف المحاضرة: تمكين الطالب من معرفة استراتيجية اقامة الحصار البحري للجزائر واحتلال الجزائر.

تمهيد:

عرفت الجزائر نهاية القرن 18م مرحلة إثبات السيادة الكاملة على كل انحاء البلاد بتحرير وهران والمرسى الكبير من الاحتلال الإسباني بشكل نهائي عام م1792، وهذا ما جعل معالم الدولة الجزائرية الحديثة بدأت تظهر لتصبح محل أنظار الدولة الأوروبية الكبرى والتي من بينهما فرنسا والتي اتخذت من حجة حادثة المروحة ذريعة لحصار واحتلال الجزائر.

أولا: الحصار الفرنسي على الجزائر (1827 – 1830): الحملة الفرنسية على الجزائر:

اتخذت فرنسا من قيام الداي بهدم حصون المؤسسات الفرنسي لصيد المرجان على الساحل الشرقي للجزائر، وإنهاء للاحتكار الفرنسي لصيد المرجان وغيرها مبررات لأطماعها الاستعمارية بخصوص الاحتلال، واستغلال حادثة المروحة والقيام بحصار بحري على السواحل الجزائرية دام ثلاثة سنوات 1827-1830م.

ثانيا: الحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر:

الاستعدادات للحملة وسيرها:

انطلقت الحملة من ميناء طولون البحرية في 25 ماي 1830م وقد تضمنت 37 ألف جندي، بالإضافة إلى 27 ألف من رجال البحرية وكان الأسطول يتكون من أكثر من مائة سفينة حربية، بالإضافة إلى 572 سفينة تجارية فرنسية وغير فرنسية[1].

حيث استأجرت للمساعدة وكانت محملة بالمدفعية والعتاد العسكري الضخم ومئونة تكفيهم لأربعة أشهر، وانتظرت هناك أربعة أيام في انتظار إمدادات أخرى[2]. وقد أحسنت القيادة في اختيار مكان النزول

[1]- يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 144.

[2]-عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ خاصة ما قبل تاريخ 1962، المرجع السابق، ص 114.

وهو خليج سيدي فرج الواقع على بعد 25 كيلو متر غربي مدينة الجزائر[1]، معتمدين فيذلك على مخطط بوتان الذي يدرس خطة النزول الحملة بدقة واستعلم عن تحصين مدينة الجزائر فكان مشروعه الدليل الرئيسي والمرشد الأول في هذه الحملة، وهذا ما ساعد في إنجاز الحملة[2].

وبتاريخ 13 جوان 1830م وصلت القوات الفرنسية إلى سيدي فرج وبدأت بالنزول وأصبحت تسيطر على المكان، حيث احتلوا شبه الجزيرة كلها ومرتفعاتها واستولوا على المدفعية التي كانت منصوبة هناك ووزعوا قطع أسطولهم طوال ساحل الخليجين. وأقام الفرنسيين معسكرات خارج شبه الجزيرة، نصبوا المدافع على طول الخط المؤدي إلى العاصمة وتنتظر تجمع بقية قواتهم[3].

وعن استعدادات الداي حسين للحملة فإنه سارع إلى تشديد التحصينات، حيث كتب إلى باي وهران وأمره بتحصين المدينة وباليقظة، كما أمر باي قسنطينة بتحصين مدينة ميناء عنابة[4]، وعين إبراهيم أغا صهر الداي حسين تحت قيادة المقاومة الجزائرية ولم يكن هذا الأغا في مستوى وخبرة سابقه يحيى أغا فقد سلم الداي حسين لإبراهيم أغا مبالغ كبيرة لتوزيع على المحاربين وذلك تشجيعا لهم، غير أنه لم يسلمها للمحاربين[5]، ولم يقم هذا الأغا بتحصين سيدي فرج كما يجب، ولم بتجهيز المدفعية ولا بحفر الخنادق، ولم يكن هناك سوى اثني عشر مدفعا، التي كان الأغا السابق نصبها في بداية إعلان الحرب، ففي اليوم الذي نزل فيه دي برمون بسيدي فرج. ولم يكن تحت تصرف الأغا سوى 300 فارس، ولم يكن مع باي قسنطينة إلا عدد قليل من الجنود، حيث أنه لم يكن مستعدا للحرب وظلت الأمور على هذا الحال ثلاثة أيام بسبب الرياح المعاكسة التي كانت تبعد سفن النقل ولو حضر إبراهيم أغا محاربوه لتمكن من منع وصد نزول الجيش الفرنسي[6].

وقد أسفرت الحملة الفرنسية على الجزائر عدة نتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

---

[1]-صلاح العقاد، المغرب العربي الكبير، المرجع السابق، ص 91.

[2]- محمد العربي الزبيري، المقاومة في الجزائر (1830-1848)، مجلة الأصالة، ع 29-30، الجزائر، 1976، ص ص 7-8.

[3]- يحيى بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 145.

[4]- حمدان بن عثمان، مرآة، المصدر السابق، ص 149.

[5]- محمد العربي الزبيري، مقاومة الجنوب للاحتلال الفرنسي، المرجع السابق، ص 109.

[6]- أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 40.

المحاضرة السابعة: الحصار البحري والحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر (1827-1830م)

استيلاء الفرنسيين على الخزينة الجزائرية، حيث أن حزينة الداي كانت تتكون من كميات كبيرة من الذهب والفضة والبرونز تركها في ثلاثة قاعات[1].

قام الخزناجي بتسليم مفاتيح أبواب الخزينة للقائد الأعلى للجيش[2].

كان ترحيل الأتراك يوم 11 جويلية 1830 بطريقة تدل على الشفقة[3].

أصبحت ممتلكات المهاجرين وأملاك البايلك تابعة لأملاك الدولة بمقتضى مرسوم 8 سبتمبر 1830[4].

أجبر السكان على إخلاء بيوتهم للجنود الفرنسيين بعد احتلال مدينة الجزائر، مما أدى إلى توقف تجارتهم وأعمالهم المهنية فانتشرت البطالة والتسول[5].

فرض الضرائب على الأهالي بعد نقص المواد المالية الفرنسية وقد كان لهذه السياسة الضريبية انعكاسات على الوضع العام للبلاد[6].

استطاع الاحتلال الفرنسي أن يقضي على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري ومحاولة تفكيك وحدة الشعب الجزائري، بإتباعه سياسة فرق تسد بهدف تشتيت الشعب وعزله

اختفت فئتان اجتماعيتين من المجتمع الجزائري وهما الأتراك والكراغلة وقد حاول المستعمر أيضا وبكل الطرق تظليل فئة القبائل الخاضعين للتعليم الفرنسي لجعلهم موالين لفرنسا[7].

انتشار الخوف والذعر في البلاد وهلع مستمر في أوساط الجزائريين[8].

---

[1]-صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص 260.

[2]-حمدان خوجة، المرأة، المصدر السابق، ص 197.

[3]-يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، د م، 2007، ص 11.

[4]-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 74.

[5]-أرزقي شويتام، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهيارها، المرجع السابق، ص 209.

[6]-أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، المرجع السابق، ص 77.

[7]-بوعزة بوضرساية، المسألة البربرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية 1830-1930، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والحضارة الإسلامية، جامعة وهران، 2004، ص 73.

[8]-عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، د ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزار، 2007، ص ص 22-23.

المحاضرة السابعة: الحصار البحري والحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر (1827-1830م)

أدت سياسية سلب الأراضي الجزائرية إلى تفكيك المجتمع الجزائري وتشريده وطردهم من أراضيهم إلى أراضي[1].

قامت السلطات الفرنسية بتهجير العديد من الجزائريين عبر البواخر فقد قدر عددهم بحوالي 120 فرد نتيجة الظروف القاسية والأساليب السياسية الفرنسية المجحفة في حقهم.[2]

التنصير واستيلاء الفرنسيين على المؤسسات الدينية.[3]

وكان الهدف من سياسة التنصير إبعاد الشعب الجزائري عن دينه الأصلي وهو الإسلام، ومحاولة فرض الدين المسيحي والعمل على القضاء الإسلام[4].

أقدمت السلطات على محاربة اللغة العربية ومحاولة استبدالها باللغة الفرنسية بهدف خلق فئة مفرنسة[5].

---

[1]- صالح عباد، الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830-1930، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص ص 14-15.

[2]- مسعود كواتي، تاريخ الجزائر المعاصر وقائعه ورؤى، د ط، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1986، ص164.

[3]- خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص ص 20-21.

[4]- رابح تركي، عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح والتربية في الجزائر، منشورات ANEP، 2001، ص 81.

[5]- كمال خليل، المدارس الشرعية الثلاث في الجزائر، التأسيس والتطور (1850-1951)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة متنوري، قسنطينة، 2007-2008، ص 33.

المحاضرة الثامنة

المواقف الدولية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر

المحاضرة الثامنة: المواقف الدولية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر

تمهيد:

تباينت مواقف الدول الأولية من احتلال فرنسا للجزائر، نجدها بين معارض ومؤيد وفقا لطبيعة العلاقات والمصالح التي تربطها بالإيالة الجزائرية.

1-موقف الباب العالي من الاحتلال الفرنسي.

يقول أرجمند كوران أن الدولة العثمانية قد علمت باحتلال الجزائر أوائل 1827م، وذلك عند قدوم مترجم سفير فرنسا ألكونت قييومينو إلى استانبول حيث قدم لرئيس الكتاب مذكرة كتبها السفير يوضح فيها ضرورة تدخل الحكومة العثمانية لتأديب والي الجزائر أو أنها ستستعمل القوة العسكرية لتحقيق ذلك بنفسها، وأشارت المذكرة إلى محاصرة الأسطول الفرنسي لمدينة الجزائر، حيث قال: "وحيث أن الداي قد زاد من تعدياته السابقة بتحقيره قنصل فرنسا في الجزائر، فإن جناب ملاك فرنسا اضطر لطلب ترضية علنية مهددا بإعلان الحرب في حالة رفضه طلبه وحيث أن طلبه قد رفض وعليه فالحرب محققة"[1]، فرد رئيس الكتاب "برتف أفندي" على السفير الفرنسي معلنا عدم شرعية عمل حكومته، التي كان عليها أن تبلغ الباب العالي شكواها ضد الجزائر قبل شروعها في أي عمل عسكري[2]، وقد كانت الحكومة الفرنسية تعتمد في إعلانها الحرب على الجزائر على البند 11 من المعاهدة المبرمة بين الدولة العثمانية وفرنسا في 30 مارس 1740م والتي تنص على: "... وإذا تمادى القراصنة في عصيانهم واستمروا في عدوانهم، ووقع إعلامنا من طرف السعادة (ملك فرنسا) فإنه يجب عزل والي الجزائر أيا كان، ويقع بعدها دفع التعويضات عن الايالات المغار عليها، وإذا لم يمتثلوا الأوامر الشريف السلطان مع تنبيههم لذلك فعلى ملك فرنسا، إذا ما وصلوا إلى موانئ البلاد الفرنسية أن يرفض قبولهم بموانئه وقلاعه..."[3].

ولقد قررت الحكومة العثمانية عدم التدخل المباشر في الأزمة القائمة بين فرنسا والجزائر وأكملت متابعة الموضوع بسبب انشغالها في إخماد ثورة جزيرة مورا ثم بحربها ضد روسيا، فقام وزير البحرية والخارجية الجزائرية بإرسال رسالة إلى الباب العالي يخبره فيها بحالة الحرب مع فرنسا طالبا من وكيل

---

[1]-أرجمند كوران: السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونيسية،1970م، ص 39

[2]-خليفة إبراهيم حماش، المرجع السابق، ص 224.

[3]-أرجمند كوران، المرجع السابق، ص 39

المحاضرة الثامنة: المواقف الدولية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر

الجزائر لدى البلاط العثماني خليل أفندي بتقديم كل التوضيحات حول الأزمة القائمة بين البلدين[1]، ولكي تبدو فرنسا في موقف المعتدل تجاه الدولة العثمانية والدول الأوربية قدمت سفارتها باستانبول في أوائل أغسطس عام 1827م مذكرة للباب العالي طلبت منه التدخل لتأديب والي الجزائر وإلا فإنها ستستعمل القوة العسكرية كما أشارت لمحاصرة الأسطول الفرنسي المدينة الجزائر، ورد رئيس الكتاب بر تف أفندي على السفير الفرنسي معلنا عدم شرعية الحصار وكان عليها إبلاغ الباب العالي قبل شروعها في أي عمل[2].

إلا أن التحركات العثمانية قد استمرت لمساعدة الجزائر في أزمتها وهذا بسبب عزم فرنسا بكل قوتها على احتلال الجزائر بشكل رسمي دون مراعاة للتدخل العثماني ولا حتى الأوربي[3]، وبالتالي فإن تدخل الدولة العثمانية أو الرجل المريض[4] هذه المرة كان صعبا خاصة أنها كانت تعيش فترة صعبة لما تعانيه من مشاكل كبيرة، بسبب انشغالها في حرب الموره وخسارتها في معركة نافرين 1827م، بالإضافة إلى دخولها في حرب مع روسيا وكذلك مع محمد علي والي مصر على الأراضي العربية في المشرق، إلا أن الدولة العثمانية حاولت رغم ذلك استعمال الطرق الدبلوماسية أمام مخاوفها من الأخبار الفرنسية التي وردت إليها بشأن إمكانية الاستعانة بجيش محمد علي لتأديب الجزائر بدلا من استعماله لضم سوريا، إلا أن محمد علي كذب هذه الشائعة في إحدى تصريحاته إلى فرنسا والتي قال فيها: "... أنتم مسيحيون أما نحن والجزائريون مسلمون ونحن ذو أمة وشريعة ودولة واحدة لا يتلاءم ديننا مع دينكم"[5].

ما يلاحظ أن الباب العالي لم يأخذ القضية الجزائرية بعين الاعتبار ولزمت الصمت[6] وزاد من اطمئنانها لما بعث لها داي الجزائر حسين باشا في 19 نوفمبر 1827م برسالة شرح فيها أسباب الاعتداء الفرنسي على الجزائر وانتصار السفن الحربية الجزائرية في إحدى المعارك الحربية على سفن الحصار الفرنسية يوم 1827/10/14، كما دعا الداي في رسالته للباب العالي السماح للمتطوعين في الأناضول للقدوم إلى الجزائر، ومما كتب فيها مايلي: "وفي لحظة شعوري بالغضب من كلام القنصل الفرنسي، قمت

---

[1]– جمال قنان، قضايا ....، المرجع السابق، ص76.

[2]– خليفة إبراهيم حماش، المرجع السابق، ص 224.

[3]– توفيق أحمد المديني، " من الوثائق العثمانية نص الفرمان السلطاني"، محلة التاريخ، العدد 1–2، 1982م، الجزائر، ص 26.

[4]– أرجمند كوران، المرجع السابق، ص 39–40.

[5]– سفيان صغيري، المرجع السابق، ص 171.

[6]– أرجمند كوران، المرجع السابق، ص 24.

بضربه بمروحة كانت بيدي... بعد أيام قامت سفن بحرية فرنسية بمحاصرة ميناء مدينة الجزائر وطالبت من الحكومة الجزائرية تقديم اعتذارات لفرنسا، رفضت الطلب الفرنسي لأنه يعتبر إهانة للمسلمين والإسلام، حيث رفضتها بشجاعة وقوة وإيمان، وإذا أردتم أكثر توضيح لهذه القضية ابعثوا برسول يبحث في الأمر، أما من جانبنا، فقد قمنا بتحصين دفاعاتنا الحربية جيدا، ونحن مستعدون للمواجهة التي بدأت بمعركة بحرية انتصر فيها المسلمون.

وفي السنة الموالية أرسل الباب العالي رسالة يستدعي فيها أسطولها إلى البحر الأسود لمساعدة الأسطول العثماني في الحرب ضد روسيا[1]، وهذا بعد اطمئنانه على إيالة الجزائر، فبعد هزيمة الأسطول العثماني المشترك في معركة نافرين لم تستطع الدولة العلية الاستجابة لطلب الداي بتجنيد عساكر من منطقة أزمير للالتحاق بالأوجاق[2].

وبعد أن وقعت الدولة العثمانية مع روسيا معاهدة صلح أدرنة سبتمبر 1829م، شرعت الدولة العثمانية في مساعي لحل قضية الإيالة الجزائرية، وذلك بعد مشاورات التي أجرها السلطان محمود الثاني بأن يرسل مبعوثا إلى الداي حسين وينصحه بالتخلي عن عناده وبأنه قد أخطأ في هذا الشأن، وجاء هذا نتيجة الضغط الذي مارسته فرنسا على دولة العثمانية فأرسلت لذلك خليل أفندي في شهر نوفمبر من عام 1829م[3]، وقد حاول إقناع حسين باشا بضرورة إتباع أسلوب أكثر ليونة في التعامل مع الحكومة الفرنسية لحل النزاع بينهما ونبهه في نفس الوقت إلى الخطر الذي يهدد الأيالة في حالة هجوم فرنسي عليها، فرفض الداي تقديم أي تنازل لصالح فرنسا وفي النهاية أبدى موافقته على قيام المبعوث العثماني بكتابة رسالة إلى قائد الحصار الفرنسي "دوبروتونيير" يدعوه لتفاوض بوساطته مع القنصل الإنجليزي[4]، بمدينة الجزائر "السيد سان جون"[5].

وفي 10 ديسمبر 1829م كتاب رسالة إلى قائد الحصار الفرنسي وذكر له الشروط التي عرضها عليه حسين باشا واعتبرها قواعد أساسية للتفاوض، وتمثلت في عدم حصول فرنسا مرة أخرى على الامتيازات

---

[1]– خليفة إبراهيم حماش، المرجع السابق، ص 225

[2]– عباد الرحمان بن محمد الجيلاني، المرجع السابق، ص 194

[3]– مصطفى كامل، المسألة الشرقية، مطبعة الآداب، ط1، مصر، 1898م، ص 85

[4]– جمال قنان، قضايا...، المرجع السابق، ص76–77.

[5]– خليفة إبراهيم حماش، المرجع السابق، ص 226

التجارية في مدينة عنابة لتفادي أي نزاع حولها في المستقبل، وإمكان استفادتها من صيد المرجان إذا عرضت أكثر مما عرضته بقية الدول والتزام قنصلها بالقواعد الدولية في التعامل مع الأيالة مع الإبقاء على المعاهدات الموقعة بين الطرفين، إلى أن قائد الحصار رفض ذلك ما لم ينفذ حسين باشا الشروط التي قدمت إليه[1].

إلا أن مهمة المبعوث كللت بالفشل وكان السفير الفرنسي في استانبول السيد قييومينو يحرض السلطان للقيام بعمل عسكري لتأديب داي الجزائر، وقد اقترح لهذه المهمة محمد علي[2] والي مصر باعتباره قريبا جغرافيا من الجزائر ويمتلك جيشا قويا، وإذا رفض السلطان هذا الاقتراح فإن حكومة فرنسا ستبدأ في التحضير لحملة عسكرية على الجزائر[3]، حيث رد رئيس كتاب الباب العالي برتيف أفندي على مذكرة السفير الفرنسي: "...أنه لا يجوز إرسال عساكر إلى أرض من أراضي الدولة العثمانية[4].

وفي هذه الظروف بدأ الباب العالي يأخذ قضية النزاع الجزائري الفرنسي بأكثر جدية عندما لاحظ أن هناك مؤامرة تدبر ضد الدولة العثمانية في محاولة تقوية مشروع والي مصر محمد علي باشا حليف فرنسا وما يشكله ذلك من خطر على الدولة العثمانية، كما تلقى الباب العالي مذكرة من مترجم السفارة الإنجليزية باستانبول كشفت عن وجود معاهدة بين فرنسا ومحمد علي باشا بشأن إرسال قوات مصرية للجزائر وأوصت هذه المذكرة بأن يسافر طاهر باشا للجزائر ويذهب للإسكندرية لمنع محمد علي من إرسال قوة عسكرية ثم يذهب للجزائر ويقنع الداي بالتنازل عن شروطه، وإن ما يستخلص من الفرمان السلطاني الموجه لطاهر باشا مبعوث الدولة العثمانية إلى الجزائر أن السلطان ما زال يؤكد أن الجزائر من أتباع الدولة العثمانية، وداي الجزائر أحد ولاتهما وهو لا يعارض الأوامر السلطانية وتوصياته والسلطان العثماني يأمل أن تحل المشكلة بطريقة سليمة، وإن انشغال السلطان العثماني بما يجري في الجزائر دلالة قوية على العلاقات

---

[1]– يحيى بوعزيز، علاقات...، المرجع السابق، ص 131.

[2]– محمد علي باشا: والي مصر العسكري قدم مصر من منطقة كافالا وفي سنة 1805م أصبح واليها بعد عدة مؤامرات وثورات قام بإخماد ثورة الوهابيين في الحجاز وخدم الدولة العثمانية بنجاح وقد كسب لسلالته ولاية مصر وراثية في أسرته. أنظر: خليفة إبراهيم حماش، المرجع السابق، ص 228

[3]– ارجمند كوران، المرجع السابق، ص 47

[4]– عبد القادر فلوح، العلاقات الجزائرية العثمانية في الفترة (1233–1246هـ/ 1818–1830م) على ضوء وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 2، السنة الجامعية 2009–2010م، ص 92.

الجزائرية العثمانية القوية رغم الخلافات بينهما، فيما يتعلق بالسفن التي تقوم الجزائر بالاستيلاء عليها في عرض البحر الأبيض المتوسط[1].

لما وصل طاهر باشا قرب الساحل الجزائري (21ماي 1830) منع من الدخول إلى الجزائر من قبل قائد الأسطول الفرنسي فتوجه نحو طولون التي مكث بها مدة من الزمن ثم عاد إلى الأستانة بعدما احتلت الجيوش الفرنسية الجزائر[2].

وبذلك دخلت مهمة طاهر باشا مبعوث السلطان إلى الجزائر في دائرة المؤامرات الفرنسية عندما تماطلت الحكومة الفرنسية في الرد على رسائل المبعوث العثماني، لمقابلة الملك الفرنسي شارل العاشر، بل قامت الحكومة الفرنسية باحتجازه في مدينة طولون بحجة أنه لا يحمل تصريح رسمي من السلطان العثماني لحل الخلاف الجزائري الفرنسي وهذا ما تؤكده رسالة الوزير الأول بولينياك يوم1830/07/01م الذي طلب من طاهر باشا إذا كان يتمتع بكل الصلاحيات للتباحث من أجل حل النزاع الجزائري الفرنسي، وفي هذه الظروف الصعبة التي تحيط بقضية الجزائر في هذه الفترة اقتنع طاهر باشا بفشل مهمته وقد أعلم الباب العالي بصعوبة المهمة وتأكد من المؤامرة الفرنسية التي انتهت باحتلال فرنسا للجزائر يوم 05 جويلية 1830م[3].

وقد ذكر حمدان خوجة في كتابة حول الحملة بقوله: "في سيدي فرج لم تحضر المدفعية ولم تحفر الخنادق ولم يكن الأغا السابق (يحي أغا) قد نصبها في بداية إعلان الحرب"[4].

وفي يوم 6 أوت 1830م قام السفير الفرنسي في مدينة استانبول بإعلام الباب العالي بأن الجيش الفرنسي قد احتل مدينة الجزائر وأسقط نظام الدايات مع توقيع الداي حسين باشا معاهدة الاستسلام[5]، وبعد سقوط مدينة الجزائر غادر الداي حسين باشا الجزائر مائيا يوم 10 جويلية برفقة عائلته وحاشيته لتلقي الجزائر مصيرها المشؤوم لوحدها، فنزل خبر احتلال الجزائر على السلطان محمود الثاني وعلى سكان مدينة

---

[1]– عبد القادر فلوح، المرجع السابق، ص 93.

[2]– عبد الرحمان بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص 396–397

[3]– عبد القادر فلوح، المرجع السابق، ص 94–95

[4]– حمدان بن عثمان خوجة، المصادر السابق، ص190

[5]– المصدر نفسه، ص 203–204.

استانبول ومدن الأناضول بحزن كبير، وهم يتذكرون الجزائر التيكانت تتصدى للحملات الصليبية المسيحية لمدة ثلاثة قرون فسقطت بذلك القلعة الأمامية للدولة العثمانية غربا[1].

في الوقت الذي تحركت الديبلوماسية العثمانية لحل النزاع سلميا، واجهتها الديبلوماسية الفرنسية بتصلب شديد لتزيد النزاع تعقيدا وتمهد الطريق بذلك لتحقيق مشاريعها الاستعمارية في المغرب، وبعد هذا الإنزال العسكري في الجزائر أعلمت السلطات الفرنسية الباب العالي في 06 أوت 1830م باحتلال الجزائر بشكل رسمي عن طريق سفارتها في استانبول، على إثر ذلك طلبت الدولة العثمانية من فرنسا بإعادة الجزائر إليها باعتبارها إيالة تابعة لها ودخلت على إثر ذلك في مباحثات من أجل استرجاع حقها في الجزائر بموجب المذكرة التي قدمت إلى فرنسا في 13 ماي 1831م عن طريق السفير الفرنسي في استانبول التي بين فيها الباب العالي حق الدولة العثمانية في الجزائر (موجب المواثيق والأحكام المبرمة بين الدولة العلمية والدول الصديقة منذ القديم، فإن حقوق الدولة السنية بالجزائر ثابتة في جميع الأزمان للدولة العلية...) وفي نهاية المذكرة كرر الباب العالي طلب استرجاع الجزائر وبقيت تلاك المذكرة دون رد يذكر من طرف السلطات الفرنسية[2].

بعد كل هذه الأحداث أدركت الدولة العثمانية أنها خسرت إيالة الجزائر فلجأت إلى العمل الدبلوماسي وذلك بتحرك قناصلها يمينا وشمالا لعلهم يتلقون وعودا طيبة أو كلمات تحمل تفاؤلا باستعادة الولاية إلى حظيرة الدولة في يوم من الأيام، لكن الفرنسيين كانوا قد قرروا على لسان كل مسؤوليهم من ملاك وحكومة ووزراء وقادة جيوش أن فرنسا ذاهبة إلى الجزائر لتبقى هناك إلى الأبد[3].

ولم تقف الدولة العثمانية عند العمل الدبلوماسي بل سعت بعد ذلك لاستعمال القوة حتى ولو كانت ضعيفة وغير قادرة على مواجهة فرنسا وجه لوجه عسكريا، حيث استغلت موقعة طرابلس الغرب بعدما استطاعت حل الخلاف الرئاسي فيها بالقوة وإعادتها إلى شكل إيالة عثمانية[4]، مما أعطاها دفعا معنويا كبيرا بشأن المضي قدما نحو الجزائر مستغلة قربها منها ورأت إمكانية ربط ولاية تونس الفاصلة بين طرابلس

---

[1]– عبد القادر فلوح، المرجع السابق، ص 95

[2]– خليفة إبراهيم حماش، المرجع السابق، ص 228

[3]– عباد الرحمان بن محمد الجيلاني، المرجع السابق، ص ص 396–397.

[4]– ارجمند كوران، المرجع السابق، ص105

الغرب والجزائر لكنها فشلت في الأخير، إلا أنها لم تتراجع عن دعم القضية الجزائرية وذلك من خلال دعم مقاومة أحمد باي في قسنطينة فأصبح هذا الأخير الممثل الشرعي للدولة العثمانية[1]، فأرسل إليه أربع سفن معبأة بالجنود والمدافع (12 مدفع) ودخلت السفن السواحل التونسية تمهيدا للقيام بنقل الجنود والعتاد إلى داخل التراب الجزائري برا عن طريق الحدود التونسية، لكن باي تونس رفض إنزال السفن في ميناء تونس خوفا من رد فعل فرنسي ضد مصالح بلاده، وكذلك للخلافات التاريخية بين بايات تونس وبايات قسنطينة في العهد العثماني، كما رأت في مساعدة الدولة العثمانية لأحمد باي ضدها يعتبر بمثابة إعلان الحرب عليها، كما أنها وقفت في وجه كل محاولة للباب العالي لاسترجاع الجزائر أو مساعدتها، وهنا انتهت جميع المساعي والمحاولات العثمانية الاسترجاع الجزائر خاصة بعد سقوط قسنطينة في 13 أكتوبر 1837م واستسلام أحمد باي فيما بعد سنة 1847م وهو آخر من مثل الأتراك في الجزائر [2].

وهكذا باءت بالفشل جميع المحاولات التركية السياسية والدبلوماسية لاسترجاع الجزائر إثر ما كانت تعانيه من ضعف واختيار وما كانت تعيشه من ثورات وانقسامات في أجزاء ممتلكاتها وداخل حدودها، حال دون استرجاعها للجزائر لتعلن وبشكل رسمي وبعض ضغوط مستمرة عليها عن تنازل على الجزائر لصالح فرنسا سنة 1847م وكان هذا عندما شطبت ولاية الجزائر من جدول الولايات العثمانية[3].

2-مواقف الدول العربية:

2-1-موقف تونس:

كان الموقف الحكومي التونسي وليس الشعبي مغايرا إذ أيد حكامها العدوان الفرنسي بخلاف الشعب[4]، وقد اتخذت الحكومة التونسية موقفا غير مشرف اتجاه الاحتلال، ففي الوقت الذي ينتظر أن تقف إلى جانب الجزائر في صد العدوان الفرنسي تواطأت مع فرنسا في غزو الجزائر، وقدمت لها التسهيلات الأزمة[5]، وذلك

---

[1]- سفيان صغيري، المرجع السابق، ص 173-174

[2]- المرجع نفسه، ص 174-175

[3]- أرجمند كوران، المرجع السابق، ص176

[4]- بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989م، ج1، دط، دار المعرفة، الجزائر، 2006م، ص 60

[5]- مسعودي أحمد، الحملة الفرنسية على الجزائر والمواقف منها (1792-1830م)، دط، دار الخليل العلمية، الجلفة، 2013م، ص 161

الموقف السلبي، نجده مرتبطا بالعلاقات المتوترة السائدة بين البلدين قبل الحملة، حيث قامت بينهما حروب طويلة لم تتوقف إلا بعد أن توسطت بإرسال بعض مواد التموين لها[1].

وإذا ما بحثنا عن الأسباب التي جعلت تونس تتخذ مثل هذا الموقف السلبي، نجدها مرتبطة بالعلاقات المتوترة السائدة بين البلدين قبل الحملة، حيث قامت بينهما حروب طويلة لم تتوقف إلا بعد أن توسطت الدولة العثمانية بينهما في عام 1821م، حيث قال الزهار عن هذه الوساطة مايلي: " ولما وصلت الفرامانات والرسل لأميري البلدين عندئذ ثم الصلح وفرح جميع المسلمين واستبشروا بإنطفاء هذه الفتنة"[2].

وبالرغم من نجاح الباب العالي في تحقيق الصلح بين البلدين إلا أن الحكومة الفرنسية قامت بمنع طاهر باشا المبعوث العثماني من النزول على ترابها عام 1829م، وهو ما يؤكد تواطؤ الحكام التونسيين مع الفرنسيين منذ بداية الأزمة بين الجزائر وفرنسا، لأنه لو تمكن المبعوث من الوصول إلى الجزائر عن طريق البر لترتب عن ذلك معطيات أخرى، خاصة إذ تمكن من إقناع الجزائريين بقبول الشروط الفرنسية[3].

ومن القضايا التي تؤكد تورط السلطات التونسية وموقفها المدعم لفرنسا وغزوها للجزائر الحرب النفسية التي مارسها فرنسا من تونس كمقدمة للحملة العسكرية قصد خلق الهوة بين الشعب الجزائري وقيادته، وحتى لا تتكاثف الجهود للوقوف في وجه الغزاة، إذ قبل أن يغادر الجيش الفرنسي مدينة طولون متجها غلى الجزائر، أعلن الفرنسيون بيانا مطبوعا باللغة العربية حولت منه 400 نسخة بقنصلياتهم بتونس لتمريرها من هناك إلى الجزائر[4]، وقد ذكر حمدان بن عثمان خوجة أنه رأى بنفسه أثناء سفره إلى قسنطينة البايانات المختلفة التي يكاد معناها واحد، وأن مضمونها قد ساهم في التأثير على النفوس في استمالة الناس نحو

---

[1]–صلاح العقاد، المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر، تونس، المغرب الأقصى)، ط6، مكتبة الأنجلو المصرية، 1993م، ص 162.

[2]–أحمد شريف الزهار، المصدر السابق، ص 147.

[3]–أرزقي شويتام، مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي، مجلة الدراسات التاريخية الصادرة عن معهد التاريخ، العدد 6، الجزائر، 1992م، ص 125.

[4]– أبو القاسم سعد الله، أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر، ج 1، الجزائر، 1988م، ص187.

الوسائل السلمية ودفعهم[1] إلى الابتعاد عن الداي رغم قرار مجلس الأعيان الذي دعا إليه الداي للنظر في موضوع مواصلة الحرب كانت بإجابة واحدة نصبها " سنحارب إلى أن نستشهد على أخرنا "[2].

ولم يقتصر أمر الحكومة التونسية عند هذا الحد من الاحتلال الفرنسي للجزائر بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، حيث منحت مساعداتها لأعوان المخابرات الفرنسية الذين أوفدتهم حكومة باريس إلى الجزائر.

لقد كانت تحركات قنصل فرنسا بتونس قوية ومنسقة مع أجهزة الحملة وكان الجواسيس والمفاوضون قد تسربوا نحو قسنطينة وعنابة محاولين سد الثغرات وعزل سلطات الإقليم عن السكان، والمعروف أن الفرنسيين كانت لديهم مصالح تجارية وحتى عسكرية جهة عنابة والقالة، وكانت لهم معرفة بالمنطقة وعادات السكان وحتى ببعض التجار والعلماء، ولكن منذ الحصار الفرنسي 1827م ضربت تلك المصالح وتقلص النفوذ الفرنسي هناك[3].

ولما شرعت فرنسا في تنفيذ حملتها على الجزائر أظهرت تونس استعداداتها الفتح أراضيها أمام الجيش الفرنسي لمهاجمة الجزائر برا من الناحية الشرقية[4]،وقد تأكد موقف الباي المتحيز للفرنسيين حيث أسرع بإرسال وفد لتهنئة المارشال دي بورمون بانتصاراته على جيرانه الجزائريين، ويبدو أنه كان متلهفا على هذه التهنئة فوصل الفوج التونسي قبل أن يتم المارشال انتصاره قبل 5 جويلية[5].

لم تكتف الحكومة التونسية بتقديم التهاني للفرنسيين بل رحبت بالعروض المغرية التي قدمها لها الجنرال كلوزيل (G.Clauzel) والمتمثلة في إبرام اتفاقية سياسية معه يتم بموجبها تعيين أمراء تونسيين على بعض الأقاليم الجزائرية مقابل دفع مبالغ مالية سنوية للحكومة التونسية[6].

---

[1]–حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 9.

[2]–حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 9.

[3]–أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 1، ص 33.

[4]–يحي جلال، المغرب العربي الحديث والمعاصر، ج 3، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية 1983م، ص 355.

[5]–صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 162.

[6]–حمدان خوجة، المصدر السابق، ص 263–268.

وفي شهر أكتوبر 1830م أرسل باي تونس بعثة إلى الجزائر برأسها ضابط القصر محمد شولاق ورفيقه حسين مورالي استقبلهما كلوزيل وأجريت مباحثات سياسية بين الطرفين، استطاع من خلالها الحاكم العام الفرنسي أن يورط باي تونس في الاحتلال الفرنسي للجزائر[1]، وبيع إقليم قسنطينة إلى باي تونس بمليون فرنك سنويا يوم 18 ديسمبر 1830م على أن يتولاه صهره مصطفى، كما بيع إقليم وهران بمليون فرنك أخر سنويا في 06 فيفري 1831م[2].

غير أن الحكومة الفرنسية رفضت هاتين الاتفاقيتين واضطر باي تونس إلى سحب جنوده من وهران في 22 أوت 1831م والتخلي عن أحلامه التوسعية في الجزائر[3]، أنهيت مهام كلوزيل في الجزائر يوم 02 فيفري 1831م[4].ولم يتورع حكام تونس عن مواصلة تأييد الغزاة وعدائهم السافر للمقاومة كما حاولوا زعزعة مركز أحمد باي بحجز مدافع أرسلتها الدولة العثمانية إليه في ربيع 1837م[5].

2-2- موقف المغرب الأقصى:

اتخذ المغرب موقفا سلبيا من الاحتلال، حيث التزم سلطانه عبد الرحمان الصمت على نقيض شعبه الذي كان مع الجزائر، إذ لما استنجد الداي حسين بالسلطان المغربي مولاي عبد الرحمان لمساعدته على طرد الفرنسيين التزم هذا الأخير الحياد، وبقي ينتظر ما تسفر عنه الحملة الفرنسية[6]. وقبل أن تقدم فرنسا على غزو الجزائر أرادت أن تطلع على موقف سلطان المغرب فطلبت من قنصلها في طنجة دولا بورت (LaporteDe) أن يخبر السلطان المغربي بمشاريعها في الجزائر، وتحقيقا لهذا الغرض اتصل القنصل بالسلطات المغربية وعرض عليها الأهداف التي تنتظرها بلاده من يخبر السلطان المغربي بمشاريعها في الجزائر، وتحقيقا لهذا الغرض اتصل القنصل بالسلطات المغربية وعرض عليها الأهداف التي تنتظرها بلاده من الحملة[7]، وانتهز المناسبة ليطلب من المغاربة مساعدة الأسطول الفرنسي و المواطنين الفرنسيين الذين سيلجئون إلى المغرب فكانت إجابة السلطان إيجابية على عدم تدخل بلاده في القضية الجزائرية كما طلب

---

[1]- مسعودي أحمد، المرجع السابق، ص ص 165-166.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج1، ص 45.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 60.

[4]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 1، ص 46

[5]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 61.

[6]- المرجع نفسه، ص 61.

[7]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص.126.

السلطان المغربي من إدارة الجمارك المغربية أن تسمح بتموين الأسطول الفرنسي شريط أن يلتزم بتسديد الرسوم الجمركية[1].

ومهما يكن من أمر فإن موقف المغرب الأقصى قد تغير لما أحكمت فرنسا قبضتها على مدينة الجزائر وشرعت في مد نفوذها إلى الإقليم الغربي والدليل على ذلك أنه عندما عرض عليه أعيان تلمسان أن يبايعوه ويتحلوا في حكمه مرتين في أوت ثم في سبتمبر 1830م، على التوالي استجاب السلطان مولاي عبد الرحمان لندائهم وأرسل أحد أقاربه (المولى علي) ليكون خليفة عنه في تلمسان سنة 1831م تحت وساطة عامل وجدة، فأخذ من تلمسان عاصمة و أخذ يبسط نفوذه، لكن هذا الموالي فصل من مهمته لاصطدامه بالكراغلة وقسم من قبائل الدوائر والزمالة الموالية للاستعمار الفرنسي، فأمره السلطان بالعودة للمغرب في 8 مارس 1831م[2].

وفي 3أغسطس 1831م عين السلطان عبد الرحمان محمد بن الحميري خليفة له على تلمسان، فدخلها يوم 16 مارس وحاول عبثا ضم وهران في أكتوبر ثم استقر بمعسكر، وأخذ يركز النفوذ المغربي، فجنى الأموال، وعين العمال في الأنحاء وبعث الدعاة إلى الجهات الشرقية، فبلغ نفوذه مليانة والمدية[3].

وعندما تأكدت الحكومة الفرنسية من نوايا المغرب التوسعية، وجه كلوزيل رسالة إلى السلطان المغربي طلب منه فيها سحب قواته من الأراضي الجزائرية، وإذا رفضا الامتثال لهذا الأمر فإن الجيش الفرنسي يضطر حينئذ إلى محاصرة المدن المغربية[4].

2-3-موقف ليبيا:

كانت ليبيا هي الدولة الوحيدة التي لم تقدم تسهيلات أو مساعدات للفرنسيين في غزوهم للجزائر[5] ومما يؤكد ذلك الرسالة التي بعثها حاكم طرابلس (يوسف بن علي باشا القرمانلي) إلى الداي حسين في 07 ماي 1830م، والتي جاء فيها مايلي "... وإن تشوقتم سيادتكم الكيفية أحوالنا فإننا في غاية التعب وضيق

---

[1]- المرجع نفسه، ص 127.

[2]- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية، ج 1، ص 169

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 61.

[4]- المرجع نفسه، ص 61.

[5]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 127.

الخاطر والنصب خصوصا بعدما سمعنا بأن الفرنسيين جمع جنوده ومتوجه لوجاقكم لأبلغه الله مقصوده...ونحن مالنا قدرة نمدكم بيها إلا بصالح الدعوات منا ومن جملة أهلي وجاقنا في المساجد عند أثر الصلوات كما نطلب منكم ذلك في كل الأوقات وعلى الله القبول بجاه أكرم شفيع وأجل رسول..."[1].

وقد أرجع أحد الباحثين أسباب عدم قدرة طرابلس على تقديم المساعدات المالية للجزائر، إلى تلك الصعوبات التي إعترضت حكم يوسف بن علي القرمانلي والتي تمثلت في قيام ثورات عديدة بمختلف الأقاليم الليبية نتيجة سياسة الضرائب التي أثقلت كاهل السكان والى تهديدات الأساطيل الأوربية التي تمكنت من إطلاق أسي القرصنة عام 1819م[2].

وبالرغم من ذلك فإن الليبيين كانوا يتبعون أخبار الجزائر عن كتب، حيث ذكر قنصل بريطانيا بليبيا السيد والنجتون أن وصول جيش الاحتلال الفرنسي المدينة الجزائر إلى طرابلس يوم 26 جويلية 1830م قد أحدثت قلقا وهيجا بين سكانها المسلمين[3].

وقد ترتب عن موقف ليبيا المعادي الاحتلال الجزائر أن فرضت فرنسا على حكومة طرابلس معاهدة مجحفة في 11 أوت 1830م، بعد أن أرسلت إليها أسطولها لإرغام حاكمها على الاعتذار وتقديم الترضيات[4].

3-مواقف الدول الأوروبية:

بتاريخ 12 مارس 1830م أرسلت الحكومة الفرنسية مذكرة إلى الدول الأوروبية أخبرتها بالقرار الذي اتخذته بشأن الجزائر، والمتعلق بشن حملة عسكرية ضدها وقد أوضحت فيها الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من وراء ذلك، وبعد أن قررت فرنسا القيام بالحملة، أولت اهتماما كبيرا بمواقف الدول الأوروبية

---

[1]- عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 46

[2]- سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر (العهد العثماني)، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 299

[3]- أرزقي شويتام، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية (1519(1830م)، ط 1، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2016م، ص 133

[4]- مسعودي أحمد، المرجع السابق، ص 170

وردود فعلها إزاء مشروعها[1] تمكن من خلال ذلك كسب وتأييد معظم القوى الأوروبية للعدوان، ولم تعارضه سوى بريطانيا وتحفظت عنه إسبانيا[2] ومن بين الدول التي اتخذت مواقف مؤيدة للحملة الفرنسية على الجزائر نجد:

3-1- روسيا:

لم تكن ترى مانعا في احتلال فرنسا للجزائر لأن اهتمامها كان منصبا علة منطقة البلقان، لذلك شجعت الحملة ودعمتها بأحد ضباطها المتخصصين في الهندسة العسكرية وهو الضابط" فيلوزولوف FilisoloFF"[3]، كما كانت روسيا تعلم أن توسع فرنسا في إفريقيا يؤدي ذلك إلى خلو منطقة الشرق الأوروبي من وأخطار هذه الأخيرة وبالتالي تتخلص من منافس عنيد[4]، كما أثارت ثورة جويلية في باريس مخاوف الحكومة الروسية مما جعلها تطلب من الباب العالي الذي كان كثير الانصياع لها أن يلتزم الصمت حتى تتضح الأمور خوفا من أن يؤثر ذلك على الحكومة الفرنسية الجديدة فتغير موقفها من الاحتلال[5]

لم تبدي معارضتها للغزو الفرنسي، فقد وافق ملكها فريديريك الثالث على مشروع الحملة أو كانت تهدف من هذه السياسية إلى تحويل أنظار فرنسا من منطقة الراين بلجيكا[6].

3-2-موقف النمسا:

أما النمسا فقد أعطت اهتماما كبيرا للحملة الفرنسية على الجزائر، لدرجة أنها كانت تراقب عن كثب كل نشاطات الحكومة الفرنسية حول القضية الجزائرية فكانت من بين الدول التي كشفت النقاب عن

---

[1]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، دط، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر، 1994م، ص 80-81.

[2]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 58.

[3]- مسعودي أحمد، المرجع السابق، ص 177.

[4]- أرزقي شويتام، مواقف الدول من الاحتلال الفرنسي، ص 131.

[5]- مسعودي أحمد، المرجع السابق، ص 177.

[6]- محمد زروال، العلاقات الجزائرية الفرنسية (1798-1830م)، منشورات دحلب، الجزائر، 1994م، ص 125.

المفاوضات التي جرت بين الحكومة الفرنسية ومحمد علي باشا، وأعلنت معارضتها إلا أنها سرعان ما غيرت رأيها وأعلنت مباركتها للحملة، لما قررت الحكومة الفرنسية القيام بها[1].

ولم تكتف النمسا بتأييد الحملة فقط، بل دعمتها بأحد ضباطها وهو "فردريك شوارتز أميرغ الذي شارك في المعارك التي خاضها الجيش الفرنسي ضد الجزائر عام 1830م[2].

وكان هدف النمسا من وراء ذلك هو اهتمام فرنسا إلى التوسع خارج أوروبا[3] لأنه من مصلحتها أن تبقي أوضاع أوروبا على حالها وقد يندرج هذا الهدف ضمن السياسة الإستراتيجية التي رسمها رئيس وزراء النمسا "ميترنيخ"[4].

ولما قامت ثورة جويلية 1830م الفرنسية تخوفت النمسا فسعت بكل حزم إلى عقد معاهدة دفاعية مع كل من روسيا وبروسيا لغرض الحفاظ على النظام القائم والوقوف ضد أي عمل ثوري فرنسي، ثم أشارت على الباب العالي أن يتريث في مطالبته باسترجاع الجزائر حتى يتسنى الوقت الكافي للحكومة الفرنسية الجديدة كي تصر على الاحتفاظ بالجزائر[5].

أما بقية الدول الأوروبية كالسويد وسردينيا والدنمارك وهولندا والو.م.أ، فلم تختلف من المواقف السابقة الذكر حيث دعمت الحملة ماديا وبشريا، وكذا البابا بيوس الثامن في روما سمع لفرنسا باستخدام موانئه، وممتلكة نابلي وصقلية التي سمح ملكها فرانسوا الأول للتجار بتزويد الحملة الفرنسية بالسفن التي تحتاجها[6].

3-3-موقف بريطانيا:

لقد أيدت معظم الدول الأوروبية الحملة الفرنسية على الجزائر ودعمتها بطريقة مباشرة وغير مباشرة باستثناء بريطانيا التي كانت في عداء تقليدي ضد فرنسا منذ الفترة التي ورثت فيها بريطانيا معظم التوسعات

---

[1]- عميراوي احميدة، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، ط 2، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م، ص 25.

[2]- المرجع نفسه، ص 25.

[3]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 58.

[4]- أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 131.

[5]- عميراوي احميدة، المرجع السابق، ص 25-26.

[6]- بشير بلاح، المرجع السابق، ص 59.

التي اقترنت بالكشوفات الجغرافية مما جعلها ضد مشروع الحملة بوجه خاص[1]، وإذا كانت بريطانيا قد عارضت الحملة فإنها لم تفعل ذلك حبا في الجزائر وإنما كان موقفها ينطلق من اعتبارات الدفاع عن مصالحها في حوض المتوسط فعارضته واحتجت عليه[2].

ويكمن السر في ذلك أن لا تتمكن فرنسا من تكوين إمبراطورية تنافسها، ولعل هذا ما يفسر موقف بريطانيا من عدم قضاءها على القرصنة المغربية لاسيما و أنها كانت قوية في البحر المتوسط إبان حروب نابليون،وظلت تراقب نشاط فرنسا إذ هي التي جهرت بسرية المفاوضات التي جرت بين دروفتي قنصل فرنسابمصر وإبراهيم باشا، وساهمت في إجهاض حملة محمد علي[3]، وضغطت من جهة أخرى على الباب العالي كي يسرع في إرسال طاهر باشا إلى الجزائر لتسوية الخلاف الفرنسي الجزائري[4].

أما فرنسا فقد استعملت عدة حيل لكسب الرأي العام الأوروبي لصالحها، إذ كانت تدعي أنها ستأخذ رأي أوروبا في نوع النظام الذي سيقام في الجزائر عند تدميرها،ورغم كل الحجج التي تذرعت بها فرنسا فإن إنجلترا بقيت متمسكة بموقعها المعارض لخططها التي كانت تهدد مواقفها في البحر المتوسط، وقد تأكدت إنجلترا في نهاية الأمر أن نشاطها وتحركها الديبلوماسي المكثف الذي كانت تقوم به لم يأت بنتيجة[5]،لذا أرسل وزير خارجيتها اللورد أبيدن (Abedeen) تعليمات لسفير بلاده بباريس طالبا منه أن يحاول الحصول على ضمانات خطية من الحكومة الفرنسية بشأن مصير مدينة الجزائر إلا أن فرنسا تمكنت من تجاوز ضغوط وتهديدات إنجلترا، ولم تعط الضمانات التي كانت تطالبها بها إنجلترا[6].

وأمام إصرار فرنسا على الاحتلال، غيرت بريطانيا موقفها من القضية الجزائرية صرح سفيرها في إسطنبول السيد غوردن(Gordon) في اللقاء الذي جمعه برئيس الكتاب العثماني (حميد باي) يوم 23 جانفي 1830م بأن بلاده غير مستعدة للدخول في حرب تحرير الجزائر[7].

---

[1]– عميراوي احميدة، المرجع السابق، ص 22.

[2]– بشير بلاح، المرجع السابق، ص 59.

[3]– عميراوي احميده، المرجع السابق، ص 23.

[4]– كوران ارجمنت، المرجع السابق، ص 31.

[5]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 128–129.

[6]– أرجمند كوران، المرجع السابق، 36.

[7]– أرجمند كوران ا، المرجع السابق، 44.

كما اقترح على الباب العالي بأن يوجه رسالة إلى السفير الفرنسي يوضح فيها حقوق الدولة العثمانية بالجزائر، أو يعد فيها بضمان سلامة التجارة الأوروبية بمنعها القرصنة بعد تسلمها لتلك البلاد[1].

نستخلص مما سبق ذكره أن موقف إنجلترا إزاء احتلال فرنسا للجزائر كان مقصورا على النشاط الديبلوماسي الذي ساده الغموض طول المحادثات التي أجراها الباب العالي مع ممثلي إنجلترا الرسميين.

ومما يلاحظ أيضا أن الحكومة البريطانية لم تستمر في موقعها المعادي لفرنسا بخصوص القضية الجزائرية، بل عدلت عن سياستها فأيدتها ظاهريا بعد أن اعترفت بلويس فيلب ملكا على العرش الفرنسي خاصة بعد أن استولى حزب الأحرار على السلطة في شهر نوفمبر 1830م.

إن المتتبع للأحداث بحكم هذا التحول البريطاني يجد بأنه جاء نتيجة الظروف كانت تخدم مصالحها، وهذا راجع لوجود حلف مقدس عقد بين النمسا وبروسيا ضد الثورات، ولما أحست بريطانيا بانها بقيت معزولة فضلت الانضمام إلى فرنسا خاصة بعد أن تبين لها أن الدولة العثمانية غير قادرة على حماية مصالحها بسبب ضعفها.

[1]– أرزقي شويتام، المرجع السابق، ص 129.

المحاضرة التاسعة

المقاومات الشعبية الجزائرية في القرن 19م

المحاضرة التاسعة: المقاومات الشعبية الجزائرية في القرن 19م

مقاومة الأمير عبد القادر (1832-1847 م)

هدف المحاضرة: التعرف على أهم واقوى مقاومة وأكثرها تنظيما.

تمهيد:

بعد سيطرة الجيش الفرنسي على قلعة مولاي حسن وسقوط الجزائر العاصمة في أيديهم، خيل لها أن بقية المدن الجزائرية ستسقط بكل سهولة دون مقاومة، إلا أن ردود الفعل الأولية التي أبداها سكان متيجة جعلتها تراجع حساباتها، فلجأت إلى المراوغة والتظاهر بأنها لا تريد من وراء غزوها العسكرية التأديبي احتلال البلاد أو التمركز فيها، وجمعت تظاهرها هذا بعرض الإقليمين القسنطيني والوهراني على باي تونس، وأجرت اتصالات به لم تسفر عن نتيجة لتردد هذا من ناحية والاعتراض بعض المسؤولين الفرنسيين على الفكرة.

لم يكن الطريق أمام فرنسا ممهدا عند احتلالها مما أدى إلى اكتفائها باحتلال النقاط الساحلية، إلا أنها حاولت التغلغل داخل البلاد عن طريق شيوخ العرب ورؤسائهم ولكنها فشلت في ذلك نتيجة لمعارضة الجزائريين لتوغل النفوذ الفرنسي إلى داخل مما أدى إلى تصاعد المقاومة ضد الغزاة الفرنسيين.

-مبايعة الأمير وتوليه الإمارة:

اعتمدت وهران في مقاومتها للغزو الفرنسي على قواتها الشعبية تارة وتارة أخرى على معونة السلطان لها، هذا الأخير الذي كان يتعرض للتهديد من فرنسا في كل مرة ، وبأمر من محي الدين ابن مبارك قام عبد القادر وإخوته بطواف السهول في كل جانب لإنقاذ الكثير منهم من أيدي اللصوص وأخذهم جميعا إلى أماكن مأمونة[1] ووهران في مثل هذه الظروف في حاجة إلى زعيم يقودها وينظم مقاومتها وجدت رغبتها في شخص محي الدين الذي اشتهر بسمعته الحسنة في قريته القيطنة، وبما أنه الشخص الجدير بالثقة والتقدير فقد اتجهت نحوه الأنظار[2] فبعد أن تفاقم الاحتلال الفرنسي ألح الشعب على السيد محي الدين في أن يتولى

[1]-هنري تشرشل، المصدر السابق، ص52.

[2]-محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص44.

الحكم وينظم البلاد أمام الفراغ الذي تركه الأتراك، وكان الشعب قد طلب منه مرة أولى أن يقبل الإمارة والقيادة في الحرب فرفض الإمارة لكبر سنه وقبل القيادة الحربية ودارت بينه وبين الفرنسيين عدة معارك، غير أن محي الدين اعتذر لهم لكبر سنه متهربا من تحمل المسؤولية العظمى، فأصروا عليه وهددوه بالقتل إن امتنع عن ذلك

البيعة الأولى: بعد أن أمعن محي الدين النظر في هذا الأمر رأى الاهتمام به واجب وتعين عليه شرعا أن يقوم به لأنه مسموع الكلمة، غير أنه لم يكن عاجزا عن القيام بأعبائه ورأى أن ولده قد بلغ أشده وأرهب حده وترشح لإمارة وتأهل لها[1].

واستكملت فيه شروطها من الهدى وعلوا الهمة وقوة الهواس اتصال الخلق وجمال الصورة وشرف النسب والعلم وغير ذلك الفضائل ومكارم الأخلاق ومحاسنها[2] وبذلك الدين" إنكم تعرفون أني رجل ولكن سلام مكرس نفسه لعبادة الله وأن الحكم تقتضي استعمال القوة وسفك الدماء ولكن ما دمتم تصرفون على أن ألوان سلطانكم فأنني أقبل ولكن أتنازل في ذلك لصالح ابني عبد القادر"[3] وقد استقبل الحاضرون هذا الحل الفجائي وغير المنتظر بأصوات الموافقة العالية، فاسم عبد القادر قد ردد لحماس وكانت شخصية وملامح وشجاعة محي الدين في وجه الأمير عبد القادر[4]

جلس الأمير إلى جانب والده وإخوته الذين علت وجهوهم ابتسامة الرضا لأن كل منهم كان يدرك أن شقيقهم كان أكثر شجاعة وقوة وتحمل وسرعة بديهية وكانوا يفتخرون به ولم يبدأ أي منهم اعتراضا لاختيار أيهم له، وعندما اكتمل هذا الاجتماع التاريخي تقدم الوالد في عبد القادر مبايعا وشد على يده قائلا" كيف ستحكم البلاد يا ولدي أجابه، عبد القادر: فالعدل والحق الذي أمر به رب العالمين سأحمل القرآن بيد وخصائص وعصا من حديد بيد أخرى فأسير على هدى كتاب الله ومنه رسوله(ص)[5]

---

[1]– محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص 44.

[2]– شارل هنري تشرشل، المصدر السابق، ص56.

[3]– مصطفى نويصر، الأمير عبد القادر في ذكراه المئوية (1883–1983)، المرجع السابق، ص16.

[4]– بديعة الحسني الجزائري(الأميرة)، الأمير عبد القادر الجزائري، حياته وفكرة الأمير عبد القادر الجزائري، ج3، تر: أبو القاسم سعد الله، ط1، دار الوطن ن الجزائر، 2002، ص109.

[5]– مراد محمد بركان، المرجع السابق، ص14.

جلس الأمير تحت شجرة الدرادر[1]، وقام والده فبايعه على السمع والطاعة ودعا له ثم لقبه (ناصر الدين) وبعدها بايعه الأخوة وسائر القرابة ثم الأشراف ثم العلماء والأحيان والرؤساء على حسب طبقاتهم بايعوه على ما بايعه عليه والده وبذل[2] قال الله تعالى لقد رضي الله عن المؤمنين إذ يبايعونك لما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا"[3] وبذلك تمت مبايعة الأمير عبد القادر الذي كان يبلغ من العمر 24سنة.[4]

البيعة الثانية:

دخل الأمير عبد القادر مدينة معسكر يوم 21 نوفمبر 1832م، وقد غلقت كل الشوارع بالطرق المؤدية إلى المدينة للالتقاء به، وكان الرجال والنساء والأطفال يتبادلون التهاني والترحيب بسلطانهم المستقبلي.[5]

وقد تمت بيعة عبد القادر بن محي الدين أميرا حامل لواء الجهاد من طرف القبائل على هذه الصيغة" بايعناه السمع والطاعة والامتثال للأوامر ولو في الواحد من أو في نفسه وقد منا نفسه وحقه على حقوقنا"[6]، وخطاب الأمير على الناس خطبة قصيرة حثهم فيها على الطاعة والالتزام لرأي الجماعة ثم أول ما قدم به عبد القادر الشاب هو أن دخل إلى بيته وناد زوجته فقال لها" من واجبي الآن أن أخيرك بين أمرين[7] إن أردت البقاء معي من غير التفاف إلى طلب حق من حقوقك علي وأن أبيت، فلكي ما تردين وأمرك بين

---

[1]–**شجرة الدرادر**: شجرة عظيمة كانوا يجتمعون إليها للشورى بينهم، أنظر: محمد بن علي عبد القادر، المصدر السابق، ج1، ص182.

[2]–فرانسوا والأمير والشرق الفاتح، تر، أحمد بكلي، مراجعة سعود الحاج مسعود، طبعة خاصة، دار القصبة، الجزائر، 2003، ص93.

[3]– سورة الفتح الآية رقم 18.

[4]– محمد الطيب العلوي، المرجع السابق، ص44.

[5]– أحمد كمال الجزار، المفاخر في معارف الأمير عبد القادر والسادة والأولياء والأكابر، مراجعة وتقديم، محمد زكي ابراهيم، ط1، الطباعة العمرانية لأوفيست نسر، مصر، 1997، ص21.

[6]– محمد الأخضر ضيف الله، محاضرات في النهضة العربية الحديثة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1881، ص، ص37–39.

[7]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية (1980– 1930)، ج2، المرجع السابق، ص، ص 40–41.

يديك لاني قد تحملت ما يشغلني عنك[1]، ثم خرج إلى المسجد الجامع فصلى الظهر بالناس ثم خطب بهم خطبة مبتكرة طويلة تحتوي على وعد وأمر ونهى، حيث على الجهاد وبعض الانصراف منه انفراد أفاضل العلماء لتحديد نص البيعة[2].

- لقب الأمير وتوليه الإمارة.

وبناء عليه فقد كان اختاره للقب الأمير ليس لنسب في المؤسسات التعليمية أو لما يروج في أذهان البعض من أن ذلك كان مراعاة للسلطان المغربي وإنما ذلك راجعا إلى التراثية الإسلامية[3]، والذي له دلالة أقوى من السلطان الذي يتمتع بقصور وملابس فاخرة و البذخ الدنيوي، كما أن لقب الأمير كان يتوافق والمرحلة التاريخية التي كانت تمر بها آنذاك وهي الجهاد، وبالتالي يكون للأمير كامل الصلاحيات والحرية المطلقة في بناء أجهزة الدولة والوصول بها إلى أقصى نقطة من التقدم وانتقاء خيرة العناصر في الوطن وهذا فقد كانت البيعة ذات إرادة وطنية وشعبية وشرعية وقانونية بحضور المفتي وقاضي القضاء[4]

البعد الوطني لمقاومة الأمير عبد القادر:

لقد كان ظهور الأمير عبد القادر على مسرح الأحداث، وتوليد مقاليد الحكم في ظروف صعبة يعتبر كنقلة نوعية في ممارسة السلطة في تاريخ الجزائر، أساسها رغبة الشعب وقوامها اعتماد الأمير عبد القادر على تأييدهم والتفافهم حوله، هذا ما يؤسس نظام حكم شرعي، ويكون قاعدة لبناء دولة وطنية لا تقوم على الإكراه ولكن تستند إلى مبادئ العدل والتعاون بين الجميع.

---

[1]- منشورات المركز الوطنين الجزائر، 2003، ص102.

[2]- عبد الله شريط، المرجع السابق، ص180.

[3]- مجلة المجلس الإسلامي الاعلى، العدد الأول، الجزائر، 1998، ص، ص، 218-219.

[4]- عبد المنعم القاسمي، الأمير عبد القادر من خلال مخطوط قادم لأبو حامد العربي المشرخي ... ذخيرة الأواخر والأوائل فيما يتنظم من أخبار الدول والملتقى الدولي الخاص بالأمير عبد القادر، الجزائر، ماي، 2009، ص09.

المحاضرة التاسعة: المقاومات الشعبية الجزائرية في القرن 19م

1/ تأسيس الدولة:

أ- **بناء الدولة على أسس إسلامية:** يعتبر الأمير عبد القادر من القادة القلائل على مستوى المنطقة العربية الإسلامية الذين جمعوا بين السيف والقلم واستطاعوا الإلمام بأعباء القيادة والاهتمام بالثقافة[1].

لقد عمل الأمير في الشروع لتنظيم الدولة وكان هدفه الأول منذ مبايعته فقام ببسط سلطته على تلك القبائل غير تلك التي بايعته ثم فرض النظام على التي أبدت له ولاءها[2] وكان نصب عينيه هو تأسيس لاستقلال العرب في الجزائر وبناء أمة جزائرية مستقلة[3].

فبمجرد مبايعته شرع عبد القادر في بناء الدولة ووضع دعائمها على أسس إسلامية مستمدة قوانينها من القرآن والسنة النبوية الشريفة وفي نفس الوقت مستمدة شرعيتها من الشعب[4].

1- هياكل الدولة الجديدة:

وضع الأمير عبد القادر لدولته هياكل وأجهزة تسير عليها كالتالي:

- **مجلس الشورى:** يشمل 11 عضوا برئاسة أحمد الهاشمي المرامي[5].

وهو يشبه البرلمان ويضم من العلماء الكبار العارفين بشؤون الشريعة الإسلامية وأيضا السياسة يستشيرهم الأمير في كل أمر تبعا للأمر الله تعالى:" وأمرهم شورى بينهم"[6] زكان الأمير هم من يؤسس لقيام دولة وطنية إسلامية أن يقوم بمراعاة أولويات العمل التي تركز على توحيد الجزائريين حول مبدأ الجهاد

---

[1]- محمد بن العربي بن خليفة، المنطقة العربية الإسلامية، ط2، دار الأمل، الجزائر، 2007، ص256.

[2]- عبد القادر بو طالب، الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية، منشورات حلب، الجزائر، 2009، ص83.

[3]- كمال بوتامة، الأمير عبد القادر" ملحمة الحكمة"، منشورات زكي بوزيد، الجزائر، 2007، ص38.

[4]- عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، ط1، المرجع السابق، ص133.

[5]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق ص109.

[6]- سورة الشورى، الآية رقم 38.

وتحقيق رسالة الإسلام مع رفع المظالم على الشعب بحيث أنه تجاوز غيره من الثوار التي توقفت جهودهم على القبيلة[1] إلى بناء دولة وتويك مؤسسات لها[2].

- **الهيكل السياسي والإداري:** يضم الهيكل السياسي والإداري للدولة 8 مقاطعات إدارية يرأس كل واحدة خليفة للأمير وتضم مقاطعاته تلمسان، معسكر مليانة، تيطري، الزيبان، ومقاطعة جبال القبائل الكبرى[3].

وكان لدولته وكونه تتمثل في الديوان ومقره معسكر وكاتبتان الأولى للجيوش والثانية لشؤون الخارجية، وكان هناك خزينتان إحداهما عامة والأخرى خاصة[4].

كان التنظيم الإداري يقوم على راية الإمارة مع توزيع السلطات منها السلطة التنفيذية والتشريعية التي مقرها معسكر[5] واتخذت الشريعة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والمذهب المالكي[6] دستورا لها للبث في قرارات فقهاء القانون الإسلامي لدولة ومن أبرزهم مصطفى بن التهامي. أما الاقتصاد والمالية فكان الأمير يعتمد على مناجم الرصاص والنحاس والذهب إلى جانب الواردات من عشور وزكاة، ومعونة خطية[7].

وكانت العملة المتداولة حتى حين وضع عمله خاصة لدولة هي الريال الإسباني[8].

---

[1]– القبيلة: أذا حصل التغلب بتلك الصبة على قواتها، طلبت التغلب على اهل العصبة، أنظر: عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، ج1، دار الكتاب، لبنان، ص240.

[2] العربي منور، تاريخ المقاومة، المرجع السابق، ص189.

[3]– أديب حدب، التاريخ السياسي، المرجع السابق، ص46.

[4]– عمار بوحوش، المرجع السابق، ص94.

[5]–معسكر: هذه المدينة كانت فيها عظيمة لكن المرشال كلوزيل قد رقى جزء منها وخربها بأكملها835، أنظر: فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترا بوبكر رحال، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2005، ص48.

[6]–المذهب المالكي، لأن فقه صورة من صور الفقه المدني في ق2ه ويرى التخصيص للكتاب بنبر واحد والقياس خلافا للحنيفة، للمزيد أنظر: علي الحفيف، أسباب اختلاف الفقهاء، ط2، دار الفكر العربي، مصر، 1996، ص260.

[7]– اديب حرب، مرجع سابق، ص55.

[8]– أ، ف، دينيزن، الأمير عبد القادر والعلاقات الفرنسية العربية في الجزائر، تر: أبو العبد دودو، دار هومة، الجزائر، 2003، ص59.

وكان الأمير قد استلم تنظيم الدولة من المنهج النبوي وبرز ذلك جليا من زمن التألق إلى زمن الخواتم في دمشق[1] إضافة إلى القلاع والحصون التي شيدتها لمواجهة العدو الاستعماري مثل قلعة سيدو صغراوة جنوب معسكر التي تعتبر منذ عصور من أعظم مدن المقاطعة كما أسس عاصمته المتنقلة المشهورة الزمالة[2].

2/ تنظيم الجيش وكل ما يتعلق به:

أ- تجهيز القوة العسكرية:

إن أول من فكر به الأمير عبد القادر تأسيس دولته في ظل الواقع الذي نعيشه الجزائر هو كيف تكون دولته قوية يجابه بها الاعداء، ولتحقيق ذلك لابد من تجهيز القوة العسكرية من جيوش وعتاد[3] استنادا على الآية الكريمة يقول الله تعالى في آيته الكريمة" وأعيدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل"[4] فغلى جانب أنها تعطي صورة مهيبة للإمارة فإنها ايضا اداة لفرض النظام والامن في ربوع الدولة الفتية التي انتشرت بها الفوضى والاضطراب بعد رحيل الاتراك[5].

وبذلك عقد الأمير مجلسا عاما من رجال الدولة وأعيان الرعية وزعمائها وخطب فيهم خطبة أوضح فيها فوائد العسكر النظامي ومنافعه وأخبرهم أنه اعتزم تنظيم عدد كاف من العساكر لمحاربة العدو، فوافق على طلبه جميع الحاضرين وخرج المنادي إلى السوق قائلا: ليبلغ الشاهد الغائب أنه صدر امر مولانا

---

[1]- الأمير عبد القادر استلهم قوته الروحية والفكرية من المنهج النبوي"، للمزيد أنظر: محمد طبيبي، جريدة الخبر، 2015، ص21.

[2]- أبو العيد دودو، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان" 1830- 1855"، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1989، ص138.

[3]- بن سبع عبد الرزاق، الأمير عبد القادر الجزائري وادبه، المرجع السابق، ص23.

[4]- سورة الأنفال: الآية08.

[5]- بن سبع عبد الرزاق، المرجع السابق، ص23.

ناصر الدين بتجنيد الأجناء وتنظيم كافة البلاد، فمن اراد الدخول تحت اللواء المحمدي وليشمله عز النظام فليسارع إلى الدار وأربعين سنتيما، فجعله الأمير يعادل أربع ريالات جزائرية[1].

كما أنشأ الأمير عدة معامل في معسكر وملیانة والمدية وتلمسان لسك هذه العملة، ووظف الاجانب مؤقتا بها ليستبدلهم فبما بعد بالجزائريين بعد أن يتم تدريبهم لهذه الغاية[2]أراد إضفاء الطابع العربي الإسلامي على إمارته نتيجة لسياسة رسمها منذ معاهدة دي ميشال وكان هدفه من ذلك إرضاء شعبه بشعور ديني إسلامي وذلك بضربه عبارات التوحيد على وجه العملة[3] وهذا ما أك عليه دوماس حيث يقول:" أن سكة الأمير عبد القادر لم تكن تضرب باسمه بل كل النقوش المرسومة على ظهر النقود كانت آيات قرآنية وكان اختيار الآيات متل بالوضع السياسي آنذاك[4].

ويظهر على ان تلك النقود لم تكن مشخصة على عكس النقود التركية[5].

كما أنه لم يستعمل الذهب واستعمل النحاس والفضة كغيره ممن سبقوه في المغرب الإسلامي كما عمل الأمير على ترك الناس أحرار في التعامل والتصرف بغيرها من أنواع السكة الرائجة حينئذ في الجزائر، ويقول" قدور بن رويلة" في هذا الشأن بكتابة وشاح التائب:" أن الأمير للسكة الجارية الإمارات معسكر ليقيد اسمه في الدفاتر الأميرية[6].

---

[1]– والقسيمة هنا تعود إلى رجال الإسباني والذي يدعى سكة أو البوجو القوي أو البوجو الدورو peso ثم سميت فيها قرش piastre النموذج الذي جاء منه الدولار، وهي قطعة فيها23،36غ، من الفضة الخالصة أي أكثر بقليل من 5 فرنكات جرمينال..... أنظر: مروش، منصوري الجيلاني محمد عبد الرحمان، مرجع السابق، ص261، 262.

[2]– قاسي فريدة، مرجع سابق، ص261.

[3]– بكاي لخضر، المرجع السابق، ص92.

[4]– بوشناق بشير، سكة الأمير عبد القادر، تر حاجيات عبد الحميد، الجزائر، إصدارات المكتبة الوطنية، 1976، ص4ز

[5]– الأمير عبد القادر وبناء الأمة الجزائرية، الجزائر، للفنون المطبعية، 2010، ص101.

[6]– شعبان بدر الدين، أسلحة الأمير عبد القادر (1248–1263/1832–1847م)، دراسة تقنية وفنية، رسالة في الآثار الإسلامية لنيل شهادة الماجستير، قسم الآثار، جامعة الجزائر، 2000/ 2001، ص13.

ومن هنا شرع الأمير عبد القادر في إداد جيشه وأطلق عليه اسم اللواء المحمدي[1] ولم يوكل مهمة الاهتمام بالجيش إلى أي أحد، بل تكفل بنفسه لتدريبه وتنظيمه والإشراف عليه لما يمثله هذا القطاع من أهمية بالغة فعليه دستورا او قانونا عسكريا ويحتوي على التفاصيل المتعلقة بالانضباط والرواتب وملابس الجند[2].

ب-أقسام الجيش:

- **الجيش النظامي:** هو حملة العسكر بين الموجودين في الخدمة العسكرية الفعلية[3] والمتطوعين الذين يقبلون الخدمة بصفة دائمة وقد كان الأمير يضمن لهم حقوقهم من "مرتب ومؤونة ومعاش للأسرى في حالة الاستشهاد أو الأسر" وهم بدورهم ملزمين بواجب الدفاع عن البلاد وتحريرها من الغزاة[4].

وبعد توقيع معاهدة دي ميشال رأى الأمير فيها فرصة سامحة لتنظيم جيشه وتسليحه وتدريبه[5] فنظمه وفق للتنظيمات التي تحصى بها الجيوش الحديثة مستعينة في ذلك بمربيين عصريين في الغالب من الاجانب[6] وضباط من تونسيين ومن القاريين من الجيش الفرنسي والمجندين عند الأتراك[7]، كما وحد الأمير زي جيشه، وأصدر القوانين العسكرية التي يتوجب على الجندي التمسك بها ويعاقب عقابا صارما وشديدا إذا ما جاء عنها[8].

وقد كانت تقسيمات الجيش إلى ثلاث أقسام:

- **المشاة:** ينقسم إلى مئات على رأس كل مئة قايد وله معاونات.

---

[1]- الجزائر محمد بن عبد القادر، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ج1، الاسكندرية، المطبعة التجارية، 1903، ص191.

[2]- بن سبع عبد الرزاق، مرجع سابق، ص34.

[3]- مرجع نفسه، ص34.

[4]- دردار فتحي، الأمير عبد القادر الجزائري بطل المقاومة الجزائري، المرجع السابق، 2001، ص65.

[5]- مسعود مجاهد الجزائري، تاريخ الجزائر، ج1، د-ب، المكتبة الاردنية الهاشمية، 1961، ص157.

[6]- ابو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج1، المرجع السابق، ص130.

[7]- أباضة نزار، الأمير عبد القادر الجزائري العالم: جاهد، المرجع السابق، ص12.

[8]- الجزائري مسعود مجاهد، مرجع سابق، 157.

- **الخيالة:** تتألف من كوكبات كل كوكبة من خمسين فارسا[1].

ويقود العساكر المشاة والخيالة أبطال مغاوير ضاع صبتهم في الآفاق أمثال: قدور بن بحر وعبد القادر بن عز الدين ومحمد قوشارمه ومحمد السنوسي وسالم الزنجي وأحمد العديوري وغيرهم[2].

- **المدفعية:** عين لكل مفع اثني عشر جنديا ورئيسهم البائس طوبجي.[3]
- **الحرس الأميري:** هذه المجموعة تتألف من مئة فارس موزعين على خيام، كل واحدة منها ضمت عشرين جنديا لهم ضابط أول اتخذهم الأمير لحمايته أثناء السير ولحراسته ليل نهار وفي القتل وعند التوقف[4]، بينما يقود المدفعية هو" محمد الآغا" المعروف بابن كيكة الكولغولي[5] أما الحرس الأميري فيقوده "سالم آغا الخرنجي"[6].

- **الجيش غير نظامي:** ويطلق عليه بالمساعد أو القوة الثانية، وجميع عناصر هذا الجيش كانت من القبائل المؤيدة للأمير والموزعة على مختلف انحاء المقاطعة الإدارية[7]، وقد شكلت القسم الأكبر من النظامية لتقاتل في صفوفها عندما يدق النفير، ثم تعود إلى ديارها فور انتهاء المهمات الموكلة إليها[8] وقد كانت القوات الغير نظامية مكلفة بالإمدادات والإسعاف ومراكز الإيواء وكذلك الاتصال والأمن والحراسة والأخبار[9].

---

[1]– آتيين برونو، عبد القادر الجزائري، ترك ميشيل خوري، بيروت، دار عطية، 1967، ص154.

[2]– لخضر بكاي، دراسة لموقع تازا برج الأمير عبد القادر من خلال المصادر التاريخية والابحاث الأثرية، رسالة ماجستير في الآثار الإسلامية، معهد الآثار، جامعة الجزائر، 2005، 2006، ص85.

[3]– طوبجي: كلمة تركية وتنسب إلى طوب وهو المدفع، والطوبجية أي المدافعون هم العناصر الذي يستعملون المدافع أثناء التمارين أو في القتال، أنظر: بكاي لخضر، مرجع سابق، ص 69.

[4]– بكاي لخضر، مرجع سابق، ص85.

[5]– يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، مرجع سابق، ص80.

[6]– بكاي لخضر، مرجع السابق، ص85.

[7]– نفسه، ص85.

[8]–أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري، المرجع السابق، ص85.

[9]–مصطفى الخياطي، أسرى الأمير عبد القادر، تر: حضرية يوسف، د– ب، طبع بالمؤسسة الوطنية للاتصال، 2013، ص21.

ت-الرتب والمرتبات العسكرية:

- **الرتب العسكرية:** قائد السلاح المشاة (الآغا): تميز رتب الآغا بأربع علامات من الذهب، اثنتان على منكبيه إحداهما مكتوب عليها كلمتي الشهادة" **أشهد أن لا إله إلا الله أشهد أن محمد رسول الله**" وأخرى كلمة **الصبر مفتاح النصر**، واثنتان على صدره بشكل هلال فذات اليمين مكتوب عليها اسم الجلالة "**لا إله إلا الله**" وذات الشمال مكتوب عليها "**محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم**"[1].

- **رئيس الخيالة:** تتميز بعلامتين من الذهب إحداهما على منكبيه الأيمن مكتوب عليها الحديث" الخيل معقود بنواصيها الخير إلى يوم القيامة".

- **رئيس المدفعية (باش طوبجي):** يضعها على كتفه الأيمن وكتب عليها قوله تعالى:" وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى"[2].

- **السياف:** يختص بعلامتين من الفضة على شكل سيف إحداهما" لا أنفع من التقوى والتقوى والشجاعة" وأخرى" **ولا أضر من المخالفة وعدم الطاعة**".

- **سياق الخيالة:** له علامة واحدة يضعها على عضده الأيمن، وهي مصنوعة من الفضة ومكتوب عليها:" **أيها المقاتل احمل تغنم**"[3].

- **الكاتب الكبير:** تميز بعلامة واحدة من الفضة على شكل هلال وصنعت على ساعده الأيمن، وقد كتب عليها لقب أمير المؤمنين" ناصر الدين".

- **رئيس الخباء أو الصف:** له علامة واحدة من الفضة توضع على عضده الأيمن كتوب عليه" **من أطاع رئيسه واتقى مولاه نال ما يرجوه ويتمناه.**[4]

---

[1]- دحدوح عبد القادر، استحكامات الأمير عبد القادر العسكرية (1252-1258هـ/1836-1842)، الجزائر، طبع بالمؤسسة الوطنية، 2008، ص30.

[2]- بكاي لخضر، مرجع سابق، ص87.

[3]- أديب حرب، مرجع سابق، ص103، 104.

[4]- بكاي لخضر، مرجع سابق، ص88.

- **خليفة رئيس الخباء أو الصف:** يختص بعلامة من الجوخ الأحمر على ساعده الأيمن ليمتاز بها عن مطلق العسكر المحمدي.

- **الشاوش:** يختص بعلامة من الجوخ الأحمر كخليفة رئيس الخباء في سلاح المشاة، ويصنعها على ساعده الأيمن ليمتاز بها عن الخيالة[1]

وأما بالنسبة للقادة الآخرين الذي يملئهم كل من: رئيس المدفع ونائبه وكاتب المائة واكتب المدفعية فتميز بكونهم.

ليس لديهم شارات عسكرية وإنما لديهم كسوة تميزهم عن بعضهم، فرئيس المدفع ونائبه كان يختص بكسوة الملف، وكاتب المدفعية يختص بكسوة ملف عسكري[2].

- **المرتبات العسكرية:** تميزت المرتبات للقوات النظامية بالوضوح والثبات فرواتب الضباط ما بين تسعة ريالات ونصف إلى اثنين وعشرين ريالا، فسياف الخيالة يتقاضى تسعة ريالات ونصف وقائد المائة اثني عشر ريالا[3] وكاتب العسكر الكبير ومدربي العسكر والخيالة والطوبجية والطبيب الكبير اثنا عشر ريالا، والباشا طوبجي (رئيس المدفعية) أربعة عشر ريالا ورئيس الخيالة تسعة عشر ريالا وقائد العسكر اثنان وعشرون ريالا[4].

ث-مؤسسة الجيش: تتمتع مؤسسة الجيش بمجموعة المصالح العسكرية منها:

- **مصلحة الصحة:** أوجد الأمير عبد القادر مصلحة مختصة في الطب العسكري، ووضع على رأسها طبيب له شهرة في عصره "عبد الله الزروالي"، هذا الأخير الذي كانت له خبرة وحنكة في العلاج والجراحة ومعرفة واسعة بالأعشاب الطبية وخصائها العلاجية والجراحية[5]ويشرف الطبيب الكبير

---

[1]- أديب حرب، مرجع سابق، ص103- 104.

[2]- بكاي لخضر، مرجع سابق، ص88.

[3]- دحدوح عبد القادر، مرجع سابق، ص32.

[4]- جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المرجع السابق، ص51.

[5]- جمال قنان، دراسات في المقاومة والاستعمار، د-ب، طبع المؤسسة الوطنية للأنصار والنشر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1998، ص50.

على المصالح الفرعية التي أنشأت في عدد من المقاطعات التي ترابط بها القوات النظامية كما يشرف على تدريب الممرضين الذين كانوا يختارون من بين الجنود الذين تتوفر فيهم صفات اللياقة والبشاشة وطيبة المشاعر والشعور الإنساني الرهف، فيرتقي ذوي الاستعدادات والمهارات منهم للرتب الأعلى في السلك الطبي[1].

- **غذاء الجند:** أولى الأمير عبد القادر اهتماما بالغا بغذاء جنده ومثال ذلك ما أورده تشرشل في كتابه:" أنه ذات يوم قدم على عبد القادر ضباطه وعلى وجوههم فرحة غامرة لوجودهم قطيعة من الغنم وقدر رفض السلطات أن يتناول الطعام وجبة دسمة" وقال لهم:" خذوها إلى جنودي الذين يكادون يموتون جوعا، وعاد هو إلى وجبته العادية من ثمار البلوط"[2]
- **مصلح الطنبور والموسيقى العسكرية:** يعتبر الطبل والموسيقى أداة من أدوات الحرب التي تستخدم للاتصال ودفع الروح المعنوية للجنود أثناء القتال[3]، كما كانت الموسيقى تستخدم للترفيه ولإثارة الحماس أثناء القتال[4].

فنجد الأمير عبد القادر أولى اهتماما بالغا بهذا المجال فأوجد قاعدة لهذه المصلحة على مستوى المركزي[5] فوزع مهامها على العسكر حسب الاحتياج والضرورة وكما تولى مسؤولية تدريب الجيش على فهم وإدراك معاني نقرات الطبل والامتثال لها[6].

3/ صك العملة:

أنشأت معمل لصك العملة الجزائرية قبل أن تنتقل إلى تاكدامت وكانت هذه العملة من الذهب والفضة والبعض منها كان من النحاس، ونقش على أحد وجهي الريالات الذهبية تاريخ الصك وعلى الوجه الآخر شعار الدولة[7] تجمع المصادر التاريخية أن الأمير عبد القادر أقام مصانع لصك النقود وحسب "روماس"

---

[1] – دردار فتحي، مرجع سابق، ص94.

[2] – هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر.

[3] – جمال قنان، دراسات في المقاومة والاستعمار، مرجع سابق، ص51.

[4] – دردار فتحي، مرجع سابق، ص94.

[5] – جمال قنان، دراسات في المقاومة والاستعمار، مرجع سابق، ص51.

[6] – دردار فتحي، مرجع سابق، ص94.

[7] – عبد القادر دحدوح، المرجع السابق، ص135ز

والدكتورك تودانس: فإن ذلك المصنع، كان داخل قصبة لكن إبميرت يقول بأنه كان داخل الحصن ويبدو أن قول هذا الأمير هو الأقرب إلى الصواب وذلك لأن القصبة كانت مقر لسكن الأمير وعائلته وبها محكمة ومكان الاستقبال الزوار (1836- 1837)[1].

ضرب الأمير عبد القادر نوعين من النقود من حيث القيمة وهي المحمدية والنصفية فأما المحمدية فقد سميت نسبة إلى السول صلى الله عليه وسلم وأما النصفية فنسبة إلى قيمتها التي تساوي نصف القطعة المحمدية وقد تنوعت مضامين كتاباتها وحقوقها[2].

- **حدود دولة الأمير عبد القادر:** تميزت دولة الأمير عبد القادر بعدم الاستقرار والثبات فنجها تارة تتسع دولة الأمير وتارة تضيق وذلك بسبب المؤتمرات داخلية وخارجية، إذ حددت معاهد دي ميشال المجرمة بتاريخ26 فيفري 1834م، حدود الدولة آنذاك حيث اشتملت على مجمل الناحية الوهرانية وجهات التيطري المدية، ومجاوراتها3 وفي المقابل يتمتع الفرنسيون بكل من مستغانم وأرزيو4 ومدن نواحي وهران والمرسى الكبير بالإضافة إلى مدينة الجزائر وجهات سهل متيجة ومدينتي عنابة وبجاية، وقد استغل الأمير هذه الهدنة المؤقتة فتوغل في إقليم التيطري واستولى على مليانة سنة 1535م والمدية حتى بلغ بسكرة والواحات الجنوبية وجبال جرجرة والزيبان5.

وعندما نقضت معاهدة دي ميشال من طرف الفرنسين في جوان 1835م، كانت دولة الأمير تغطي مساحة تمتد من متيجة الغربية إلى حدود الممالك المغربية غربا[6].

أما حدود الدولة المعترف بها من خلال البنود الأولى "معاهدة التافنة" الموقعة في 30ماي 1837م فتنص على اعتراف الأمير عبد القادر، بما استولى عليه الفرنسيون انطلاقا من مراكز الجزائر والبليدة

---

[1]- بديعة الحسني الجزائري، المرجع السابق، ص64.

[2]- هنري تشرشل، المصدر السابق، ص40.

[3]- ناصر الدين سعيدوني، المرجع الاسبق، ص208.

[4]- فتحي دردار، الأمير عبد القادر الجزائري بطل المقاومة الجزائرية، المرجع السابق، ص66

[5]- فتحي دردار، المرجع السابق، ص16.

[6]- محمد السعيد قاصري، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر (1830-1962)، دار الإرشاد الجزائر، 2013، ص41.

والقليعة وجهاتها من وادي قدارة (أعالي بوداوو) حتى وادي الشفة ومازافران، بالإضافة إلى وهران وجهاتها في وادي المالح غربا إلى مستنقعات المقطع ونصب نهر الشلف وفي المقابل حصل الأمير عبد القادر على إقرار فرنسا بسلطته على الناحية الوهرانية وإقليم التيطري والنواحي الداخلية حتى جهات الحضنة والزيبان[1].

وفي الفترة مابين (1837– 1839) كانت حدود دولة الأمير عبد القادر تشمل كل الغرب الجزائري باستثناء وهران ومستغانم، و"أرزيو" والوسط إلى العاصمة والجنوب القسنطيني أي أوراس والزيبان وامتدت جنوبا إلى شمال الصحراء وفي المقابل سيطر الغزاة على قسنطينة وجيجل وسطيف وغيرها، وعلى إثر زوال بايلك الشرق سنة (1838)، توسعت نفوذ الأمير عبد القادر من المنطقة وأحدت مقاطعة الشرق التي مركزها " برج حمزة"[2].

وبصفة عامة فإن دولة الأمير عبد القادر عبارة عن رقعة جغرافية تقع في شمال الغربي للجزائر وتمتد في الحدود مع المغرب إلى الحدود مع بايلك الشرق، وبالضبط من مجانة إلى واد خضرة ومن واحات الزيبان والبيض إلى جبال القصور وعمور جنوبا، وفي ميناء رشقون إلى سهول متيجة على طول السواحل البحرية شمالا، فهي تتربع على ساحة واسعة تشكل أكثر من 70 من ساحة شمال الجزائر[3].

- **الراية (العلم):** اتخذ الأمير عبد القادر علما لدولته الناشئة تدعيما لنفوذه وسلطته فقد اختار لوائه على شكل قطعة من الكتن الحريري، أعلاها وأسفلها خضروات، ووسطها مرسوم عليه بالذهب الزركش في صورة دائرة نامة[4]، عبارة " نصر من الله وفتح قريب" ن ناصر الدين عبد القادر بن محي الدين" في وسط الدائرة يد مبسوطة مطرزة مطرزة بالذهب[5].

---

[1]– بشير ملاح، مرجع سابق، ص82.

[2]– توفيق أحمد المدني، أبطال المقاومة الجزائرية ويليه جغرافية القطر الجزائري، مج9، الجزائر، (د– س)، ص155.

[3]–عبد الله مقلاتي، في جذور الثورة الجزائرية (مقاومة المستعمر في الاحتلال إلى الفاتح نوفمبر1954)، ج1، الجزائر، 2011، ص47.

[4]– يحي بوعزيز، الأمير عبد القادر رائد الكفاح الجزائري، ط2، المرجع السابق، ص73.

[5]–عبد الرزاق بن سبع، الأمير عبد القادر الجزائري وأدبه، المرجع السابق، ص26.

وقد أكد على ذلك هنري تشرشل في كتابه قائلا" كان لواذ عبد القادر الخاص به هو علم كبير أبيض تتوسطه يد مفتوحة[1]، وكان عبد الله بن يوسف من يتولى مهمة حملها وهي تتقدم موكب الأمير في رحلاته وجهاده[2].

أ- فكر الأمير من خلال مراسلاته:

تعددت رسائل الأمير عبد القادر وكتاباته إلى معارفه، وهي رسائل لو جمعت لبلغت عدة مجلدات، فكثيرا ما كان يوجه الأسئلة إلى مجالس العلماء وكبار الفقهاء طيلة حياته، سواء بالمغرب الأوسط أو بالمشرق وفرنسا وكان يجيب بنفسه على القضايا التي ترد عليه من كبار العلماء الإسلام ومفكري الغرب مبرزا في إجاباته نور فكره الأدبي وأسلوبه الراقي في التعبير ومن أهم رسائله المتبادلة[3].

- **رسائله السياسية مع رؤساء ومسؤولين فرنسا وقادتها الحربيين:** من خلال رسالته إلى قائد جنود الفرنسين دي ميشال والتي تنص على موافقة الأمير عبد القادر على شروطه وقد عبر له في نص الرسالة قائلا4 " قد بلغنا ما بعثت من الجفر المغلق مع حبنا القائد الميلود بن عراش وفككنا ختامه ونظرنا جميع حواه... وسرنا بك وفرحك بأصحابنا واختيارك أعيان أغزاء جيشك وأربهم منزلة منك..."

كما نجده في رسالة أخرى يخبر فيها الجنرال دي ميشال على وصول الأسلحة والبارود مستهلا رسالته هذه بتوضيحات المرسل والمرسل إليه من "أمير المؤمنين مولانا السيد الحاج عبد القادر بن محي الدين نصره الله آمين..." " إلى عظيم القسمين والرهبان دي ميشيل الجنرال حاكم جيوش الفرنسيين بوهران..."[5] وما نستنتجه من نص الرسالة هو حسن الصياغ اللغوي للأمير ومتانة عبارته التي تحمل المعاني القريبة من المفاهيم العقلية مع حسنها ولياقتها وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تطور الأمير في جانبه الفكري وإثره اطلاعاته الأدبية وتمكنة الشديد من الدروس العلمية والأدبية واللغوية التي كان يتلقاها

---

[1]- هنري تشرشل، مصدر سابق، ص62.

[2]- صاري الجيلالي، دور البنية الاستراتيجية الأمير عبد القادر، مجلة الثقافة، العدد75، الشركة الوطنية للنشر ومطبعة أحمد ريانة، الجزائر، 1983، ص107.

[3]- فؤاد صالح السيد، الأمير عبد القادر الجزائري "متصوفا وشاعرا".

[4]- عبد الحميد زوزو، مرسلات الأمير عبد القادر مع الجنرال دي ميشيل، ط1، دار هومة، الجزائر، 2003ن ص53.

[5]- عبد الحميد زوزو، المرجع السابق، ص63.

على يد ابيه محي الدين وشيوخه الكبار سواء في الجزائر في مراحله الأولى أو خلال رحلته إلى الشرق أثناء أداء فريضة الحج.

كل هذه الرسائل وأخرى كان يتبادلها الأمير عندما كان مجاهدا في الجزائر وأثناء وقوعه (amboise) أسيرا في أمبواز بفرنسا.

ب-صلات الأمير الفكرية بقادة العالم من خلال رسائله:

كانت لأمير عبد القادر صلات دولية واسعة مكثفة ومتعددة ومتنوعة مع كثير من العالم وقادته العسكريين والسياسيين والمفكرين وحضي بالتقدير والإكبار بفضل سلمه واسعة اطلاعه وتفهمه للمشاكل وعمق ثقافته وتفكيره وبعد نظره في القضايا والأبعاد السياسية والعسكرية.

كثرت اتصالات الملك الانجليزي عن طريق القناصل بطنجة ومدريد، وطلب منه التأييد والمساعدة المالية بعد أن تشرح له شراسة جيش الاحتلال الفرنسي وخداع قادتهن وعرض على الحكومة الانجليزية أن بمنحها ميناء تنسن أو غيره للاستعمار مقابل حصوله على الاسلحة والذخائر الحربي.

كما راسل السلطان العثماني عبد المجيد، والصدر الأعظم وشرح لهما وضع البلاد والنكبات المتوالية التي يلحقها جيش الاحتلال الفرنسي بها، ثم طلب منها المساعدة والتأييد والدعم العسكري والسياسي[1].

- **أهم المعاهدات التي أبرمها الأمير عبد القادر:**

1- معاهدة دي ميشال للمخابرة مع الأمير 04 فبراير 1834م:

كان الأمير عبد القادر بطبعه مبالا لسلم ولا يلجأ إلى حرب ويدخل المعارك إلا عندما تكون مصالحه العليا محدودة وقد كان الأمير في حاجة إلى سلم والهدوء في المكان الأول لإخضاع القبائل التي تعودت حياة الفوضى وترفض الاعتراف بسلطات الأمير والدولة، وهو في حاجة إلى السلم كذلك للبناء وتشييد وتنظيم إدارته على أسس حديثة ولتسليح جيش وتعزيز فعاليته في القتال[2].

[1]- يحي بوعزيز، المرجع نفسه، ص10.

[2]- بسام العسلي، الأمير عبد القادر الجزائري، ط1، دار النفائس، 2010، ص99.

بل أن دي ميشال سبق أن رأينا كيف جاء بقوة عسكرية هائلة يقصد فك الحصار على وهران لم يحفف سوى استمالة قبلتي الدوائر والزمالة، لتزويده بالمؤونة الضرورية لتغذية أبناءه ولم يجرؤ على منازلة الجيش الجزائري الفتي الذي ظل يشن غاراته على العدو، مسيطر على المنطقة سيطرة كلية[1].

قال المؤرخ الانجليزي لما استعظم "دي ميشال" جراءة عدوه الأسد الكاسر وسرعة حركته في النواحي فكأن في كل ناحية حاضر، تبين له أن تدبيراته لم تتبع له الظفر بالآمال وتأسيسات أفكاره قد اعترها التلاشي والاضمحلال وعجز عن المدافعة بعد بذل الجد والاجتهاد فلم وأحسن من الصلح أو تخليه عن البلاد، ثم فكر في أمره واوفد على الأمير.

2- إبرام معاهدة التافنة مع الجنرال بيجو 30ماي 1837م.

صمدت الحكومة الفرنسية لدعم حول اخبار هزائم قواتها الجزائر فأسرعت بعزل كولونيل وعينت الجنرال بيجو مكانه و حددت له مهمته بالتالي إما أن يعقد الصلح مع عبد القادر وإما أنه ينصر عليه و وصل بيجو إلى الجزائر بدأ على الفوز اتصاله بالأمير وجرت مرحلة طويلة من المفاوضات وتبادل الوسائل غير أنه كان من المجال على الأمير للانفراد بأمر نظير بدون استشارة قادته وزعماء قومه قديما إلى مؤتمر يجتمع على صفة نهر" هجرة" يوم 25 مايو 1837م[2]، هذه الخطوة التي أقدم عليها الأمير عبد القادر هزت أركان الاحتلال الفرنسي وهددت وجوده، في الجزائر وجعلته يعيد حساباته من جديد وهو ما جعلته يهتدي إلى التوقيع على معاهدة التافنة مع الجنرال" بيجو" بتاريخ 30 ماي 1837 والتي تتضمن للنقاط التالية بالنسبة للفرنسيين: أنظر إلى (الملحق 12)

- التفرغ للقضاء على مقاومة أحمد باي التي كانت مستقلة في الشرق الجزائري:
- فك الحصار على المراكز الفرنسية.
- عداد فرق عسكرية خاصة بحرب الجبال.
- تمكين وصول الدعم العسكري من فرنسا.

[1]- إسماعيل العربي، الأمير عبد القادر، مؤسس دولة وقائد جيش، المرجع السابق، ص95.

[2]- بسام العسلي، جهاد الشعب الجزائري، دار الفكر والكرامة، الجزائر، 2009، ص267.

المحاضرة التاسعة: المقاومات الشعبية الجزائرية في القرن 19م

قليلة المجاهدات التي أنشئت قدرا أكبر مثل معاهدة التافنة، الحجم الكبير لوثائق الأرشيفات المنشورة حول هذه المعاهدة التي أدت نقصها إلى سبع سنوات من المعارك التنظيمية إن الأسباب العميقة للقطيعة بين عبد القادر وفرنسا تبقى في حاجة غلى الكشف الأمير الذي لم يستطع أن يجمع حوله كل العرب والتي أضرت بسمعته، المقاومة الصلبة لتمني الحرب ضد الكفار[1] وكان الجنرال الذي ربطنا معه عقد الصلح والمهادنة بذل جهد في مصالحنا وبتبليغ شروطنا على الوجه الاكمل ساعيا في تتميم ذلك[2] وقع الاتفاق على معاهدة الآتية بين الجنرال"بيجو" قائد الجيش الفرنسي في إقليم وهران والأمير عبد القادر في 30 ماي 1837 وتضمن شروط.

- يعترف الأمير عبد القادر بسيادة فرنسا.
- تعترف فرنسا لنفسها في إقليم وهران، مستغانم وغليزان ونواحيها ومنطقة أخرى محددة كما يلي: من الشرق بظهر المقطع والسباخ التي تجري فيها:
- أن الأمير يحكم بلاد وهران والمدية نصيبا من عمالة الجزائر.
- يخير السكان المسلمون القيمون في المنطقة الفرنسية بين البقاء فيها أو الانتقال إلى أراضي الأمير، كما أن السكان الذين يقيمون في بلاد الأمير يتمتعون بالحق في الاقامة الخاصة بفرنسا
- يمارس المسلمون القيمون في المنطقة الخاضعة لفرنسا طقوس دينهم بكل حرية
- يدفع الأمير للجيش الفرنسي مرة واحدة كميات من القمح والشعير والمواشي.
- يشتري الأمير من فرنسا البارود والكبريت والسلاح الذي يحتاجه
- تسلم فرنسا الأمير تلمسان والمشور بها في ذلك المدافع ويلتزم الأمير بنقل الذخائر، الحربية أو متعته إلى وهران.
- ضمان حرية التجارة بين العرب والفرنسين عبر الحدود
- يعاد المجرمون في كل المنطقتين مبادلة.[3]
- يتعهد الأمير بعدم تسليم أي جزء من الساحل إلى أية دولة أجنبية مهما كانت دون إذن فرنسا.

---

[1]– مارسيل إيميرت، الجزائر في عهد الأمير عبد القادر، ترجمة عبد الحميد بورايو وحمية بوحبيت، ط1، دار الرائد، 2014، ص207.

[2]– إسماعيل العربي، الأمير عبد القادر الجزائري، مؤسس دولة وقائد جيش، المرجع السابق، ص110.

[3]– هنري تشرشل، حياة الأمير عبد القادر، المصدر السابق، ص159.

- يمكن أن يتبادل الرفان المتعقدان قناصل ووكلاء ليكون بواسطته لحل النزاعات التي قد تنشأ في التجارة بين رعايا الأمير والفرنسين.[1]

"مرد خاي الموسوى" في طلب الصلح وأصحبه برسالة يقول فيها إلى سمو الأمير عبد القادر حيث لا تجدني أيها الأمير غافلا أبدا عن كل فعل حسن فإذا كان سموكم تريد أن نتخابر في أمر المعاهدة فأنا مستعد لذلك[2] إن قائد الجيش الفرنساوي المقيم في وهران الجنرال دي ميشال والأمير عبد القادر ابن محي الدين اعتمدوا واتفقا على ما يأتي من الأمور.

منذ يوم تحريره يصير ترك الحروب والخصومات بين فرنساويين والعرب وكل من الجنرال دي ميشال والأمير عبد القادر في إلقاء بين الشعبين اقتضته الإرادة الإلهية، أن لا يكون تحت سلطة واحدة، لأجل ذلك تعين وكلاء من الأمير في وهران ومستغانم وأرزيو كي لا تقع الخصومة بين فرنسا وبين العرب، كما أن يقام وكيل فرنسا ضابط فرنساوي في "معسكر".

- يصير احترام ديانة الإسلام وعوائدهم.
- يلزم رد الأسرى من الفريقين.
- يصير اعطاء الحرية الكاملة للتجارة

تلتزم العرب بإرجاع كل من يفر إليهم من العسكر الفرنساوي ويلتزم فرنساويون بتسليم كل من يفر إليهم من أهل الجزائر الهاربين من القصاص إلى وكلاء الأمير في المدن الثلاث،

من اراد من الأوربيين أن يسافر إلى داخلية البلاد يجيب أن يكون مصحوبا بتذكرة تكون عليها علامة وكلاء الأمير ويصحبها الجنرال وبذلك يحصل على الحماية في جميع الإقليم.

أما بالنسبة للأمير عبد القادر فقد سعى إلى تحقيق مايلي:

- اعتراف السلطات الفرنسية للأمير سيادته على مقاطعتين الجزائر ووهران
- تبادل التمثيل القنصلي بين الجزائر وفرنسا

[1]– يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص94.

[2]– الأمير محمد بن عبد القادر الجزائري، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر، المرجع السابق، ص217.

- تنظيم شؤون الدولة وتعزيز القواعد العسكرية
- إدخال على الجهازين السياسي والعسكري وذلك من خلال تشكيل مجلس وزاري يضم رئيس الوزراء ونائبا ووزير الخزينة ووزير الأوقاف.

تقسيم البلاد إلى ولاية يسيرها خليفة، والولاية قسمت على عدة دوائر كل دائرة يحكمها لآغا وتضم الدائرة عددا من القبائل يحكمها قائد ويوضح تحت تصرف القائد مسؤول إداري يحمل لقب الشيخ[1] ونعد إلى واد التافنة، وإلى مصب بالذات حيث نزل الجنرال" بيجو" على رأس ثلاثة جيوش يومي4 و5 جوان بدون انتظار، باعت قوات الأمير التي اضطرت للانسحاب تاركة له حرية التصرف في المعسكر الذي أعاده تحصين وكان ذلك أول انتصار يحرز عليه الجنرال بيجو بأرض الجزائر ويذكر الجنرال بول إزاء الفضل في ذلك يعود غلى اتباع أسلوب جديد في القتال لأن بيجو قد عمل به في حرب إسبانيا.[2]

[1]– عبد الوهاب بن خليفة، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الإستقلال، ط1، طيلة لنشر والتوزيع، 2015، ص74.

[2]– محمد الزبيرى، الكفاح المسلح في عهد الأمير عبد القادر، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص98.

المحاضرة العاشرة

السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر

المحاضرة العاشرة: السياسة الإستعمارية الفرنسية في الجزائر –سياسة الإستيطان أنموذجا–

تمهيد:

منذ أن وطأت أقدام الإحتلال الفرنسي أرض الجزائر تعرضت بلادنا إلى كل أنواع الإستعمار الحديث من غزو عسكري ونهب وسلب اقتصادي الى استعمار استيطاني، والى غزو فكري وديني وثقافي وغيرها، إذ رسخت وجودها بالتوسع داخل البلاد،ولم يكن الإستطان الفرنسي في الجزائر مجرد الاستيلاء على آراضي الجزائريين حوالي 05 ملايين هكتار فقط،بل العلاقة التأثيرية بين الإستيطان والمجتمع، لأن سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر بنيت على فرضية التغيير الراديكالي لبنية المجتمع الجزائري وخصوصياته في جميع المجالات قصد تغريبه ماديا ومعنويا، لذلك قامت الادارة الاستعمارية بالتخطيط الجيد للاستيطان حيث هيأت له كل الظروف وسخرت له كل الإمكانات والطاقات من اجل انجاحه وبلوغ الاهداف المسطرة على الصعيدين التفكيكي والبنائي معا وذلك من خلال عدة مراحل،وعليه سنعالج في هذه الورقة البحثية إشكالية سياسة الاستيطان الفرنسي وأبعادها الخطيرة على المجتمع الجزائري، من خلال اعتماد المنهج التاريخي الوصفي وكذا التحليلي والإحصائي الذي يتلاءم وطبيعة موضوع دراستنا التاريخية.

1–مفهوم الاستيطان:

ينبغي إدراك تصور المستعمر للإستيطان حتى يتسنى لنا معرفة طبيعة التواجد الفرنسي بالجزائر، وذلك من خلال ماكتبه مفكروه، فقد حاول منظروا الاستعمار وضع مفاهيم أو تحديد قواعد لمفهوم الإستيطان، فقد عرف على انه انتقال مجموعة بشرية من مكان إلى آخر، وهذا نتيجة لثورة صناعية اجتاحت أوروبا،وهو مصطلح حديث الاستعمال، يعتبر من الأساليب الاستعمارية، يعتمد على توطين أكبر عدد ممكن من الفرنسيين والأوربيين بالجزائر لإخضاعها إلى أخطر أنواع الاستعمار الحديث.[1]

إن الاستعمار الاستيطاني في الأصل لا يختلف عن الاستعمار القديم، بل هو نموذج آخر في الاستبداد والغزو والاحتلال، كما أن هناك ارتباط وثيق بين الظاهرتين، ويتجلى ذلك في تاريخ تكوين المستعمرات الاستيطانية، حيث كان أحد دوافع الاستعمار التقليدي الذي تبنته فرنسا صراحة عكس بريطانيا

[1]–محمد حسين: الاستعمار الفرنسي، ط4، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، 1968، ص 80.

التي لم تستطع أن تجاريها فيه، ويرجع ذلك إلى أن الكيانات الاستيطانية الأوروبية قد تطورت لتصبح أهم الأدوات التي يعتمد عليها استمرار النظام الاستعماري. [1]

فالاستيطان مرتبط بالاستعمار، وهو مرحلة موالية له وتمثل حده الأقصى، ولا يتم الاستيطان إلا في بيئة ومناخ استعماري يشرف عليه ويرعاه، وهو ينهب الأرض ويملكها[2]، والإستطان من أقدم أشكال الاستعمار، إذ تتوافر في هذه المستعمرات نسب كبيرة من المستعمرين، بسبب الهجرة من البلد الأم إلى البلد المستَعمر لاستغلال ثروات هذه المستعمرات والإقامة فيها[3].

يعتبر الاستعمار الفرنسي للجزائر تجربة خاصة وأسلوبا مميزا، في فرض الهيمنة الأوروبية بغض النظر على انه يقوم على الآلة العسكرية، ويستند إلى سياسة استيطانية، تهدف إلى تغيير المعطيات البشرية والقيم الحضارية، فان هذا الاستعمار من حيث منهجه وطرقه يشكل ظاهرة فريدة من نوعها بل نموذجا خاصا، يتمثل في تعامل قوة أوروبية مع كيان أخر يتناقض معه في التوجهات ويختلف عنه في القيم الحضارية، مما يجعل المشروع الاستعماري في الجزائر بمثابة، المخبر الأول لتطبيق الأساليب والإجراءات هدفها إلغاء الوجود التاريخي وتحطيم البنية الاجتماعية. [4]

وعليه فالاستعمار الإستيطاني يصدر أساسا عن المصالح الاقتصادية والإعتبارات الاستراتيجية، ويندرج في إطار المحاولات التي تستهدف تحقيق السيطرة العالمية للحضارة الغربية، ولهذا لا يصح تجزئة هذه الظاهرة عن طريق تفسيرها من منظور الظروف الاجتماعية والاقتصادية والدينية والسياسية التي تميز بها الواقع الاوروبي خلال القرن 19م بصفة خاصة، كما لا يصح إدراج مختلف الخجرات الإستيطانية تحت نفس المجموعة من الأسباب العامة. [5]

---

[1]– شوقي الجميل: تاريخ كشف إفريقيا واستعمارها، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971، ص147–150.

[2]– يحي محمد نبهان: معجم مصطلحات التاريخ، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص23.

[3]– الطيب بن براهيم: الاستشراق الفرنسي وتعدد مهامه خاصة في الجزائر، دار المنابع، الجزائر، 2004، ص ص157–160.

[4]– ناصر الدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وأفاق، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000، ص19.

[5]– جورج جبور: الطبيعة العنصرية للاستعمار الإستيطاني، المجلة المصرية، المجلد27، 1971، ص181.

02–تهجير القوة البشرية الأوربية:

ارتكز الاستعمار الفرنسي منذ المراحل الأولى على الاستيطان المدني لدعم الاستيطان العسكري، وإيجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري ويكون حليفا لوجود العسكري، حيث أدركت فرنسا أن لا وجد لها في الجزائر بدون مستوطنين مدنيين وفرنسيين وأوربيون يدعمون جيش الاحتلال، بدأ هذا النوع من الاستيطان يأخذ شكلا أكثر حدة وتصعيدا في هجرة الفرنسيين إلى الجزائر في السبعينات من القرن 19م حيث أصبحت خطة الاستيطان مدروسة وجماعية برفقة تشريعات فرنسية لحماية المدنيين والمستوطنين ودعمهم.[1]

كما شجعت الكثير من الشخصيات العسكرية والمدنية هذه السياسة، وربطوا الاحتلال بالاستيطان، فالاستيطان بلا احتلال سيكون عمل غير مكتمل في نظر المفكر الفرنسي ألكسي طوكفيل (TOCQUEVILLE)[2] ويظهر هذا في قوله: "إذا تركنا العرب لأنفسهم، وتركناهم يتشكلون في قوة منتظمة في مؤخرتنا، فلا مستقبل إطلاقا لمبادرتنا في إفريقيا"، ووضح قائلا:"...السيطرة الكاملة والاستيطان الجزئي هو النتيجة التي أعتقد القيام بها، إلى أن تظهر استحالة بلوغها".

في الحقيقة أن المشروع الإستيطاني يتطلب تهجير قوة بشرية، من داخل فرنسا وكامل أوروبا إلى الجزائر، وإتاحة الفرصة لها في الحصول على امتيازات في هذا البلد، فعملية الاستيطان كانت مشروعا أوروبيا أكثر منه فرنسيا حيث قامت على شعار "ليكن الاحتلال فرنسيا، لكن الإستيطان يجب أن يكون أوروبيا"[3]، لذا فقد عمل الاستعمار الفرنسي من خلال تشجيعه على الهجرة، ولذلك أصبح متشردو أوروبا

---

[1]– عبد المالك خلف التميمي: الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي، دراسة تاريخية مقارنة، عالم المعرفة، الكويت، 1978، ص 23.

[2]– طوكفيل: هو ألكسي دو طوكفيل وهو أحد كبار المنظرين الفرنسيين المحدثين، مؤرخ وعالم اجتماع ورجل سياسي معروف ولد سنة1805 وتوفي سنة1859، انتخب عضوا في الجمعية الوطنية الفرنسية من1839الى1849 ووزيرا للخارجية فرنسا فيما بعد، وكان من الموافقين على غزو الجزائر ومن دعاة الاستيطان فيما بعد، قام بزيارة للجزائر سنة1841 وكلف بدراسة استعمار الجزائر، من اهم نصوصه: عن الاستعمار في الجزائر، رسالة عن الجزائر، عمل عن الجزائر والنص الأخير يوميات رحلته الى الجزائر وهي ملاحظات عن رحلة سنة 1841. انظر: الكسي دوطوكفيل: نصوص عن الجزائر في فلسفة الاحتلال والاستيطان، ترجمة وتقديم: ابراهيم صحراوي، ديوان مطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008م، ص38.

[3]– عدة بن داهة: الإستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الإحتلال الفرنسي 1830–1962، ج2، ط خاصة، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص34.

وصعاليكها يتمتعون بحق المواطنة في الجزائر، وذلك لتحقيق هدف أساسي يتمثل في محاولة خلق شعب تنصهر فيه جميع هذه العناصر المهاجرة.

إن تجارب التاريخ تبين أن كثيرا من الشعوب والدول والإمبراطوريات، تغيرت بنيتها وشخصيتها وثقافتها جراء الهجرة، فالاستيطان يمر بثلاث مراحل هي الهجرة الاستيطانية، والاستعمار الاستيطاني ثم الدولة الاستيطانية، فهناك تأثير كبير للمهاجرين الأجانب، وذلك لما يحملونه من عقائد وأفكار والبلدان التي أتوا منها[1]، وكذا مدى تفاعلهم واندماجهم في المجتمع المستوطن الذي هاجروا إليه وما مدى قبول ذلك المجتمع لهم[2]، ففي الجزائر نجد مجموعة من الطوائف الأجنبية الأوروبية التي كانت فرنسا تريد أن تجعل منها وحدة اجتماعيه متجانسة في مواجهة الجزائريين، حيث عمدت إلى استقدام عدة أجناس كالإسبان واليهود، المالطيون...، مما ولد مجتمع أجنبي داخل المجتمع المحلي من الطوائف الأجنبية التي استقدمتهم فرنسا إلى الجزائر.

3–الفئات الأوروبية الوافدة الى الجزائر:

الإسبان: تعد الفئة الاسبانية من أكبر الفيئات الأوروبية عددا، إذ كانت تمثل ثلثي سكان الأوروبيين[3]، ولقد كان قدومهم وتواجدهم في الجزائر منذ عهد الدولة الزيانية، والذين كان أغلبهم قادمين من مناطق المحاذية للبحر أبيض المتوسط، خاصة من مقاطعات فرنسية **(MURCIE)** و أليكانت، الميرية، بلنشية، قرطبة... وإستقروا في الشرق والغرب كفلاحين ومزارعين ومصلحين للأرض، أين قدر عددهم سنة (1896م) حوالي160.000، كما أن ثلثي الإسبان كانوا يستقرون في غرب البلاد.

الإيطاليون: وهم الفئة الثانية من الناحية العددية، وأغلبهم ينحدرون من صقلية ومناطق نابولي وبيلام **pilame , trapani**، ولقد اشتغلت هذه الفئة بالصيد البحري وبالمناجم والبناء والأشغال الكبرى، كما كانت وجهتهم إلى شرق البلاد نظرا لقربها الجغرافي، ففي سنة (1896م) ارتفع عددهم إلى 35268

[1]– مجدي حماد: النظام السياسي الإستيطاني دراسة مقارنة " إسرائيل جنوب إفريقيا"، بيروت، 1981م، ص28–29.

[2]– قد يرى البعض إمكانية اندماج المستوطنين في المجتمع الجديد، لكن ذلك لا يتم إلا في حالات محدودة أين تنتهي موجات الهجرة بالذوبان في المجتمع الأصلي في حالة الهجرة السلمية، أما الهجرة الاستيطانية الاستعمارية فكثيرا وغالبا ما يستحيل الإندماج لأنها في الأصل مبنية على القوة والتفرقة والطبقية والعنصرية.

[3]– عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر دراسة تحليلية في حركة الوطنية والثورة التحريرية على ضواء وثائق، ديوان المطبوعات جامعية، م7، 2010، ص310.

مستوطن، و37000مستوطن في سنة1911،[1] ولقد كان الإيطاليين أكثر قدرة على العمل لكنهم لم يكونوا بنفس مكانة الإسبان.

الألمان: ولأن ألمانيا كانت رائدة لفكرة الاستيطان وكان لها مدارس لتلك، فكان من ضروري قدوم هؤلاء المغامرين والطلبة والمثقفين والقساوسة، حيث توجهت الكثير من العائلات الألمانية لتعمير الجزائر، وكان معظم هؤلاء ينحدرون من مناطق **rhenanaie, bavier , le puclé de bade**، ولقد استقروا منذ قدومهم سنة 1832 كانوا يشتغلون في استغلال الأارضي والممارسة الحرة، وكتلك و بسبب ظروف الصعبة التحقوا بالجيش فرنسي ولقد قدر عددهم في سنة 1846 بـ 1140 فرد يعملون كعمال وبستانيين وفي صناعة الذمور وأعمال الحفر.[2]

السويسريون: وهم بين أهم الفئات التي وفدت الى القطر الجزائري، وكانت قد اشتغلت في نشاطات الفلاحية خصوصا في مزارع الكروم والتبغ، ولقد جاء معظمهم عن طريق شركة السويسرية جنيفية وشركة لاجينيفوز خلال سياسة الاستيطان المنتهجة.

اليهود: لقد كان لليهود مكان بارز في حركة الاستيطان الفرنسية في الجزائر وخاصة بعد إقرار تجنسهم، فحتى سنة (1886م) كان هناك حوالي 43 ألف، وكان أغلبهم من التجار والحرفيين، وقد كان اليهود أشد تعاونا مع الإستعمار الإستيطاني الذي كان دليلا كافيا على ضعف إنتمائهم إلى المجتمع الجزائري.[3]

المالطيون: حيث كانوا من المهاجرين الأوائل الذين حطوا بالجزائر، وقدر عددهم بالعاصمة وقسنطينة سنة (1833م) بـ 1213 مستوطن، وكان أغلبهم يشتغلون في التجارة والأعمال الحرة والخدمات العامة فيما كانت القلة منهم يشتغلون في الميدان الزراعي.

البلوروسيون: تحول في بداية (1831م) حوالي 700 مهاجر بلوروسي وبينهم مهاجرون من سويسرا والألزاس إلى الجزائر بعدما كانوا في طرقهم إلى البرازيل والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك تحت تأثير الدعاية الفرنسية ووعودها بالحصول على الأرض.

---

[1]– شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصر، ص198.

[2]–محمد بن عبد الرحمان الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج 4، ط6، 1983، ص29.

[3]– عبد المالك خلف التميمي: المرجع السابق، ص24.

تطور المستوطنين الاوروبيين في الجزائر بين1872/1831

السنوات	1831	1836	1841	1846	1851	1857	1861	1866	1872
عدد المستوطنين	**3.228**	**14.561**	**57.374**	**109.400**	**131.283**	**188.872**	**205.888**	**235.225**	**245.117**

ومن خلال استنطاق احصائيات الجدول يتبين لنا أن أكثر وتيرة للهجرة تم تسجيلها بين 1872/1831 وهما فترتا حكم كل من المارشال بيجو–راندون على التوالي، وهذين الشخصيتين العسكريتين كانت لهما جهود حثيثة في الحركة الاستيطانية، برزت من خلال توفير عقود الامتياز المجانية للمعمرين، وإنشاء عدد كبير من المراكز الاستيطانية.

تشير إحصائيات السكان باستثناء الجند واليهود أن عدد الأوربيين عرفت تزايدا ديمغرافيا ملحوظا على مر السنوات، والجدول التالي يوضح ذلك:

السنوات	1871	1876	1881	1886	1891	1896	1901	1926	1931	1954
عدد المستوطنين	119.000	247749	376000	467000	83.465	529.717	583.844	833.000	881.600	984.000

ومهما تكن من حقيقة هذه الأرقام فإن الانخفاض الطفيف لوتيرة نمو السكان الأوربيين حقيقة لا ينتابها أدنى شك، كما أن تناقص العدد السنوي للمهاجرين الوافدين إلى الجزائر عرف انخفاضا بحيث لوصل إلى 51.000 مهاجرا[1]، والجدول التالي يوضح معدل الزيادة في عدد المستوطنين.

04– مصادرة آراضي الجزائريين وانتشار الفقر:

استطاعت الإدارة الإستعمارية سلب اراضي الشعب الجزائري، بدعوى أن ملكيتها مشاعة وغير معروفة، ومصادرة الممتلكات إثر الإنتفاضات المتتالية، وهذا وفقا لسياسة الجنرال "**بيجو**" بنظريته "المدفع

[1]– شارل روبير آجيرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا 1870–1919، دار الرائد للكتاب، ج1، ترجمة، حاج مسعود، الجزائر ،2007، ص 858.

يفتح الطريق للمحراث"، حيث تتم مصادرة الأراضي بالقوة وبأساليب متعددة، فقد تم إصدار جملة من القرارات والمراسيم التي تهدف إلى نقل الأرض من الأهالي إلى المستوطنين فيما بين(1871/1917م) تم الإستيلاء على 897000هكتار، وحتى (1954م) تم الإستيلاء على 2726000 هكتار، أي حوالي5/2 من مجموع الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة[1].

ومن تبعات السياسة الإستيطانية إنتشار الفقر والمجاعات والأوبئة، فالظاهرة الثابتة بين الأهالي هي البؤس، فهناك حوالي مليون عاطل عن العمل من بينهم 800.000 في الأرياف و100.000مكرسين في الأحياء القصديرية، وأكثر من نصف السكان يعيشون في أكواخ مبنية بالطين والقش وأغصان الأشجار.

وإذا كان المستعمر يرد أسباب فقر الجزائريين إلى نقص خصوبة أرضهم، وإستخدام الوسائل التقليدية في موازاة زيادة المواليد، فإن الواقع يثبت أن السياسة الإستيطانية والتمادي في الهيمنة على الأراضي الخصبة، كانت السبب الأساسي في تفقير الأهالي وتجويعهم مما ترتب عليه مشكلات جمة، إذ كان الفلاحون مقسمون بين مزارعين "خماسة" وعمال زراعيين مأجورين، وكانت سياسة الإستيطان تقضي بالاستفادة من الطاقة البشرية المحلية وطرد الشعب الذي لا يحتاجه، مما أدى إلى تخلف القبائل التي كانت تشكل غالبية السكان.

[1]– محمد العربي ولد خليفة: الإحتلال الإستيطاني للجزائر "مقاربة للتاريخ الإجتماعي والثقافي"، دار تالة، الجزائر، 2005م، ص59–60.

المحاضرة الحادي عشر

الأوضاع العامة في الجزائر مطلع القرن 20م

المحاضرة الحادي عشر: الأوضاع العامة في الجزائر مطلع القرن 20م

تمهيد:

منذ سقوط الجزائر في يد فرنسا، وهي تسعى جاهدة بكل الطرق والأساليب من أجل إخضاعها، فلم تترك مجالا إلا وامتدت إليه فكانت تتدخل في كل صغيرة وكبيرة، محاولة بذلك بسط نفوذها على جل الأوضاع (السياسية، القضائية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والدينية) هذا من جهة، واستغلت الجزائريين في الحرب ضد جبهاتها من جهة أخرى، إضافة إلى كل هذا قامت هذه الأخيرة باحتفالات صاخبة لمرور مائة سنة على احتلال الجزائر دعت إليها الدنيا كلها.

1-الوضع السياسي:

لقد سنّت فرنسا قوانين إدارية مهدت لسياستها المجحفة لتطبيقها على أرض الواقع، ومن بين هذه القوانين قانون الأهالي, الذي صدر في فترة حكم الجمهورية الثالثة سنة 1871م بعد التمكن من القضاء على مقاومة المقراني والشيخ الحداد من نفس السنة، وقد تضمن جملة من التعليمات والأوامر الصادرة عن الضابط العسكري والمسؤولين الإداريين والجهات الموكل إليها النظر فيما يرتكبه الجزائريون من جنح، مع العلم أن ذلك من مهام المؤسسة التقليدية وهي القضاء, فعلى سبيل المثال فرض على الجزائري حمل رخصة تنقل من مكان لآخر داخل الجزائر، وإذا لم تكن بحوزته يعاقب...الخ[1]، وقد مكن هذا القانون من تحويل الجزائري إلى إنسان بدون حقوق، عليه فقط أن ينفذ وبطريقة عمياء وآلية أوامر المسؤول الإداري والأهلي[2]، ولقد لقي هذا القانون معارضة واستنكار حتى من الفرنسيين لبشاعته وعدم إنسانيته، فقد وصفه أحدهم قائلا: «إنه يمثل أقصى إجراء في الوقائع الاستعمارية، يمكن لقوة مستعمرة أن تسنه للضغط على رعاياها، ولكنه في الوقائع الإنسانية يمكن اعتباره من بقايا ظلام العصور الوسطى ومحاكم التفتيش[3]، وقد ظل هذا القانون

---

[1]-Claude Collot : Les Institutions de L'Algérie Durant La Période Coloniale 1830-1962, Edition C.N.RS et O.P.U, Alger, 1987, p94.

[2]-Djilali Ben Amrane: L'Emigration Algérienne En France (passe, présent Devenir), Société Nationale D'édition et diffusion, 1983, Alger, p24.

[3]- أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية 1900-1930م، ج2، ط3، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983م، ص90.

البغيض مسلطا على الجزائريين منذ صدوره طيلة فترة الاحتلال، ومن القوانين أيضا قانون 19 ديسمبر 1900م, الذي أعطى للمعمرين قوة مراقبة ميزانية الجزائر، وشبكة الخطوط الحديدية والمواصلات والغاز والكهرباء، والإشراف على الأشغال العامة واستغلال موارد البلاد، والسلطة الكاملة على الجزائريين, وهو ما كان "نكبة قاسية" عليهم إضافة إلى تمتعهم بحق الانتخاب والتمثيل في المجالس النيابية والمالية والحكومية ومراقبتها، وقد كان بإمكان المعمرين أيضا الضغط على السلطات الاستعمارية لكي يحصلوا على القوانين التي تخدم مصالحهم الخاصة».[1]

هذا الوضع وجدت فيه الجزائر نفسها ومع مرور الزمن خاضعة لسلطتين: سلطة قانونية وهي سلطة باريس وسلطة فعلية هي الجزائر، أما سيدنا المعمر فإنه يمارس كلا السلطتين فهو فرنسي في باريس وجزائري في الجزائر، أما الجزائري فلا حول ولا قوة ولا سلطة له لا هناك ولا هناك في باريس غائب مهجور وفي الجزائر قاصر محجور.[2]

إضافة إلى ذلك سنت قوانين أخرى كقانوني التجنيد الإجباري في 02 فيفري 1912م الذي تضمن تجنيد الجزائريين في الجيش الفرنسي باعتبارهم رعايا فرنسيين رغم المعارضة الشديدة من قبل الجزائريين، وما تلاه من قوانين اضطهادية أخرى كقانون حالة الطوارئ والرقابة[3]، والتي جعلت من الجزائريين يعيشون تحت رحمة الإجراءات الاستثنائية[4] على عكس الأوروبيين، رغم أنهم كانوا يشغلون معهم نفس المكان وهي الجزائر.

ونتيجة لكل هذا تخوفت السلطة الفرنسية منها، حيث ارتأت إلى إصلاحات نادى بها الكثير من ذوي الرأي في فرنسا خاصة بعدما تأزم الوضع في الجزائر، وقد تزامن ذلك مع نهاية الحرب العالمية الأولى ومشاركة الجزائريين فيها بالنفس والنفيس في تحرير فرنسا من الاحتلال الألماني.[5]

---

[1]– نفسه، ص ص 86-87.

[2]– فرحات عباس: حرب الجزائر وثورتها–ليل الاستعمار، تر: أبو بكر رحال، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، 1962، ص 108.

[3]– سعد الله: المرجع السابق، ص204.

[4]– نفسه، ص 186.

[5]– عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية 1962م، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص216.

المحاضرة الحادي عشر: الأوضاع العامة في الجزائر مطلع القرن 20م

حاولت فرنسا مكافئة الجزائريين بعد انتصارها في الحرب العالمية الأولى تمثلت في إصلاحات 1919م، وذلك في إطار سياسة ذر الرماد في الأعين، ولا سيما أن قانون إصلاحات 04 فيفري 1919م جاء كأنه يحمل الحلوة التي تقدم كتلهية للأولاد الصغار والمتضمن ما يأتي:

1- إعطاء الحق لبعض الطبقات للحصول على الجنسية الفرنسية بشرط طلبها والرضا بالتخلي على القانون الإسلامي... وبشرط معرفة اللغة الفرنسية.

2- حق الانتخاب والترشح للمجالس البلدية والعمالية والمالية، وتقصير نسبة تمثيل الجزائريين في هذه المجالس على الربع.

3- الطبقة التي أعطاها هذا القانون حق الانتخاب والترشح لا ينالها قانون (الأندجينا) إلا في بعض المتشنيات مثل: مخالفات ألقاب.

4- لها حق وشراء واكتساب سلاح الصيد وذخيرته مثل الفرنسيين ويدخل في ذلك حق الحصول على بعض الوظائف في الدولة، ولكن لا يحق لهؤلاء كلهم الحصول على هذه الحقوق إلا بالتخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية.[1]

على الذين يجرى عليهم هذا القانون والذين بلغ عددهم في جميع القطر الجزائري نحو أربعمائة ألف نسمة، يجب أن يحصلوا على المؤهلات الآتية:

- الضباط أو الجنود الذين خدموا في الجيش الفرنسي.
- معطوبو الحرب.
- الملاكون.
- التجار.
- المثقفون بالفرنسية وكذا ذوي الشهادات والحائزون على أوسمة والموظفون.
- أعضاء الغرفة التجارية والفلاحية.

[1]- عبد الرحمن بن إبراهيم بن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص72.

كل هؤلاء لا يشترط أن يتجاوز عمرهم 25 سنة.[1]

ومن الحقائق الهامة عن قانون إصلاحات 04 فيفري 1919م، أنه أكد الحاجز بين الجزائريين أنفسهم، بمعنى أنه بين نوعين من الجزائريين الرعايا والمواطنون الذين رضوا بالدخول تحت أحكام القانون الفرنسي. إذن تعتبر هذه الإصلاحات نكسة على الأهالي، ولا سيما أملهم من المشاركة في الحرب لتقرير مصيرهم، خاصة بعد الوعود الكاذبة التي كانت تقدمها الحكومة الفرنسية في الوقت ذاته، كانت إصلاحات 1919م غير مرغوب فيها من طرف المعمرين فقابلوها بالرفض واعتبروها خطرا على مصالحهم وسطلتهم في الجزائر وكذا وخيمة العواقب، فكلا الطرفين الجزائريين والمعمرين سعيا إلى إفشال مفعولها والقضاء عليها وهو ما يوحي بأن سياسة الفرنسة والإدماج كانت لا تريد أن تترك للأهالي شيئا يتميزون به عن الأوروبيين.

ومنه فإن السياسة الفرنسية في الجوانب السالفة الذكر، قد اعتمدت على أسلوب الاضطهاد والقمع وإقصاء الأهالي، الذين جعلت منهم عنصرا منبوذا في وطنه بمنظومة إدارية وقانونية شرعت أساسا لخدمة مصلحة العنصر الأوربي كاملة، ولم تراعي منح حتى الحد الأدنى من الحقوق السياسية والمدنية للأهالي الذين يشكلون الأغلبية ويؤدون كل الواجبات.

2-الوضع القضائي:

عملت السلطات الفرنسية من بداية الاحتلال على إلغاء القضاء الإسلامي أو احتوائه على الأقل، وتقزيم دوره في حياة الأهالي ليحل محله النظام القضائي الفرنسي بنفس مؤسساته الموجودة في فرنسا، وقد لجأت إلى ذلك لاعتقادها أن العدالة عنصرا هاما من عناصر السيادة التي لا يمكن تركها في يد الأهالي، ولكن يتسنى لها فرض نظامها القضائي أجبرت فرنسا الأهالي على قبوله والاحتكام إلى مؤسساته.[2]

ولكنها عمليا وجدت صعوبات جمة في تطبيق ذلك، بسبب خصوصية المجتمع الجزائري الذي يختلف اختلافا كليا وصارخا مع الواقع الفرنسي، ولهذا تم اللجوء إلى أسلوب الإلغاء التدريجي، للقضاء

[1]- ابن العقون: المصدر السابق، ص73.

[2]- رمضان بورغدة: الجزائريون والعدالة الفرنسية في عمالة قسنطينة خلال 19م، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، غير منشورة، جامعة منتوري، قسنطينة، 1999-2000، ص ص 75-90.

الإسلامي والتثبيت المرحلي للمؤسسات القضائية الفرنسية في الجزائر، ولما كان القضاة الفرنسيون المكلفون بالنظر في قضايا الجزائريين يجهلون جهلا تاما طبيعة وخصوصية المجتمع الجزائري، تم الاعتماد على مترجمين قضائيين يتقنون اللغة العربية لمساعدتهم، بمقتضى مرسوم 26 ديسمبر 1842م.[1]

أما القضاة المسلمون فلم يسمح لهم سوى بالنظر في الأحوال الشخصية للأهالي كالزواج والطلاق والإرث...الخ بموجب قانون 25 ماي 1892م[2]، حيث انتزعت منهم القضايا المدنية والجنائية تدريجيا، أما أحكامهم التي كانوا يصدرونها فقد كانت تخضع للاستئناف أمام غرفة "الاستئناف الإسلامية".[3]

وقد ظل القضاء الإسلامي تابعا لوزارة الحربية إلى أن جاء مرسوم 31 ديسمبر 1859م الذي جعله تابعا لوزارة العدل مثل القضاء الفرنسي.[4]

ومن جانب آخر وبغرض استكمال مشاريع التنصير والإدماج في منطقة القبائل أصدرت السلطة الفرنسية مرسوم 29 أوت 1874م، الذي ألغى العمل بالقضاء الإسلامي نهائيا بالمنطقة وحل محلها القضاء الفرنسي.[5]

وفي سنة 1902م تم إنشاء المحاكم الزجرية بسبب ثورة عين التركي التي اندلعت في نفس السنة، لتضاف إلى مجلس العقوبات " Cours Criminelles" الذي كان يقاضى أمامه الجزائريون قبل ذلك.[6]

ورغم قيام فرنسا بفرض هذه السياسة القضائية الظالمة، فإن الأهالي قد قاموا بعدم الاحتكام أما القضاة الفرنسيين، وهو ما يفسر قلة القضايا الأهلية المعروضة على المحاكم الفرنسية، وضخامتها في المحاكم التي يقاضي فيها قضاة مسلمون.[7]

---

[1]– المرجع نفسه، ص76.

[2]–Claude Collot: op.cit, p 94.

[3]– Ibid, p179.

[4]– Charles Robert Ageron:Histoire Da L'Alger Contemporaine (1871-1919), P.U.F. paris, 1977, p504.

[5]– Charles Robert Ageron:op. cit, p506.

[6]– سعد الله: المرجع السابق، ج2، ص91.

[7] – رمضان بورغدة: المرجع السابق، ص88.

ومن هنا يتبين لنا أن العدالة الفرنسية، لم تنصف الجزائريين بعد أن حرموا من عدالتهم الإسلامية الخاصة بهم، التي كانت تستمد أحكامها من الشريعة الإسلامية السمحة، وهي الوحيدة التي تتلاءم مع طبيعة المجتمع الجزائري بهويته العربية والإسلامية، والدليل على ذلك الفشل الذريع الذي آلت إليه السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر طيلة فترة الاحتلال.

وكما يتضح أيضا أن هذه السياسة كانت في خدمة المصالح الاستعمارية استكمالا للسيطرة التي فرضت في المجالات الأخرى، لتحقيق فكرة الاندماج التي رأى المسؤولون الفرنسيون أنها تتطلب أيضا القضاء على المنظومة القضائية الإسلامية (الأهلية)، التي تجذرت في حياة الأهالي وأصبح لا غنى عنها.

3-الوضع الاقتصادي:

لقد كانت الجزائر قبل الاحتلال تتمتع باقتصاد زراعي تقليدي يتماشى ومتطلبات المجتمع آنذاك، ولكن بعد الاحتلال تغير نمط الاقتصاد الجزائري، إذ أصبح اقتصادا موجها من قبل سلطات الاحتلال بغرض خدمة مصالح الاقتصاد الفرنسي، والذهاب بعيدا في استغلال الجزائر أرضا وشعبا.

ولتحقيق هذه الأهداف شرعت السلطات الاستعمارية مباشرة بعد الاحتلال، في اغتصاب ملايين الهكتارات من أخصب الأراضي في الجزائر، ونهب خيراتها ومواردها واحتكار كل الأنشطة الاقتصادية فيها من زراعة وصناعة وتجارة،[1] وتجميع كل ذلك في يد المعمرين المتعطشين للاستثمار والاستغلال، والذين كان ينظر إليهم على أنهم الأداة الأساسية التي يقوم عليها النظام الاستعماري في البلاد. وطبقا لهذه السياسة سخرت الحكومة الفرنسية كل الإمكانيات والامتيازات والمغريات المادية والمعنوية، وفي هذا الصدد تحدث الجنرال "بوجوpugeaued"[2] في مجلس النواب سنة 1840م قائلا: «إننا في حاجة إلى جحافل دهماء من المعمرين الفرنسيين والأوروبيين ولكي تجلبوهم فمن اللازم عليكم الاستيلاء على أراضي خصبة لا يطير غرابها، وحيثما وجدتم مياها متدفقة، وأراضي رعوية أنزلوا المعمرين بها لا يمهكم أمر أربابها، يجب توزيع هذه الأراضي للأوروبيين حتى يصبحوا أصحابها وأربابها، ويصير أصحابها الأولون نسيا منسيا، وأخيرا

[1]-ينظر: مجلة "حضارة الإسلام"، العدد 06، السنة السادسة، ديسمبر 1965.

[2]-هو الجنرال توماس روبير بيجو Thomas Robert Pugeaud 1849-1874م)، دوق إسليIsly مارشال فرنسا والحاكم العام للجزائريين (1840-1847م)، سلك سياسة العنف والقهر...، للمزيد أنظر: بن داهة عدة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي 1830-1962م، ج1، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص490.

يجب علينا أن نجعل نصب أعيننا هدفا متينا محكما، وأن ننشئ إقليما فرنسيا ولذا فإننا في أمس الحاجة إلى غزو واسع النطاق يشبه غزوات القوط، وإن لم نفعل هذا تكون نتيجتنا أوهن من نسيج العنكبوت».[1]

إن هذا التصريح يوضح بدقة الأسس، التي بنت عليها السلطات الاستعمارية في الجزائر، سياتها الاقتصادية في قطاع الزراعة الذي كان يمثل عصب الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال.

إذن فالزراعة كانت أول قطاع اقتصادي تمت عملية الهيمنة عليه، وبما أن الأرض هي محوره، فقد كان يتم يوميا الاستيلاء على أجودها وتسليمها للوافدين الجدد، بينما يطرد أصحابها الشرعيون إلى الجبال والمناطق الصحراوية، مع العلم أن فلاحة الأرض كانت تعيل نسبة 70% من المجتمع الجزائري.[2]

وقد استمرت عمليات المصادرة ليصبح ما يقارب 93% تقريبا من الأراضي الساحلية التي تتميز بخصوبة عالية في يد المعمرين، كما كان متوسط ما يملكه المستوطن الأوروبي 108 هكتار مقابل 14 هكتار للجزائري.[3]

إن المساحات الشاسعة المستولى عليها من قبل المعمرين، حولت خصوصا لزراعة الكروم، إذ وصلت مساحتها سنة 1935م إلى أربعمائة ألف هكتار من جملة المساحة المصادرة، بعد أن كانت قد بلغت 226 ألف هكتار سنة 1926م.[4]

كان الفلاح الجزائري الذي يفلح عادة أرضا قليلة المساحة والخصوبة بطرق بدائية، عاجزا عن توفير متطلبات أسرته وغير حر في التصرف في منتوجاته، لأنه كان رهينة للشركات الاحتكارية التي كانت تشتريه منه بأثمان زهيدة جدا، وتعيد بيعها محققة أرباحا خيالية، أما تربية المواشي فقد كانت تعاني هي الأخرى من مشاكل عديدة، كضيق الأراضي الرعوية الخصبة التي استولى عليها المعمرون، ولم يتركوا لهم سوى الأراضي الجبلية الجدباء، ونقص المياه المخصصة لسقي المواشي خاصة في مواسم الجفاف، وهو ما أدى

[1]– فرحات عباس: المصدر السابق، ص77.

[2]– فرحات عباس: المصدر السابق، ص74.

[3]– حسن عبد الرحمن سلوادي: عبد الحميد ابن باديس مفسرا، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1988، ص18.

[4]– شارل روبير أجيرون: تاريخ الجزائر المعاصرة، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص126.

إلى تراجع النشاط الرعوي بشكل كبير بسبب نزوح الفلاحين إلى المدن الكبرى، بحثا عن العمل وظروف معيشة أحسن.[1]

ومنه فإن سلطات الاحتلال بمصادرتها للأراضي الزراعية والرعوية الخصبة،التي كانت في حوزة الأهالي والتي كانت تمثل محور نشاطها اليومية، وتوجيهها للإنتاج الزراعي الجزائري ليخدم المصالح الاستعمارية ومتطلبات الاقتصاد الفرنسي، تكون بذلك قد أحدثت تغييرا في بناء الاقتصاد الجزائري هذا من جهة، ودفعت بالسواد الأعظم من السكان إلى البطالة والفقر من جهة أخرى.

أما فيما يخص قطاع الصناعة فقد حاول الفرنسيون إقامة صناعة في الجزائر، ولكن هذه الصناعة ضلت محدودة وخفيفة لا تزيد عن المناجم والسكك الحديدية وبعض الصناعات الخفيفة كالمحاجر، والهدف من ذلك هو محاولة إبقاء الجزائر متخلفة صناعيا خوفا من فقدان المعمرين لليد العاملة الجزائرية الرخيصة، ولاعتقاد الفرنسيين أن تطوير الصناعة في الجزائر سيترتب عنه إخراج الأهالي من الفقر والجهل والتخلف[2] وهو ما لا يتوافق مع الأهداف الاستعمارية عامة وأطماع المعمرين خاصة الذين وصفتهم إحدى الصحف الفرنسية المحافظة بـ: «الكولون أغنياء طغاة الجزائر»[3]، وهو وصف يعكس المكانة الاقتصادية التي أصبح المعمرون يتمتعون بها في الجزائر على حساب الأهالي.

إن هذه السياسة الاقتصادية المتحيزة لصالح المستوطنين, قد نجم عنها نتائج اجتماعية وجيهة على الأهالي المسلمين، ومنها انتشار ظاهرة البطالة وتجارة الأهالي قد انخفضت أسعارها بشكل كبير, وأصيبت بالكساد الحاد حتى أصبح القنطار الواحد من الحلفاء يباع بمبلغ, لا يزيد عن ثمانية فرنكات قديمة في أحسن الظروف، في حين كان سعر خبزة واحدة ما بين خمسة وتسعة فرنكات قديمة[54]، مما أدى إلى اتساع

---

[1]– أبو القاسم سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية (1930–1945م)**، ج3، ط4، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1992، ص40.

[2]– عبد الكريم بوصفصاف: **الأبعاد الثقافية والاجتماعية في حركتي محمد عبده وعبد الحميد ابن باديس**، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، ج1، 1996–1997، ص28.

[3]– سعد الله: **المرجع السابق**، ج2، ص 352 .

4

[5]– الجيلالي صاري، محفوظ قداش: **المقاومة السياسية (1900–1954م) (الطريق الإصلاحي والثوري)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 165.

الثقة بين المجموعتين وغذى الروح الوطنية لدى الأهالي المسلمين، وقد انته إلى خطر هذه السياسة الكثير من الكتاب والمفكرين الفرنسيين فحذروا فرنسا من التمادي في تلك السياسة خوفا من انهيار الإمبراطورية الفرنسية في شمال إفريقيا، ولكن تصلب المعمرين في موقفهم إزاء المسلمين الجزائريين وإبقائهم مستبعدين حال دون ذلك.

4-الوضع الاجتماعي والثقافي:

بعد الاحتلال الفرنسي تغير الوضع الاجتماعي بسبب سياسة الاستيطان التي انتهجتها فرنسا، والتي أدت إلى انقسام المجتمع الجزائري إلى مجموعتين اجتماعيتين مختلفتين، المجموعة الأوروبية والجالية اليهودية والمجموعة الجزائرية الإسلامية، فالمجموعة الأوروبية كانت تنمو باستمرار وتتغذى بالمهاجرين الأوروبيين, الذين كانوا يتدفقون على الجزائر وقد شجعهم على ذلك, تلك التسهيلات والمساعدات السخية المقدمة لهم كالتكفل بسفرهم وحصولهم مجانا, على أخصب الأراضي التي كانت تصادرها الإدارة الاستعمارية من الجزائريين المالكين الشرعيين لها، فتمكنوا مع مرور الوقت من السيطرة على المصالح الاقتصادية والحيوية في البلاد.[1]

أما اليهود فأصبحوا من المجموعة الفرنسية بعد أن منح لهم قانون "كريميوCremieux الصادر في 22 أكتوبر 1870م، حق التجنيس بالجنسية الفرنسية ولم تفعل فرنسا ذلك إلا لتستقطب هؤلاء إلى صفها وتستخدمهم كأداة قمع لصالحها ضد الجزائريين.[2]

وقد كانت السلطات الفرنسية تعمل لمنع أي تقارب بين اليهود والمسلمين عن طريق زرع الفتن بين الطرفين ثم تتدخل بعد ذلك لصالح اليهود، وعلى سبيل المثال حوادث 05 أوت سنة 1934م بقسنطينة, التي كان المعتدي فيها اليهود والضحية المسلمون وبدل أن تميل السلطات الفرنسية إلى العدل والإنصاف بين الفريقين، مالت إلى صف اليهود وعاقبت المسلمين الذين كانوا مظلومين، أما المجموعة الجزائرية بناءا على رأي أحد الكتاب الجزائريين المعاصرين، فإنها قد تعرضت إلى الإبادة الجماعية من قبل قادة الجيش الفرنسي مما عرضها للانهيار في الريف أو المدينة على حد سواء، ففي المدينة قضت على مكانتها

[1]- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص ص62-63.

[2]-عبد الرحمن بن العقون: المرجع السابق، ص ص432-438.

البورجوازية الاستعمارية قضاءا تام[1]، وفي الريف تم تفقير السكان وتجهليهم ونفيهم إلى الجبال والقفار حتى تحول الفلاحون إلى بؤساء ومشردين، أما إذا أرادوا الاستمرار في الحياة فكان عليهم قبول العمل في مزارع المعمرين وضيعاتهم بأجور زهيدة ولساعات عمل طويلة قد تصل في اليوم الواحد إلى أربعة عشر ساعة.[2]

ومنه فإن هذا الخلل الكبير الذي أصاب المجتمع الجزائري في تركيبته الاجتماعية وبنيته التحتية قد أدى إلى إضعاف أدائه السياسي والعسكري في البلاد على مدى سبعين عاما على الأقل وإضعاف دور العائلات الكبرى التي كانت تمد المجتمع بالإطارات الوطنية المختلفة التي يوكل إليها أمر الإشراف على إدارة شؤون البلاد، وتقليص نفوذها الذي كانت تتمتع به قبل الاحتلال على جميع الأصعدة.[3]

وقد دفعت هذه الظروف بفئة هامة من الجزائريين، إلى الهجرة خارج البلاد نحو الأقطار العربية والإسلامية خاصة ونحو فرنسا وأوروبا عامة، وقد كان لهذه الهجرة الأثر الطيب في الميدانين الفكري والسياسي في الجزائر، إذ أدت إلى الإسراع في خلق وعي سياسي وثقافي وتطور فكري، ظهرت ثماره الأولى بعد الحرب العالمية الأولى من خلال النضال السياسي الذي تبلور في حركات سياسية وإصلاحية.[4]

وبهذا تمكنت فرنسا من تقويض أركان المجتمع الجزائري وتفكيك تركيبته السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي كان عليها في العهد العثماني وحولته إلى خدمة المحتلين الأوروبيين، الذين جاءوا من مختلف الدول الأوروبية بأهداف متباينة ليجدوا مبتغاهم في الجزائر، وهو الاستثمار والاستغلال البشع وتكوين ثروات طائلة على حساب أهل البلاد الشرعيين.

أما الوضع الثقافي فكان تحت رحمة الهجوم الاستعماري الشرس على الثقافة العربية الإسلامية كان ينبع من إدراك قادة الاحتلال الفرنسي أن هذه الثقافة هي العائق الرئيسي الذي يمكن أن يقاوم ما تسعى إليه من مسخ وتشويه[5]، ومن ثم وجب تجريد الشعب الجزائري منها وطمس معالمها ومسخها وصبها في

---

[1]– Charles Robert Ageron: op. cit, p60

[2]–Ibid, pp 55–58.

[3]–Ibid, p57.

[4]– عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص67.

[5]– أحمد محساس: التعليم والثقافة في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية، مجلة الثقافة، الجزائر، العدد 85، جانفي/فيفري 1985، ص57.

قوالب تلائم أهدافه ومخططاته لتضمن لوجوده البقاء[1]، وقد صرح بهذه السياسة أحد الفرنسيين قائلا: «إننا لن تقتصر على الجزائريين ما داموا يقرؤون القرآن ويتكلمون اللغة العربية، فيجب أن نزيل القرآن من وجودهم وأن تقتلع العربية من ألسنتهم».[2]

ومن هنا فقد كان على سبيل المثال فتح مدرسة في نظر الفرنسيين «أخطر من فتح مصنع لإنتاج الأسلحة والذخيرة، استعداد للثورة وأخطر من فتح محششة يدار فيها الأفيون والكوكايين وبقية السموم» كما يقول الشيخ الفضيل الورتلاني[3]، وسعيا أيضا لفرنسة الألسنة والعقول[4]، تم إبعاد اللغة العربية من الإدارة وفرض اللغة الفرنسية كلغة رسمية في جميع المجالات[5]، وتشجيع استعمال اللغة العامية في الكتابة والمدارس، كل هذا من أجل تحطيم اللغة العربية التي كانت بالنسبة للفرنسية بمثابة السخرة الغيور، والعدو الحقود اللدود.[6]

---

[1]–حسن عبد الرحمن سلوادي: المرجع السابق، ص28.

[2]– البشير الإبراهيمي: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1929–1940م)، ج1، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1997، ص70.

[3]–الورتلاني: الجزائر الثائرة، المصدر السابق، ص90.

[4]–عبد المالك مرتاض: نهضة الأدب العربي المعاصر في الجزائر (1925–1954م)، ط2، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1983، ص21.

[5]–رابح تركي: التعليم القومي والشخصية الجزائرية، المرجع السابق، ص ص92–93.

[6]–عبد الرحمن سلوادي: المرجع السابق، ص29.

المحاضرة الإثنى عشر

الجزائر والحرب العالمية الأولى 1914-1918م

المحاضرة الإثنى عشر: الجزائر والحرب العالمية الأولى1914-1918م

تمهيد:

مرت الجزائر مع بداية العقد الثاني من القرن العشرين بموجة من الاضطرابات خاصة بعد إصدار قانون التجنيد في مرسومي 3 جانفي-31 فيفري 1912م والذي وافق عليه المجلس الوطني الفرنسي، وكان الشعب الجزائري الضحية الرئيسية لهذا القانون، فلم يكن بوسعه مقاومة الخدمة العسكرية الإجبارية, خوفا من أن تغتنم فرنسا هذه المعارضة وترتكب ضدهم موجة من حملة الإبادة الوحشية, مثل التي شنوها ضدهم إبان الثورة الجزائرية عام 1871م[1]، ليس معنى هذا أن فرنسا كانت في مركز قوة بالنسبة للجزائريين, بل كانت تخشى من نشوب ثورة جزائرية، ولهذا أوحت إلى رجالها المختارين بعناية فائقة وهم المسمون "بني وي وي" أن يعلنوا ولاءهم المطلق لفرنسا، وأن يطلبوا من الأهالي أن يفعلوا مثلهم، إلى جانب ذلك قامت السلطات الفرنسية بنشر الدعاية عبر وسائلها الإعلامية والتي تدعو الجزائريين إلى تأكيد ولائهم لفرنسا ومشاركتهم في الحرب ضد ألمانيا.[2]

ورغم سعي السلطات الفرنسية لتجنيد أكثر عدد ممكن من الجزائريين، إلا أن الرأي العام الفرنسي في الجزائر، كان يرفض التجنيد الإجباري لأنه يشكل في رأيهم تهديدا خطيرا للوجود الفرنسي في الجزائر، لكنهم قبلوا القانون من أجل أن لا يظهروا الخونة في عيون مواطنيهم في فرنسا هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد عبر الجزائريين عن رفضهم لهذا القانون، بتقديم لائحة من المطالب إذ تحققت فإنهم سيؤيدونه لهذا قدم وفد جزائري في 26 جوان 1912م لائحة المطالب إلى بونكاريه رئيس الوزراء متضمنة ما يلي:

1- إنقاص مدة الخمة العسكرية إل سنتين بدل ثلاث سنوات.

2- طلب الخدمة من 21 سنة بدلا من 18 سنة.

3- إصلاح نظام العقوبات.

4- التمثيل الجاد والكافي في مجالس الجزائر وفرنسا.

5- توزيع عادل لموارد الميزانية على مختلف عناصر الجزائريين.[3]

---

[1]- رابح بلعيد: رسالة الأطلس كتاب المسلسل تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، 1996م، العدد 102، الحلقة التاسعة.

[2]- سعد الله: المرجع السابق، ج2، ص205.

[3]- بلعيد: المرجع السابق، العدد 103، الحلقة العاشرة.

وقد وعدهم "بونكاريه" بالنظر في هذه المطالب، ووعدهم أيضا بإعفاء المجندين من الخضوع لقانون الأهالي والمحاكم الردعية، وإعطائهم ميزات سياسية بعد تسريحهم، غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى أجلت النظر في هذه الوعود.[1]

مع كل هذا فقد شارك الجزائريون في الحرب، البعض منهم بمحض إرادتهم والبعض الآخر تحت الضغوطات الفرنسية، وبناءا على رأي بعض الكتاب الفرنسيين فإن جميع الطبقات الاجتماعية قد شاركت في الحرب والمتمثلة فيما يلي:

أولا: جماعة النخبة وقد انضمت إلى جانب المشاة.

ثانيا: أهل الجاه وشبان الأسر الكبيرة إلى جانب فرق الخيالة.

ثالثا: الرماة الذين كانوا قد دربوا بعناية كجنود مهنيين والذين كانوا يعملون وقت السلم كعمال زراعيين.

رابعا: أبناء الأسر البسيطة الذين أذن لهم آباءهم أن يشاركون في الحرب محاولة منهم إيجاد حلا لمشاكلهم الاقتصادية، وأخيرا الذين ليس لهم مأوى أو مهنة.

وانطلاقا من هذا فقد شارك عدد معتبر من الجزائريين في الحرب العالمية الأولى وصل عددهم سنة 1916م حوالي 80 ألف جندي و60 ألف عامل.[2]

وأخير فقد تمكنت فرنسا من اجتياز محنة الحرب العالمية الأولى والانتصار على عكس ما خلفته من آثار سلبية على الجزائريين في شتى المجالات، فقد بلغت الإحصائيات سنة 1919م حسب المجلة الفرنسية: إفريقية الفرنسية من عدد الجزائريين المشاركين في الحرب العالمية الأولى:

- الجنود 177.000.
- العمال 75.000.
- القتلى 56.000.

[1]- صالح العقاد: المغرب العربي في تاريخ الحديث والمعاصر، ط2، المكتبة المصرية، القاهرة، 1993، ص289.
[2]- سعد الله: المرجع السابق، ص222.

- الجرحى 82.000.[1]

- **افرازات الحرب العالمية الأولى:** إلى جانب هذا أفرزت الحرب العالمية الأولى وضعا اقتصاديا مزريا للغاية في الجزائر, بسبب قانون التجنيد الإجباري الذي حرم المجتمع الجزائري من ألوف الشباب الجزائريين, الذين كانوا يمثلون قبل الحرب العالمية الأولى عاملا اقتصاديا هاما، خاصة في المجال الزراعي هذا من جهة، ومن جهة أخرى كانت الحرب العالمية الأولى آثار إيجابية حفزت الجزائريون على الاستمرار في مقاومة الاستعمار الفرنسي, خاصة بعد أن خذلتهم فرنسا بعدم وفائها بوعودها، إضافة إلى عدم تطبيقها لمشاريعها الإصلاحية التي كانت بمثابة وسيلة لتهدئة الوضع ليس إلا، ولهذا بدأ الجزائريون في البحث عن زعامة لقيادتهم مواصلة الكفاح ضد الفرنسيين، وفي هذه الأثناء ظهرت شخصيات بارزة في الجزائر تبنت العمل السياسي خلال العشرينيات وعلى رأسها الأمير خالد2 عملا بما جاء في قانون 04 فيفري 1919م والذي أعلنه جورج كليمانصو3، والذي أتاح حق الترشح والانتخاب وبداية العمل السياسي في الجزائر وبروز اتجاهات الحركة الوطنية الجزائرية والعديد من الزعمات الوطنية التي حملت هموم القضية الوطنية أمثال الأمير خالد ومصالي الحاج وفرحات عباس وعبد الحميد بن باديس وغيرهم.

- **الاحتفالات المئوية لاحتلال فرنسا للجزائر:** بحلول سنة 1930م كان قد مر على الاحتلال الفرنسي للجزائر قرن كامل وعوض أن تقوم الإدارة الفرنسية بمراجعة نفسها على ما قامت به من سياسة استدمارية وتحسين ظروف السكان، راحت تنبش الجراح واستغلت في هذه المرة فرصة مرور قرن لتجعل منه حربا نفسية وتحديا سافرا لمشاعر الجزائريين4، وأقامت احتفالات ضخمة تخليدا لحدث

---

[1]- إفريقيا الفرنسية، أوت 1919م، ص221.

[2]- الأمير خالد: رجل سياسي، ولد في 20 فيفري 1875 بدمشق ابن الهاشمي ابن الأمير عبد القادر الجزائري، انتقل مع والده إلى الجزائر في سنة 1892م، دخل الكلية العسكرية الفرنسية سانسير، تخرج برتبة ملازم ثم ترقى إلى رتبة نقيب في سنة 1907م، استقال من الجيش الفرنسي سنة 1910م، توفي في دمشق في 20 جانفي 1936م، أنظر: بسام العسلي: الأمير خالد الهاشمي الجزائري، ط2، دار النفائس، بيروت، 1984، ص ص 92-94.

[3]- جروج كليمانصو: رجل دولة وسياسي فرنسي من مواليد مويرون (1841-1929م)، شغل رأس الوزارة مرتين، لقب بالنمر وصانع النصر، بدأ عمله السياسي منذ الثورة الفرنسية، حرص طيلة فترة حكمه وإدارته للحرب العالمية الأولى على تأكيد المدنيين على العسكريين حتى في قضايا السلم والحرب، انظر: عبد الوهاب الكيلالي: موسوعة السياسة، ط2، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص13.

[4]- المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954م، مجلة المصادر، العدد 19، الجزائر، 2009، ص149.

الغزو وتجديدا للجراح والمآسي والمظالم والانتهاكات، التي ارتكبوها ظلما وعدوانا في حق الشعب الجزائري ومؤسساته، وتحديا لمشاعرها وجراحها وآلامها ومعاناتها وتأكيدا لعزمهم على البقاء بقوة الحديد والنار، وبحسب الحقائق التاريخية فإن الاستعدادات للاحتفال شرع مع بداية العشرينيات وانطلقت في 1930م ودعت إليها الدنيا كلها.1

كان التحضير لهذه الاحتفالات بدقة، إذ بدأ الحاكم العام ستيغ ينشغل بالموضوع منذ 14 ديسمبر 1923م لما شكل لجنة تكلف بإعداد برنامج إحياء الذكرى المئوية لاحتلال الجزائر، ثم خلفه في مبادرته الحاكم فيوليت الذي كان يعتزم من ناحية سياسية أكثر للاحتفال بتحرير الدول البربرية من الهيمنة التركية، بيد أن المندوبيات المالية كانت منشغلة بتحضير مختلف المشاريع, التي اعتمدت كأساس لقانون 25 مارس 1928م وتأسس بموجب هذا القانون مجلس أعلى للذكرى المئوية ومحافظ عام لها، وخصصت 40 مليون فرنك لميزانية أعياد الذكرى وارتفع إلى 93 مليون فرنك[2]، واحتفلوا احتفالا صارخا وأكلوا وشربوا وعربدوا واختلط حابلهم بنابلهم وأحيوا الليلة حتى الصباح، إضافة إلى مؤتمر كاثوليكي ديني متعصب, جمعوا له القس والرهبان من كل مكان وارتفعت أصوات ضد الدين الإسلامي وضد العروبة وضد المدنية الساطعة.[3]

وحضر الرئيس الفرنسي خصيصا إلى الجزائر لرئاسة الاحتفالات، التي اتخذت صورة استفزازية بالنسبة لمشاعر الجزائريين وأشعرتهم بالذل والمهانة وذكرتهم بمئات الآلاف من الشهداء، وقد دلت خطب المسؤولين الفرنسيين على روح الصليبية المتطرفة التي يكنونها للعروبة والإسلام[4] بقولهم: «إن عهد الهلال

---

[1]- عبد الرشيد زروقة: جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر (1913-1940م)، دار الشهاب، بيروت، لبنان، 1999، ص123.

[2]- شارل روبير أجيرون: المرجع السابق، ص641.

[3]- أحمد توفيق المدني: حياة كفاح، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2008، ص ص 152-153.

[4]- رابح تركي: الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، ط5، طبعة خاصة، الجزائر، 2001، ص90.

في الجزائر قد عبر وأن عهد الصليب قد بدأ وأنه سيستمر إلى الأبد»[1]، ويضيف آخر: «إن احتفالنا اليوم ليس احتفال بمرور مائة سنة على احتلالنا للجزائر ولكنه احتفال بتشييع جنازة الإسلام».[2]

فالبرنامج الذي سطرته فرنسا كان يحوي استعراضات ومحاضرات وألعاب وأفلام ومطبوعات، حتى أنهم قدموا من بين الاستعراضات واحدة يعيد كيفية دخول الجيش الفرنسي إلى العاصمة سنة 1830م بلباسه وأسلحته ومعداته وأنفق الفرنسيين في هذه الاحتفالات حوالي 130 مليون فرنك قديم.[3]

وعبرت السلطات من خلالها عن بداية عهد جديد من الانتصارات في الجزائر، معتقدين أنهم سيظلون فيها إلى الأبد ورفعوا شعارات معادية للإسلام معلنين أنهم قد افتتحوا الجزائر عنوة وأنهم افتكوها من الحضارة الإسلامية وأعادوها إلى الحضارة الرومانية, وكانوا من خلال ذلك يضربون بيد من حديد محاولات التنظيم السياسي وخلقوا من حولهم جماعة من بني وي وي[4]، وكان من المقرر أن تستمر هذه الاحتفالات ستة أشهر، لكن مقاطعة الأهالي لها بسبب الشعور بالإهانة جعلها تتوقف بعد شهرين لأن الفرنسيين كما سبق وأن ذكرت كانوا يحتفلون افتخارا بانتصار المسيحية على الإسلام.[5]

لم تكتف فرنسا بهذا فقط، بل أقامت جدارا فوق كهف طبيعي صغير بضاحية سيدي فرج، وعينت له وكيلا من قدماء جنودها بدعوى أن ذلك هو ضريح سيدي فرج، وهو في الحقيقة ما هو إلا مغارة أحيت بها وثنية جرت عليها الدهور، كما أقامت حفل ديني في المسجد الأعظم وخطبوا من فوق منابره التي توالت عليه أقدام العلماء من قبل.[6]

---

[1]- محمود قاسم: الإمام عبد الحميد ابن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، ط2، دار المعارف، القاهرة، مصر، ص 22.

[2]- محمد بن ساعو: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين والثورة التحريرية (1954-1962م)، دار الأمة، الجزائر، 2016، ص20.

[3]- عبد الرشيد زروقة: المرجع السابق، ص124.

[4]- سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية (1930-1945م)، ج3، المرجع السابق، ص16.

[5]- عبد الكريم بوصفصاف: جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها في تطور الحركة الوطنية الجزائرية (19311945م)، دار البعث، قسنطينة، 1981، ص89.

[6]- المدني: حياة كفاح، ج2، المصدر السابق، ص ص 248-251.

وحضر الاحتفال المئات من رجال الدين والقساوسة المسيحيين من شتى البلدان الأوروبية وأعلنوها صليبية من جديد، صرح كبار الأساقفة بالجزائر في خطاب ألقاه في ذلك المؤتمر قال فيه: «إننا نحتفل اليوم بدخول المسيحية من جديد إلى إفريقيا الشمالية».[1]

فهذه الاحتفالات التي أدمت قلوب الجزائريين واستثارت مشاعرهم، قد أثمرت الروح الدينية والوطنية والتي ظلت تتفاعل في نفوس الجزائريين منذ بداية الاحتلال ووحدت جهودهم، فازدادوا مناضلو نجم إفريقيا تطرفا ولجأ العلماء المصلحون إلى خلق الجمعية[2]، فهذه الأخيرة عجلت بضم صفوف المصلحين من رجال مدرسة التجديد الإسلامي وجمع شتاتهم في منظمة واحدة، وبذلك ظهرت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كرد فعل على هذه الاحتفالات والتي ظهرت إلى الوجود في يوم 05 ماي 1931م.[3]

كما عارضت الكثير من الحركات وعلى رأسها حركة نجم الشمال الإفريقي لمبدأ الاحتفال القرني ودعوة الشعب لمقاطعة الاحتفال، ودعوته إلى تنظيم حركة واسعة ضد الإمبريالية الفرنسية، ورأينا دعوة ابن باديس لمقاطعة هذه الاحتفالات[4]، وهذه الاحتفالات خلفت أثر كبير على الحركة الوطنية، وما نتج عنها من تطور في الحركة الإصلاحية وازدياد الروح النضالية بين أعضاء نجم شمال إفريقيا الشمالية، حتى أن بعض المؤرخين الجزائريين قال: «...إن احتفال الفرنسيين بمرور قرن على احتلالهم أرض الجزائر قد قدم القضية الجزائرية عشرين سنة على الأقل».[5]

---

[1]- محمد خير الدين: مذكرات الشيخ محمد خير الدين، ج1، ط2، مؤسسة الضحى، الجزائر، 2009، ص93.

[2]- عبد الكريم بوصفصاف: المرجع السابق، ص 91.

[3]- رابح تركي: الشيخ عبد الحميد ابن باديس رائد الإصلاح الإسلامي والتربية في الجزائر، المرجع السابق، ص 93.

[4]- ابن العقون: الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر (1920-1936م)، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص322.

[5]- بوصفصاف: المرجع السابق، ص89.

المحاضرة الثالثة عشر

الحركة الوطنية الجزائرية 1ـ التيار الإصلاحي ـ جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931ـ1954م

المحاضرة الثالثة عشر: الحركة الوطنية الجزائرية 1-التيار الإصلاحي – جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1954م

المحاضرة الثالثة عشر: الحركة الوطنية الجزائرية 1-التيار الإصلاحي – جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1954م

تمهيد:

نشأت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في وقت حرج جدا لاسيما بعد الإعلان عن الاحتفالات المئوية لاحتلال فرنسا الجزائر، الأمر الذي حز في نفوس النخبة والعلماء المحافظين على هويتهم العربية الإسلامية، وحملوا على عاتقهم مهمة الإصلاح، هذه المهمة الصعبة من أجل انتشال المجتمع الجزائري من حالة البؤس والضلال والبدع التي ألصقت به، ثم توجيه المجتمع الجزائري وفق مشروع مجتمع جديد خال من الشوائب والخرافات والموبقات، وكل ما يحرمه صريح الشرع الإسلامي، وينكره العقل تحجزه القوانين الجاري بها العمل وقتئذ، هذا ما جاء في الفصل الخامس من القانون الأساسي للجمعية،[1] لأن أسلوب المرحلية هو القاعدة التي ارتكزت عليها الجمعية في بداية عملها حتى تحافظ على بقائها ولا تصطدم في مرحلة مبكرة مع الإدارة الاستعمارية[2].

وبحكم مشروع عمل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وتنوع أهدافها وغاياتها التي سطرتها لنفسها، اعتمدت على جملة من الاستراتيجيات والوسائل المتنوعة من أجل بناء الفرد الجزائري وتشييد صرح الأمة، وانتشالها من سياسة الطمس والمسخ والإدماج والفرنسة وهي كلها معاول الهدم الاستعمارية للمجتمع الجزائري، ولإحباط هذه المشاريع الاستعمارية في الجزائر ركزت الجمعية على النقاط الآتية:

1- **التركيز على التربية والتعليم وتشييد المدارس الحرة:** تعتمد أساسا جمعية العلماء المسلمين على تربية وتكوين الناشئة وفق منهاج ومبادئ رصدتها في قوانينها الداخلية، لهذا قامت بزرع مدارسها الحرة [3] في مناطق عديدة بما فيها القرى، والمتتبع لسياسة التعليم لدى الجمعية يجده يتطور من سنة لأخرى من حيث الكم، أو من حيث الكيف.

---

[1]-ملحق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين قانونها الأساسي ومبادئها الإصلاحية، مطبعة الجميلة، 1983، ص 05.

[2]-سعدية بن حامد، دور الجمعية في الحركة الوطنية، البعد الثوري في نشاط الحركة الوطنية الجزائرية 1919-1954م، منشورات مؤسسة الإمام عبد الحميد بن باديس ،2016م ص302.

[3]-رابح تركي، التعليم القومي والشخصية الجزائرية (1931-1956م)، ط1، (ش و ن ت)، 1975، ص 260.

المحاضرة الثالثة عشر: الحركة الوطنية الجزائرية 1-التيار الإصلاحي – جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1954م

وفي هذا السياق نجد الشيخ محمد البشير الإبراهيمي يصف المدرسة بأنها جنة الدنيا، وكل شعب لا تبنى له المدارس تبنى له السجون.[1]

2- **تأسيس الحركة الصحفية النشيطة:** تلعب الصحافة الدور الفعال في نشر الوعي بين صفوف الشعب، لذلك اتخذت الجمعية من الصحافة وسيلة أساسية منذ 1925م، لنشر دعوتها ومبادئها وأهدافها بين أوساط الشعب الجزائري.

3- **توظيف المساجد:** إضافة إلى كونه مكانا مقدسا للعبادة كان أيضا مدرسة لمكافحة الأمية والجهل، ومركزا لبث فكرة الإصلاح وتوجيه المسلمين إلى ما يصلح دينهم ودنياهم،[2] وترقية الأفكار بين الطبقات الاجتماعية المختلفة. وفي رحاب هذه المساجد كان ابن باديس يعلم الصغار نهارا والكبار ليلا.

4- **القيام برحلات للعلماء بالعديد من الجولات عبر مناطق مختلفة من الوطن** والوقوف عند قضايا واهتمامات المواطن اليومية، والسماع لانشغالاته وآماله بغرض زرع الثقة في النفوس، باعتبارها مصدر القوة في العمل الدعوي عند الجمعية.[3]

5- **تأسيس الجمعيات الخيرية** وتقديم الخدمات الاجتماعية للمعوزين والمحتاجين من الجزائريين وعلى سبيل المثال نذكر الجمعية الخيرية الإسلامية بالجزائر العاصمة التي أوكلت إليها خدمات متنوعة.[4]

6- **تأسيس النوادي الثقافية** ما دامت تساعد الشباب على تكوين علاقات جديدة بينهم، ونشر الوعي والثقافة بين الشباب المسلمين الجزائريين، وتبادل الآراء ومناقشة القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية،[5] ويعد نادي الترقي على سبيل المثال، نقطة التقاء المثقفين الذين تسربت إلى نفوسهم دعوة

---

[1]-رابح تركي، المرجع نفسه، ص 200.

[2]-بوصفصاف، جمعية العلماء المسلمين ودورها في الحركة الوطنية، ط 1، مطبعة البعث، قسنطينة، 1981، ص 145.

[3]-مريوش، دور الجمعية في الحركة الوطنية، مجلة الرؤية، ص 117.

[4] مجلة الشهاب، مجلد 10، جزء 5، الموافق لـ 16 أفريل 1934م.

[5]- بوصفصاف، المرجع السابق، ص 163.

المحاضرة الثالثة عشر: الحركة الوطنية الجزائرية 1-التيار الإصلاحي – جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1954م

القومية العربية الإسلامية، وأضحى مركزا للاحتفالات وإلقاء المحاضرات، حيث كان الشيخ ابن باديس يلقي فيه المحاضرات كلما زار العاصمة.[1]

وقد عمل الاستعمار الفرنسي منذ احتلال أرض الوطن عام 1830م على حرمان الشعب الجزائري من العلم والمعرفة، حتى يسهل السيطرة عليه، وتوجيهه كيفما يشاء رافعا بذلك شعار "عدو جاهل خير من عدو متعلم".

- **جوانب من جهود جمعية العلماء المسلمين الجزائريين:**

كانت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين واضحة في العديد من مواقفها لأن الضرورة تقتضي ذلك، وسوف نورد هنا بعض القضايا التي عالجتها الجمعية، والتي كشفت بدورها عن جوانب من إستراتيجيتها لخدمة القضية الوطنية.

1-محاربتها للطرقية:

سعت السلطات الاستعمارية لأول وهلة لها في الجزائر للقضاء على المقوم الأساسي، ألا وهو الدين الإسلامي، إذ يقول الشيخ الإبراهيمي في هذا الشأن: "إن الاستعمار الفرنسي في الجزائر استعمار صليبي النزعة، فهو منذ احتل الجزائر عمل على محور الإسلام لأنه الدين السماوي الذي فيه من القوة ما يستطيع أن يسود العالم... وقد استعمل جميع الوسائل المؤدية إلى ذلك ظاهرة وخفية، سريعة ومتأنية وأوشك أن يبلغ غايته بعد قرن من الزحف، وتصل الأيام والليالي في أعمال المحو.[2]

لذلك شجع الاستعمار الطرق الضالة لإفساد عقيدة الجزائريين وتكسير البنية الدينية وتشجيع الاعتقاد دون الانتقاد، حتى أصبح لكل شيخ مريده المفضل وزاويته المزارة.

والظاهر أن الصراع المحتدم بين المصلحين والطرقيين قد بدأ منذ تأسيسها عن طريق الحرب الصحفية والأفكار الإصلاحية التي يتلقاها الشباب في مدارس الجمعية، إذ أن العلماء المصلحين كانوا

---

[1]-محمود قاسم، الإمام عبد الحميد بن باديس الزعيم الروحي لحرب التحرير الجزائرية، دار المعارف، مصر، 1968، ص 19.

[2]-نبيل أحمد بلاسي، الاتجاه العربي والإسلامي ودوره في تحرير الجزائر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992، ص41.

يحذرون الناس من مغبة الوقوع في حبال الطرقيين، لا على أساس الخلاف في المسائل الدينية فحسب، بل أنها كانت تعتبرهم عملاء للإدارة الاستعمارية وأذنابا لها.[1]

ولذلك فإن جمعية العلماء المسلمين قد اعتبرت محاربه هذه الطرق المنحرفة من أولى واجباتها الإصلاحية، حيث يؤكد الشيخ الإبراهيمي سنة 1935م بأن العلماء المصلحين يحققوا بأن هذه الطرق المبتدعة في الإسلام هي سبب تفرق المسلمين".[2]

والجدير بالذكر أن علماء الجمعية يعتبرون القضاء على الطرقية هو قضاء على كل باطل وضلال، وأنه لا يتم أي إصلاح في كل ميادين الحياة مع وجود هذه الطرق وخرافاتها ومالها من سلطان على الأرواح والأبدان، وإفساد للعقول، وقتل للمواهب.[3]

وفي مقدمة هؤلاء العلماء نجد الشيخ محمد البشير الإبراهيمي الذي حارب الطرقية وشن حرب واسعة على أهل البدعة وأطلق على عوائدهم (الزردة)– أعراس الشيطان، وقد عبر عن ذلك بقوله: "إن الزردة التي تقام في طول العمال الوهرانية وعرضها هو أعراس الشيطان وولائمه وحفلاته ومواسمه، وكل ما يقع فيها من البداية إلى النهاية كله رجس من عمل الشيطان، وكل داع إليها أو معين عليها أو مكثر لسوادها فهو من أعوان الشيطان.[4]

والحق أن الشيخ الإبراهيمي ربط سلوك الشيطان بسلوك الاستعمار، وأنهما أجمعا على إلحاق الضرر وإتلاف كل ما هو جزائري، برغم مجهودات رجال الإصلاح لتفادي ذلك الهدم وخاصة المعنوي منه.

وانطلاقا من أن إستراتيجية ابن باديس من إستراتيجية جمعية العلماء، فقد ظل الشيخ ابن باديس يدافع عن الإسلام ويجاهد في سبيل حمايته من خطر الابتداع، وحماية بلاده مما يدبر لها، إذ لا فرق عنده بين الدين والوطن، فالشيخ ابن باديس لا يفصل في معاركه التي خاضها في هذا السبيل هو ورفاقه العلماء بين الإسلام والجزائر. وكان يرى أن الطريق الأمثل لتحقيق الفوز في هذا المجال هو التعليم، وتربية الأجيال

---

[1]– بوصفصاف، المرجع السابق، ص 201.

[2]– الإبراهيمي، سجل جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ص 54.

[3]– نفسه، ص 55.

[4]– محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، ج2، ط2، (ش و ن ت)، الجزائر، ص 355.

وتثقيف العقول وإذكاء الوعي، وإحياء الضمائر والقلوب لفهم وظيفة الدين الحقيقية التي هي ليست محصورة في تلقين الناس في كيفية ممارسة الشعائر الدينية، وتعليمهم ما يجوز، وما لا يجوز من الأقوال والأفعال فقط.

إنما الوظيفية الحقيقية للدين الإسلامي هي محاربة الجمود الفكري والتدهور الخلقي، والقضاء على روح الخضوع والاستسلام لمخططات الاستعمار التي يبغي من ورائها إفراغ القلوب والعقول من كل ما يشعرها بذاتيتها.[1]

2-الهوية الوطنية:

تعد الجمعية بدون منازع أولى الجمعيات في تاريخ الجزائر المعاصرة التي طالبت باسترجاع الهوية الجزائرية، واستعادة مقوماتها الشخصية الوطنية الضائعة، كي تنمي الوازع المعنوي وتقوي الإحساس الذاتي، لهذا نجد الدين الإسلامي واللغة العربية يحتلان المكانة اللائقة في برنامج الجمعية، فاللغة العربية هي لغة القرآن، وبالتالي لغة الإسلام الذي يدين به الجزائريين، ويتصل بواسطتها الفرد الجزائري بمنابع الإسلام في القران والحديث والفقه، وغيرها من التراث الفكري والروحي للإسلام.[2]

وهكذا فاللغة العربية التي أقصاها الاستعمار من ميدان التعليم والتدريب والتدوين في الإدارة، وحتى من لغة التخاطب والمعاملات، فإن زمن الجمعية كان بداية نهاية التهميش للغة العربية، وأصبحت رسمية عندها، بل طالبت الإدارة الفرنسية بأن ترفع عنها الإجراءات التعسفية وتجعلها لغة رسمية، وبذلك فقد أحيت الجمعية اللغة العربية التي كادت أن تموت.

والظاهر أن الاستعمار الفرنسي تفطن لخطورة عمل الجمعية واهتماماتها اللغوية، خاصة وأن اللغة العربية تمثل مقوما أساسيا من الشخصية الجزائرية لأنه لغة جنس وقومية ودين في وقت واحد، لهذا حاول

[1]- محمد الصالح رمضان، فضيل عبد القادر، إمام الجزائر عبد الحميد بن باديس، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 1998، ص 65.

[2]- رابح تركي، المرجع السابق، ص 52.

الاحتلال الفرنسي أن يقضي عليها بكل الوسائل المتاحة له كي يقضي على الشخصية الجزائرية، وبذلك يتمكن من ابتلاع الجزائر في كيانه الخاص.[1]

وفي هذا السياق كان قرار 1938م الذي أصدره وزير الداخلية الفرنسي، والقاضي بضرب اللغة العربية وخنق صوت المعلمين، وكان هذا القرار جائرا في حق الجزائريين.

وقد رد الشيخ ابن باديس عن هذا القرار الفرنسي ردا عنيفا (8 مارس 1938م) سواء في خطبه بالمساجد أو في كتاباته الصحفية، واعتبر ذلك محنة للسان العربي، وكتب يقول: "يا لله والإسلام والعربية في الجزائر، كل من يعلم بلا رخصة يغرم ثم يغرم ويسجن، لما رأوا تصميم الأمة على تعلم قراءتها ودينها ولغة دينها، واستبسال كثير من المعلمين في سبيل القيام بواجبهم نحو الدين والقرآن واستمرارهم على التعليم رغم التهديد والوعيد ورغم الزجر والتغريم لما رأوا هذا كله سعوا سعيهم وبذلوا جهدهم حتى استصدروا هذا القانون، قانون العقاب الرهيب.[2]

وبهذا اعتبر الشيخ بن باديس قرار 08 مارس 1938م، هو ضرب العقيدة الإسلامية نفسها، ولأن عامل اللغة العربية يعتبر من الدعائم الأساسية في فهم الإسلام والحفاظ عليه، والتفقه في الدين دون صعوبة أو عناء، ولهذا كانت العربية من الأهداف المسطرة في الخطاب الدعوي الوحدوي للجمعية، وأنها لم تجعل من عنصر اللغة البعد العرقي وإنما جعلت من العربية حافز الحصانة وصمام الأمان والتحدي ضد سياسة التغريب والإدماج الفرنسية، ومن ثمة تتمكن من خدمة التواصل والترابط الحضاري العربي الإسلامي، حتى يقول ابن باديس في هذا الشأن: "ليست العربية بأحدكم من أب ولا أم وانما هي اللسان، فمن تكلم العربية فهو عربي.[3]

وبالرغم من كل الإجراءات الفرنسية في نشاطات جمعية العلماء تواصلت بأوسع من الهياكل التعليمية وطعمت العربية وارست المدرسة الحديثة واستعانتها بالمناهج العصرية، كل هذا زاد من قلق الادارة الفرنسية،

---

[1]– رابح تركي، المرجع نفسه، ص 54.

[2]– محمد الميلي، ابن باديس وعروبة الجزائر، ط2، (ش و ن ت)، الجزائر، 1980، ص 150.

[3]– محمد الميلي، المرجع السابق، ص 151.

المحاضرة الثالثة عشر: الحركة الوطنية الجزائرية 1-التيار الإصلاحي – جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1954م

ووصل بها الحد في اصدار مرسوم جديد في نوفمبر 1944 والقاضي بغلق المدارس الحرة، وإلحاق قوانين جديدة تعسفية ضد المعلمين اجبارية تدريس اللغة الفرنسية اي جانب اللغة العربية. [1]

لكن هذا القرار مثلما وجد من يصوغه، فانه لقي من يعارضه، وتمثل ذلك في رجال الدين الأحرار وعلى رأسهم الشيخ الطيب العقبي الذي عارض هذا القرار بشدة و أرسل رسالة مؤرخة في 20توفمبر 1945م إلى مدير الشؤون الأهلية يطلب منه فيها بالتراجع عن قرار نوفمبر 19474م لأنه لا يخدم الجزائريين، حيث ذهب إلى أن هذا القانون جاء لضرب الحركة التعليمية والإصلاحية في الجزائر قاطبة بقوله: "... بأن المسلمين ليسوا متحملين مسؤولية هذه الغلطة الفادحة... وكيف يمكن أن نطلب من المسلمين وجوب معرفة اللغة الفرنسية دون أن تكون أبواب المكاتب مفتوحة على مصرعيها أمام الجميع دون أي ميز أو إجحاف".[2]

وبهذا تكون جمعية العلماء المسلمين قد أخذت على عاتقها مهمة نشر اللغة العربية وترقية تعليمها، لذلك عملت على إنجاز العديد من المنشآت والهياكل التعليمية.[3]

وقد كانت اللغة العربية هي المادة الأساسية التي ركزت عليها مدارس الجمعية باعتبارها المدخل الذي لابد منه لتربية الأجيال، لذلك لم يكن الهدف من تعليم اللغة العربية هو تمكين الأجيال الصاعدة من معرفة لغتها، وامتلاك القدرة على استخدامها فقط، ولكن كانت هناك أهداف أخرى نذكر منها:

- تمكين المعلمين من الاطلاع على تاريخهم وتراثهم وفهم دينهم وقرآنهم.
- غرس حب العربية في نفس المتعلمين، وجعلهم يحسون بأنها جزء من كيانهم ورمز معبر عن شخصيتهم.
- اعتماد النصوص اللغوية النثرية والشعرية مصدرا حيا لتربية أفكارهم وتهذيب أذواقهم وبناء وجدانهم، وبث الروح الوطنية في نفوسهم.

---

[1]– أحمد مريوش، المقال السابق، مجلة الرؤية، العدد الثاني، ص 121.

[2]– نفسه، 122.

[3]– الصالح رمضان، المرجع السابق، ص 85.

- ترقية أساليب تعليم اللغة العربية وتطوير مضامينها بتخليصها من المناهج المتحجرة والطرائق العميقة التي كانت سائدة حتى ذلك الوقت.[1]

من خلال هذه الأهداف يتضح لنا أن تعليم اللغة العربية لم يكن مقصودا لذاته، وإنما كانت وراءه دوافع ودواعي كثيرة أفصح عنها الشيخ ابن باديس في قوله: "... وإذا كنا نصرف أكثر جهدنا للتعليم العربي فذلك لأن اللغة العربية هي لغة الدين الذي هو أساس حبنا ومنبع سعادتنا، لأنها هي اللغة المهملة بين أبنائها، المحرومة من ميزانية بلدها المطاردة في مقر دارها المغلقة مدارسها...". [2]

لذلك فجهود جمعية العلماء من جهود رجالاتها الذين قدموا ببسالة واجبهم نحو اللغة العربية، بالرغم من كل العراقيل التي كانت تصنعها السلطات الفرنسية أمامها، غير أنها لم تثنهم عن عزمهم، بل زادتهم قوة لأنهم تأكدوا أن عملهم أصبح يخيف الحكام ويقلقهم، وهذا دليل على أنهم في الاتجاه السليم، وبهذه المجهودات الكبيرة تكون جمعية العلماء المسلمين قد حافظت على ماضي وحاضر ومستقبل الجزائر.

إحياء التاريخ الوطني:

من منطلق أن التاريخ هو ذاكرة الأمم، فإن الاستعمار الفرنسي في الجزائر عمل بكل ما في وسعه لتحريف وتزييف ما في الأمة الجزائرية، إلا أن محاولات الهدم الاستعمارية لم تكن خفية عن برنامج جمعية العلماء المسلمين، لذلك سعت الجمعية وسعت إلى إحياء الذاكرة الجزائرية، بل وغرست في نفوس الجزائريين الهمم وتدعي عن ذلك العلامة ابن باديس في محاضرة له بعنوان: "الشعب الجزائري لن يموت"، ومما جاء في قوله: "إننا شعب خالد ككثير من الشعوب، وإنما علينا أن نعرف تاريخنا، ومن عرف تاريخه جدير بأن يتخذ لنفسه منزلة لاحقة به في هذا الوجود، ولا رابطة تربط ماضينا المجيد بحاضرنا الأغر والمستقبل السعيد إلا هذا الحبل المتين: اللغة العربية لغة الدين، لغة الجنس، لغة القومية، لغة الوطنية المغروسة".[(3)]

---

[1]- محمد الصالح رمضان، المرجع السابق، ص 87.

[2]- البصائر، السنة 03، العدد 136، شعبان 1357هـ/أكتوبر 1938م.

[3]- جريدة البصائر، عدد 171، السنة الرابعة، 22 جوان 1939.

المحاضرة الثالثة عشر: الحركة الوطنية الجزائرية 1-التيار الإصلاحي – جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1954م

وهكذا فقد نبذت جمعية العلماء فكرة الانقسامات الجهوية ووضعت برنامجا أكاديميا لإحياء ذاكرة الأمة، وتمثل ذلك في إرساء أول مدرسة جزائرية لكتابة التاريخ الوطني عبر العصور، وقد تزعم هذه المدرسة الشيخ مبارك الميلي بعد شروعه في جمع المادة وتأليف كتاب: تاريخ الجزائر القديم والحديث.

وكبقية المقومات الأساسية للشخصية الجزائرية تعرضت الإدارة الفرنسية إلى هذا المقوم بأسلوب غاية في العنف والحقد، حيث رفضت تعليم تاريخ الجزائر في ظل العروبة والإسلام لأبناء الجزائر في المدارس الفرنسية التابعة لإدارة الاحتلال إلا في نطاق محدود للغاية، إضافة إلى تشويه القدر القليل الذي يسمح إدارة التعليم التابعة للاحتلال بتدريسه لأبناء الجزائر، حتى يخدم أهداف الاحتلال في محاولة مسخ الشخصية الوطنية للجزائر. [1]

ونتيجة لهذه السياسة التعسفية فقد عملت الجمعية على التحايل في تدريس التاريخ لطلبة الجزائر تحت عناوين مختلفة مثل "دراسة المواريث"، ودراسة تاريخ الإسلام أو تاريخ التشريع"، أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد أعلنت الجمعية بتدريس تاريخ بلادها، وعلى نطاق واسع في معاهدها التعليمية، وأدى ذلك إلى إحياء تاريخ الجزائر بواسطة عدد من رجال حركة التعليم الحر لتذكير الأجيال الجزائرية الحاضرة بماضيها الخليد. [2]

وبذلك فإن اهتمام جمعية العلماء المسلمين بتدريس وتلقين التاريخ الإسلامي كان إيمانا منها أن معرفة الأمة لتاريخها سيمكنها من استعادة كل مقوماتها الحضارية عبر التاريخ، وبالتالي يتسنى لها المطالبة بحقوقها كاملة. [3]

---

[1]– رابح تركي، المرجع السابق، ص 333.

[2]– بلاسي، الاتجاه العربي، ص 42.

[3]– مريوش، المقال السابق، الرؤية، ص 125.

المحاضرة الثالثة عشر: الحركة الوطنية الجزائرية 1-التيار الإصلاحي – جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1954م

تحقيق الوحدة الوطنية:

إن الأمر الملفت للانتباه حول الحركة الاستعمارية الفرنسية هي ظاهرة فرق تسد وسط الأمة الواحدة كي يتسنى لها السيطرة والتحكم فيها أكثر، وشجعت فكرة الجهوية والقبلية والعروشية، وإثارة الفتن والمشاكل بين أفراد الأمة الواحدة، ولذلك نصت المشايخ والقادة والباشات لتطبيق أوامرها. [1]

لهذا نجد الدارس لنشاطات جمعية العلماء المسلمين يجدها قد غطت أكبر عدد ممكن من مناطق الوطن، وتجنبت قدر الإمكان خصوصا مع بداية تأسيسها الدخول في المهاترات والصراعات الهامشية التي لا تخدم المصلحة الوطنية التي سطرتها الجمعية، وهي: وحدة الرأي والوطن والمصير.

لذلك حاول الاستعمار الفرنسي ضرب البنية الجزائرية في الصميم، وذلك بالتفريق بين العرب والأمازيغ، وتطبيق سياسة فرق تسد، اعتقادا منهم أن البربر أكثر قابلية للاندماج وأن إسلامهم سطحي، وهم أعداء فطريين للعربية، إلا أن هذا لم يحدث، لأن أبناء الأمازيغ أنفسهم قد تفطنوا لهذه السياسة، ووقفوا ضدها بالمرصاد، وعلى لسان الشيخ ابن باديس يقول: "ما جمعته يد الله لا تفرقه يد الشيطان".

فالوحدة الوطنية للشعب الجزائري في نظر الشيخ ابن باديس من الحقائق الثابتة ثبات الجبال الراسيات، هيهات أن تنال منها محاولات المستعمرين والمنحرفين، أليس هو الذي قال: "لمن أعيش؟ أعيش للإسلام والجزائر..". [2]

كما أن الشيخ محمد البشير الإبراهيمي فقد حاول هو بدوره أن يكشف عن الدسائس الاستعمارية التي سطرت لتمزيق الوحدة الوطنية والوحدة الفكرية، ودعا الشيخ إلى ضرورة تفاعل الشعب الجزائري مع بعضه البعض، وتناسي الأحقاد والخلافات والانصهار في بوتقة واحدة بدلا من انتهاج لسياسة التآكل الداخلي التي تحبذها فرنسا وبعض أعيانها. [3]

---

[1]- نفسه، ص 126.

[2]- الشهاب، الجزء 11، المجلد 11، ذي القعدة 1354هـ/فيفري 1936م.

[3]- مريوش، الرؤية، ص 127.

المحاضرة الثالثة عشر: الحركة الوطنية الجزائرية 1-التيار الإصلاحي – جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1954م

ولأن جمعية العلماء عموما تدافع عن الوطن ووحدته، كان لابد لها من أن تعمل لإخراج البلاد من حالة اليأس والتذمر التي يرجع أساسها إلى القوانين الاستثنائية المسلطة على الجزائريين، وكذلك البحث عن الوسائل التي تتيح للعلماء والتنظيمات والهيئات التعبير عن مشاعرهم وأحاسيسهم وأفكارهم اتجاه الوطن، وهذا لا يكون إلا بتكتلها وائتلافها جميعها كما يذكر الشيخ ابن باديس: "أن المرجع في مسائل الأمة هو الأمة، والواسطة لذلك هي المؤتمرات".[1]

الأحزاب السياسية:

منذ تأسيس جمعية العلماء المسلمين وهي غير متفتحة على الأحزاب الأخرى، لأنها كانت منشغلة ببناء هياكلها وإرساء أسسها، وقد أوضح الشيخ الإبراهيمي أن المطالب التي تبنتها الجمعية هي مطالب وطنية لم تألفها فرنسا، وذلك بقوله: "قامت الجمعية تعمل لإصلاح الإسلام بين المسلمين، والمطالبة بحقوقه المغصوبة، وبحرية لغته المسلوبة، وسمع الاستعمار لأول مرة في حياته بهذه الديار نغمة جديدة لم تألفها أّناه، ندعو إلى الحق في قوة ونطالب بإنصاف في منطق".[2]

ويعد المؤتمر الإسلامي 1936م، أول لقاء رسمي للجمعية مع الأحزاب باستثناء النجم، حيث كانت مشاركتها صائبة في الصميم، حيث قال الشيخ ابن باديس: "لا يمكن أن نمثل الأمة إلا بالرجوع إلى الأمة"، وكان الغرض من المؤتمر هو جمع الآراء حول مستقبل الجزائر والخروج من المؤتمر بمطالب تضبط مصير المسلمين الجزائريين.

كما كان للجمعية موقف وحدوي دليل على إلتفافها بالأحزاب السياسية الأخرى في الجزائر، بدافع واحد هو حب الوطن والعمل على توصيل قضيته إلى كل العالم، ومشاركتها في إثراء البيان الجزائري الصادر في فبراير 1943م، بعد نزول الحلفاء بالجزائر لتحميلهم المسؤولية الكاملة حول حرية تقرير مصير الشعوب التي رفعوها ولذلك فقد لعب فرحات فباس والعلماء الدور الهام في إيصال هذه المطالب إلى الحلفاء.[3]

---

[1]- نفسه، ص 128.

[2]- الإبراهيمي، عيون البصائر، ص 22.

[3]- فرحات عباس، ليل الاستعمار، ص 167.

المحاضرة الثالثة عشر: الحركة الوطنية الجزائرية 1-التيار الإصلاحي – جمعية العلماء المسلمين الجزائريين 1931-1954م

ونظرا للموقف السلبي الذي وقفته فرنسا وحلفائها من مطالب البيان أثره الفعال على تطور مواقف الجمعية اتجاه الإدارة الفرنسية لذلك فقد رفضت الجمعية برئاسة الشيخ الإبراهيمي مرسوم ديغول الصادر في 07 مارس 1944م، ونفس الموقف اتخذه الشيخ الطيب العقبي، لأن المرسوم قد= وسع من دائرة التجنس دون خدمة المطالب الجزائرية. [1]

وبعد الحرب العالمية الثانية، ازداد موقف الجمعية صمودا، حيث3 بقيت رافضة لجميع الإصلاحات الفرنسية الترقيعية التي انتهجتها السلطات الفرنسية 1954/1945م. بالرغم من أنها لم تعلن صراحة عن ذلك كي تحافظ على وجودها بل أصبحت الجمعية وكأنها مؤهلة للعمل لفكرة العصيان المدني.

ولذلك نجد الإدارة الفرنسية تتهم العلماء أنهم كانوا وراء أحداث الثامن ماي 1945م، واعتبرت لجنة التحقيق بعد الأحداث أن دور العلماء كان بطريقة غير مباشرة في تكوين خميرة الأحداث، حيث أن العلماء كانوا يبثونه دعايتهم في المدارس وينشدونها في أناشيدهم، وحتى في مناشيرهم ومحاضراتهم، وقد بلغ التأثير إلى درجة أن أصبح التلاميذ الجزائريون يفضلون التخلي ومقاطعة المدرسة الفرنسية، ويلتحقون بمدارس الجمعية. [2]

والظاهر أن ارتباط الجمعية بالأحزاب الوطنية ازداد أكثر، فبعد إصدار قانون الجزائر في 20 سبتمبر 1947م، عارضت الجمعية كغيرها من التشكيلات الأخرى، وتعتبر ذلك بداية جديدة في تحولها السياسي.

وفي الخامس من شهر أوت 1951م، تأسست لجنة الدفاع عن الحرية واحترامها، تمخض ذلك عن إجراء سلسلة من اللقاءات بين جمعية العلماء المسلمين برئاسة خير الدين والعربي التبسي وطرف الانتصاريين بقيادة مزغنة ومصطفى فروخي، والبيانيين الذين مثلهم أحمد فرانسيس وقدور ساطور والشيوعيين الذين مثلهم أحمد محمودي وبول كاباليرو، وأجمعوا في الأخير على إلغاء الانتخابات التشريعية المزعومة واحترام حرية الانتخابات، والحريات الأساسية

---

[1]– أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج 3، ص 242.

[2]– نفسه، ص 278.

المحاضرة الرابع عشر

أحداث ماي 1945 م من المظاهرات السلمية الى المجازر الدموية

المحاضرة الرابع عشر: أحداث ماي 1945 م من المظاهرات السلمية الى المجازر الدموية

تمهيد:

تمثل أحداث الثامن من ماي 1945 م بالجزائر، نقطة تحول حاسمة في تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية، ولقد عكست هذه الأحداث مدى تمسك الشعب الجزائري بوطنه ومبادئه وطموحاته للحرية وآماله في بعث جزائر حرة مستقلة، وتحول مسار الكفاح السياسي نحو الكفاح المسلح أي عن طريق العنف الثوري، إقتناعا بفكرة أن ما أخذ بالقوة لا يمكن أن يسترد إلا بالقوة، ومن هذا المنطلق، فإن ما حدث في الثامن من ماي 1945 م هو انتفاضة من الشعب الجزائري، طالب من خلالها فرنسا الوفاء بوعودها التي قدمتها للجزائريين، خاصة بعد الإنتصار على دول المحور وإسدال ستار الحرب العالمية الثانية.

1- التطورات الدولية والمحلية التي مهدت لأحداث ماي 1945 م:

- **الدولية:** كان الوضع الدولي عشية انتهاء الحرب العالمية الثانية يعيش حلقة جديدة من العلاقات الدولية، بعد ان ارتسمت معالم جديدة للسياسة الدولية التي أفرزتها جبهات الحرب العالمية الثانية، والجنوح نحو الحلول السلمية لمعالجة القضايا الدولية بدل الحروب التي ألحقت ضررا كبيرا بالمعمورة، ومن جملة التطورات السياسية نذكر:

- انهزام الفرنسيين أمام الإجتياح الألماني جوان 1940 م اهتزاز هيبة فرنسا، مما ساهم في ضعف سلطانها وعودة الأمل إلى نفوس الجزائريين.
- الإعلان على الميثاق الأطلسي في أوت 1941م والذي نص في مادته الثالثة على حق الشعوب في تقرير مصيرها.
- نزول الحلفاء على شمال إفريقيا 08 نوفمبر 1942 م وأثره على الحركة الوطنية في اغتنام هذه الفرصة والاستفادة من الظروف الدولية، وطرح مطالب الشعب الجزائري على ممثلي الحلفاء والسلطات المحلية الفرنسية بالجزائر.[1]

[1]- نصرالدين سعيدوني: الجزائر منطلقات وآفاق "مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب، بيروت، 2000م، ص 123.

المحاضرة الرابع عشر: أحداث ماي 1945 م من المظاهرات السلمية الى المجازر الدموية

- الإعلان عن ميلاد الجامعة العربية في القاهرة في 22 مارس 1945م، والذي أعطى نفسا جديدا لحركة التحرر.
- انهيار جيوش هتلر في أفريل 1945 م، واجتماع الحلفاء في مدينة سان فرانسيسكو لتأسيس منظمة الأمم المتحدة خلفا لعصبة الأمم.

- المحلية:

محاولة القوى السياسية التي كانت تتصدر الساحة الوطنية اغتنام الفرصة والاستفادة من الظروف الدولية الراهنة،فقدم فرحات عباس بتاريخ 22ديسمبر 1942 م بيانا في شكل مذكرة الى الحكومة العامة الفرنسية بالجزائر، وممثلي الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وتضمن البيان بأن تكون الجزائر معنية بحق تقرير المصير الذي نادى به الحلفاء، غير أن هذه الأطراف تجاهلت البيان، وتحفظت عنه،وكرد فعل على هذا التجاهل فوضت الحركات السياسية الجزائرية فرحات عباس لتحرير بيان جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري في فيفري 1943م وعرفت ببيان الشعب الجزائري، وسلمت نسخ منه إلى كل من ممثلي الحكومة الفرنسية المؤقتة، وإلى ممثلي الحلفاء بالجزائر[1].

اعتماد فرنسا سياسة كسب الوقت، خاصة بعد زيارة شارل ديغول DeGaulle قسنطينة في 12 سبتمبر1943م وإطلاقه برنامج إصلاحات، حيث عين الجنرال " كاترو" Catroux حاكما عاما للجزائر خلفا لبريتون، حيث كانت الإصلاحات شكلية وهمية في أساسها، واعتبر كاترو البيان الجزائري عاصفة يجب وقفها مهما كان الثمن.

التطور الإيديولوجي الذي أبداه فرحات عباس تجاه القضية الوطنية، والذي يعد تطورا ايجابيا بعد ميلاد حركة أحباب البيان والحرية في14 مارس 1944م،والتي انبثقت عن الاجتماع الذي انعقد في سطيف بين كل من فرحات عباس ومصالي الحاج والشيخ البشير الإبراهيمي وموريس لابور من الحزب الشيوعي، حيث تحاوروا في كيفية وضع استراتيجية مشتركة واتخاد موقفا موحدا بالنسبة للقضايا التي تهم مصير البلاد، وفي هذا الاجتماع اتفقوا على إصدار وثيقة مشتركة تعبر عن إرادتهم القوية لتأسيس دولة جزائرية

[1]– بشير خلدون: عناصر حول حوادث 08 ماي 1945م، مجلة معالم، العدد 04، جمعية التاريخ والمعالم الأثرية، قالمة، الجزائر ،1990م، ص 16.

[1]، وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على مدى تقرب فرحات عباس من الصف الوطني بعدما كان سابقا يناضل مع دعاة الإلحاق الإندماج برفقة فيدرالية النواب[2].

والظاهر أن هذه حركة أحباب البيان والحرية انتشرت سريعا في القطر الجزائري، حيث بلغت 164 فرعا ووصل عدد المنخرطين إلى 500000 منخرطا.

سعى المناضلون في الحركة على نشر الوعي الوطني بين أوساط الشعب الجزائري، وهذه الحالة النفسية التي سادت بين الجماهير وصفها فرحات عباس بقوله: " لقد كانت الجماهير الجزائرية تلتهب وطنية، وتتقد حماسا، مصممة العزم على التطلع إلى حياة أفضل" [3].

إن هذه الموجة المتصاعدة من الوعي الوطني التحرري لدى الجزائريين قد أحدثتها الحركة الوطنية ودعتهم إلى احتضان القضية الوطنية، حيث انتشرت الصحف السرية والملصقات تدعو في مجملها إلى التعبئة ضد الاستعمار، ومن أبرزه المنشور الذي ألصق في شهر فيفري 1945م على جدران العاصمة وبعض المدن الجزائرية، ومن أهم ما جاء فيه:" أيها الإخوة المسلمون إن حياة بلدكم في خطر، فالاستعمار قد خربها ماديا ومعنويا، إن الشعب الجزائري لم يتمتع بالحضارة لوجود المستعمر الفرنسي، فاللغة العربية مضطهدة منذ الاحتلال، والإسلام محل السخرية، وأن كرامتنا لا يضمن لها الإحترام إلا في إطار حكومة جزائرية، تقوم على سيادة الشعب الجزائري، وترفض أي سيادة أجنبية، ومن أجل ا مات إخوانكم في الزنازن وهم يعانون في السجون والمحتشدات"[4] فهي تدعو إلى رفض الاستعمار والمطالبة بالاستقلال، مما يدل على متابعة الجزائريين للنشاط السياسي رغم ظروف الحضر.

---

[1]–عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 237.

[2]–إن ميلاد فيدرالية المنتخبين المسلمين الجزائريين بالعاصمة سنة 1927م، وكان هدفها الدفاع عن مصالح النواب المنخبين الذين ظلوا مرتبطين بالإدارة الفرنسية للمزيد أنظر:

Claude Collot-Jean Robert Henry. le mouvement national Algerien Texte 1912/1954.2ed.office des publications universitaires.1977 .p 39.

[3]–فرحات عباس: ليل الإستعمار، ترجمة أبو بكر رحال، دار القصبة، 2005، ص104.

[4]–عبد الكريم بوالصفصاف: تحولات أساسية في الحركة الوطنية 1945 –1954م، مجلة سيرتا، العدد05، قسنطينة، الجزائر، 1981م، ص 28.

المحاضرة الرابع عشر: أحداث ماي 1945 م من المظاهرات السلمية الى المجازر الدموية

تمركز نشاط الأمين دباغيين أحد الأقطاب الفاعلين في حزب الشعب في منطقة العلمة، وفتحه لعيادته الطبية وتفعيل العقل المباشر الذي اعتمدته الأحزاب السياسية منها البيان والجمعية في 04 أفريل 1945م وذلك من خلال إحياء الذكرى الخامسة لوفاة الشخ عبد الحميد بن باديس، ومقابلته للزعيم مصالي الحاج في أفريل 1945 م في معتقله بقصر الشلالة حسب رواية دباغين، وكانت حيثيات المقابلة حول إشعال فتيل الثورة، وموافقة مصالي الحاج على تعيين المسؤولين الذين يتولوا قيادة المناطق وهم كالآتي: منطقة العاصمة وما جاورها يتولى أمرها محمد بلوزداد، ومنطقة الأربعاء وضواحيها يتولاها أحمد بودة، ومنطق القبائل تسند إلى علي حليت، ومنطقة الشرق الجزائري تسند إلى كل من الشاذلي المكي ومسعود بوقدوم، أما الغرب الجزائري فيتولاها كل من محفوظي وبوتليليس، أما القيادة المركزية تحت رعاية الأمين دباغين[1]،إلا أن السلطات الفرنسية كشفت سرها، ونقل مصالي إلى مدينة المنيعة بالصحراء.

ويبقى الجناح الثوري لا يثق في السياسة الفرنسية ولا يرى أن انتصار الحلفاء في الحرب العالمية هو انتصار القضية الوطنية .

فالجو كان يتسم بالتوتر الزائد بين الجزائري والفرنسي في أغلب المدن الجزائرية، وزيادة الوعي الوطني والحس السياسي حتى بين الأطفال في المدارس الفرنسية، ففي إحدى بلديات منطقة سطيف كتب أحد المعلمين جملة على السبورة جاء فيها:" إنني فرنسي، وفرنسا وطني، فكتب التلاميذ الجزائريون عبارة بديلة قال فيها: إنني جزائري والجزائر وطني"[2].

وعشية نهاية الحرب العالمية الثانية كانت الجزائر تعيش أوضاعا إقتصادية وإجتماعية مزرية للغاية، نتيجة للسياسة الإستعمارية الإقتصادية المفروضة على الجزائريين جراء الحرب من جهة، ومن جهة أخرى تفشي الفقر والمجاعة التي إنتشرت بسرعة في الجزائر، ومما زاد الوضع سوءا و تدهورا هو انقطاع التموين لظروف الحرب بعدما استندت احتياطات السنوات السابقة من المواد الإستهلاكية لاسيما الحبوب، وتوجيهها

---

[1]– العربي الزبيري: الزعيم الكبير وصغار الزعماء، جريدة الشروق، الموافق ل5 أفريل 2007م.

[2]–جمال قنان: قضايا ودراسات في قضايا التاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994م، ص200.

لتغطية الحرب العالمية الثانية، هذا مازاد من شقاء الجزائريين ودفعت بهم نحو المجاعة، خاصة بعد استمرار حالة الجفاف[1].

2-الإحتفالية باليوم العالمي للشغل:

قررت الأحزاب السياسية والجمعيات الوطنية تنظيم مسيرة سلمية احتفالا بعيد العمال، ومن بين من دعا لهذه المسيرة حزب الشعب وكذلك أحباب البيان والحرية و الكونفدرالية العامة للعمال، حيث تظاهر الشعب الجزائري يوم أول ماي1945م انطلاقا من ساحة الشهداء باتجاه البريد المركزي، وقد شارك بالموكب أكثر من20ألف مشارك بحسب ما ذكرته بعض الدراسات التاريخية[2]، حيث كان المتظاهرون يرفعون الرايات التي كتب عليها يسقط الاستعمار، تسقط الإمبريالية، تحيا الجزائر حرة مستقلة، تأسيس جزائر ذات سيادة[3]، إلا ان الشرطة الفرنسية قامت بإطلاق النار على المتظاهرين في المسيرة السلمية، وسقوط أول ضحية من المتظاهرين، ومنعها من المشاركة في هذا الاحتفال السنوي بعيد العمال، والتي عبرت عن إرادة الشعب الجزائري، ورغبته في التضحية من أجل الوطن، بالمقابل كان يوما مرعبا بالنسبة للمعمرين الذين طالبوا السلطات الفرنسية باتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الحركة الوطنية الجزائرية.

وبعد انتشار خبر الحادثة، توسعت المظاهرات وعمت العديد من المدن الجزائرية، كالأطلس البليدي ومنطقة متيجة، وقسنطينة وسطيف، ووهران، وتلمسان، وبجاية وقالمة، سوق أهراس، خنشلة وباتنة وغيرها من المدن الأخرى.

3-بداية الأحداث وتوسعها بمدينة سطيف 08 ماي 1945 م:

ما وقع في الفاتح من ماي من مظاهرات بالجزائر العاصمة، لاسيما معركة رفع العلم الوطني، وتعالي الهتافات المنادية بحياة الجزائر الحرة المستقلة، وسقوط الإستعمار، دليل واضح على انتشار الوعي الوطني لدى غالبية الجماهير الجزائرية، وقد تميز هذا التيقظ الوطني بنوع من الهيجان السياسي والإستعداد لتبني أي موقف يتجاوز أو يعبر عن طموحات الشعب الجزائري[4] وفي الثامن من ماي1945م نظمت

[1]-نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص125.

[2]-علي تابليت: من جرائم الإحتلال الفرنسي في الجزائر: المذابح8 ماي1945م، مجلة الذاكرة، العدد 2 ،1995، ص55.

[3]-إبراهيم العسكري: لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، 1989م، ص65.

[4]-نصر الدين سعيدوني، المرجع السابق، ص131.

مظاهرات عمت التراب الوطني، وتركزت الحوادث بمدينة سطيف للعوامل التي ذكرناها آنفا، فضلا عن كونها تقع في مفترق الطرق بين قسنطينة والعاصمة، وفي نواحيها كان ينشط فرحات عباس والشيخ محمد البشير الإبراهيمي، وفيها ولدت حركة أحباب البيان والحرية سنة 1944م، هذا ما جعل المدينة أن تكون مسرحا للأحداث المأساوية، فالمظاهرات في سطيف تميزت بالتصدي والمواجهة.

صادف يوم 8 ماي 1945م يوم الثلاثاء، والذي كان يوم سوق أسبوعي، وقد جعل منه المنظمين يوم التظاهر والخروج الى الشوارع سلميا احتفاء بفوز الحلفاء على دول المحور وانتصارهم على النازية والفاشية، وتذكير فرنسا بوعودها، وبترخيص من السلطة الفرنسية عن طريق الوالي لسطراد كاربونال، وحسب ما ذكره فرحات عباس أن كاربونال قد أخبر الدكتور سعدان في أفريل 1945م أنه ستقع اضطرابات، وفي الوقت القريب سيحل على إثرها حزب عتيد[1].

تجمع أكثر من 15آلاف شخص من جموع الشباب والشيوخ من الفلاحين والتجار بمدينة سطيف، وانطلقت من أمام المسجد العتيق بالقرب من محطة القطار، وكان يترأس المسيرة فرقة الكشافة الإسلامية، وهي ترفع العلم الوطني حاملة جملة من الشعارات التي كتبت عليها " تحيا الجزائر" "يسقط الإستعمار" "الديمقراطية للجميع أطلقوا سراح قادتنا المسجونين" "من أجل تأسيس مجلس جزائري"، كل هذه الشعارات تحمال مدلولات وطنية، كما كان المتظاهرون ينشدون أناشيد الحرية والإستقلال منها ياشباب حيو الشمال الإفريقي، ومن جبالنا طلع صوت الأحرار ينادينا للإستقلال، وغيرها من القصائد التي كانت تلقن للشباب الجزائري في مدارس جمعية العلماء وحزب الشعب.

كان في مقدمة المسيرة السلمية الكشاف بوزيد شعال، وبعد أن جابت المسيرة ألف متر رفع هذا الشاب العلم بالأخضر والأبيض ذو الهلال الأحمر، ولم تتدخل الشرطة التي كانت تحيط بالمتظاهرين حتى وصلوا الى قلب مدينة سطيف، وبالضبط امام مقهى فرنسا، حيث ظهر محافظ الشرطة مندفعا باتجاه حامل العلم لينزعه وحاول من يد الكشاف بوزيد شعال هذا الاخير الذي كان يتصدر الصفوف الأولى للمظاهرات، الذي مانع ذلك بشدة فقام أحد رجال الشرطة بإطلاق النار عليه، فانفلتت الأحداث، ولقد كان متوقعا أن يكون الرد الفرنسي متعسفا ومجحفا في حق المظاهرات السلمية، حيث تحولت إلى اشتباكات دموية، لم يجد الجزائريون من وسائل الدفاع عن أنفسهم سوى بعض الأدوات البسيطة والعصي، وأكثر ما أغضب الجزائريين

[1]– فرحات عباس، المصدر السابق، ص114.

هو استعمال الذخيرة الحربية ضد العزل، وتكالب اللفيف الأجنبي لضرب الجزائريين تحت قيادة الجنرال دوفال والكولونيل بورديلة، وصمم الجميع على تدمير القرى والمداشر وكان شعارهم " الموت للعرب"[1]، الأمر الذي زاد في حماسة الجزائريين واتحادهم، فاستهدفوا البنايات الرسمية ومقرات الدرك وقباضات الضرائب، وهاجم الفلاحون الأبراج والثكنات واستولوا على الأسلحة وأحرقوا مزارع المعمرين.

والظاهر أن فرنسا استعملت جميع قوتها البرية والجوية والبحرية من أجل إطفاء لهيب المقاومة التي توسعت وانتشرت إلى الكثير من المدن والقرى والمداشر في مناطق عديدة من التراب الوطني وعلى سبيل المثال لا الحصر خراطة وقالمة وجيجل وقسنطينة وغيرها، لاسيما أن الرقعة الجغرافية للمظاهرات قد توسعت ووصلت حتى الصحراء، كلها مشبعة بالروح الوطنية وفكر الثورة، لذلك كانت المأساة ضخمة وكبيرة جدا.

وفي هذا السياق كشف أحد قادة حزب الشعب حسين الأحول تلك المأساة من خلال مذكرة بعث بها الحزب إلى هيئة الأمم المتحدة في 12 أوت 1950م جاء فيها: " وفي 8 مايو 1945م بينما كان العالم بأسره يحتفل بيوم الهدنة والانتصار على الهتلرية أراد الشعب الجزائري أن يعبر عن أمله في أن يرى تضحياته تحضى بالاعتبار وأن يتمكن من تحقيق مطالبه القومية ولكن الجيوش الفرنسية المكلفة بحفظ الأمن والاستقرار انضمت مع الأسف للفرق الفرنسية المسلحة وأحدثت مجزرة كان ضحيتها 45 ألف نسمة، فكانت أبطال الفرقة السابعة من الرماة الجزائريين الذين عادوا مكللين بالنصر من ميادين القتال بإفريقيا وأوروبا يجدون ديارهم مهدمة، وحقولهم مدمرة، ونساءهم مهتوكة الأعراض، وأهليهم مقتولين بالرصاص".[2]

كما كشف الشيخ محمد البشير الإبراهيمي نوايا الاستعمار الخبيثة، ومدى وحشيته في الاستغلال والتسلط على الشعب الجزائري، ومن ذلك وصفه لجرائم الاستعمار الفرنسي بالجزائر في 08 ماي 1945م، حيث وصفها الإبراهيمي بالمريعة، وبالفضائح الوحشية التي أتت على الأخضر واليابس، وهي بمثابة انتهاك صارخا للحرمات الإنسانية، وهي تكفي وحدها في تلطيخ تاريخ فرنسا بالسواد، وأن هذا التاريخ يبقى راسخا في الذاكرة لا يزول على حد قول الإبراهيمي.[3]

---

[1]– فرحات عباس، المصدر السابق، ص114.

[2]– الفضيل الورثيلاني: الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 1992، ص423.

[3]– محمد البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، المصدر السابق، ص 382.

وقد حمل الإبراهيمي السلطات الاستعمارية الفرنسية مسؤوليته اتجاه ذلك، واعتبر الموقف الفرنسي بالمخزي من هذه الجرائم الوحشية، والإعدامات، والقوانين التعسفية، التي تلقتها، والتي لم يسلم منها هو شخصيا[1].

وكان الشيخ الإبراهيمي يتميز بفكر ناضج وعلم فياض، وذو بصيرة عالية، وعقل متفتح، فنظر إلى هذه السياسة الاستعمارية كالخبير المتمرس، فثار لوطنيته من خلال كشف وفضح نوايا فرنسا الاستعمارية أمام الشعب الجزائري وما يفعل به، والتي استغلته كخزان بشري في الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث حارب إلى جانبها، ونصرها ودافع عنها، ولكنها دائما كانت تخذله وتتنكر لوعودها، على حد قول الإبراهيمي: "أمة كالأمم... وقدمت من ثمن النصر مئات الألوف من أبنائها قاتلوا لغير غاية، وقتلوا من غير شرف..."[2].

ثم يخاطب الاستعمار مستنكرا مجازره في الثامن ماي 1945م، بقوله: "...أشرفك أن يتقلب الجزائري من ميدان القتال إلى أهله، بعد أن شاركك في النصر لا في الغنيمة... فيجد الأب قتيلا، والأم مجنونة من القرع، والدار مهدومة أو محروقة، والغلة متلفة، والعرض منتهك، والمال نهبا مقسما، والصغار هائمين في العراء". حيث يعتبرها الإبراهيمي بمثابة المكافئة حيث يقول: "يوم ليس بالغريب عن رزنامة الإستعمار الفرنسي بهذا الوطن، فكم له من أيام مثله، ولكن الغريب فيه أن يجعل –عن قصد– ختاما لكتاب الحرب، ممن أنهكتهم الحرب على من قاسمهم لإيوائها، وأعانهم على إحراز النصر فيها"[3]، هذا دليل على الأثر العميق الذي تركته هذه المجازر في نفسية الإبراهيمي، والتي اعتبرها جرائم في حق الإنسانية، وهي صورة أخرى صريحة لابتزاز وطنية الجزائريين.

وقد كتب العديد عن نتائج تلك المجازر اللاإنسانية، وحسب ما ذكره القنصل الأمريكي Sulz Serg قدرها ب 50 ألف شهيد، في حين قدرها فرحات عباس ب60 ألف شهيد، أما الجامع العربية أحصتها ب 45 ألف، أما جمعية العلماء قد أشارت في جريدة البصائر إلى 80 ألف شهيد[4]، في حين ذكرت الكتابات

---

[1]– المصدر نفسه، ص ص 419–420.

[2]– محمد البشير الإبراهيمي: آثار، ج3، المصدر السابق، ص 334.

[3]– المصدر نفسه، ص 333.

[4]–أحمد صاري: حوادث 8 ماي 1945م من خلال بعض الوثائق الرسمية الفرنسية، مجلة الذاكرة، العدد 6، 2000، ص34.

الفرنسية أن عدد القتلى وصل مابين 1500 إلى 2000 قتيل، وهو نفس العدد الذي أكده وزير الداخلية الفرنسي أدريان تكسيه بعد زيارته لبعض المدن التي شهدت حوادث 8 ماي[1].

أما عن القمع السياسي فقد لجأت فرنسا إلى سياسة الإعتقال والمداهمة، واستهدفت الأعضاء الفاعلين في البيان الجزائري منهم: فرحات عباس وأحمد فرنسيس وأحمد بومنجل ومصطفى الحاج وكسوس عزيز وغيرهم، كما اعتقلت بعض رجال الجمعية وعلى رأسهم الشيخ محمد البشير الإبراهيمي والشيخ محمد خير الدين، كما اعتقلت العديد من مناضلي حزب الشعب ومنهم: محمد خيضر،وعبد الله فيلالي والعربي بن مهيدي، وأحمد بوقرة وبن يوسف بن خدة، كما تابعت الإدارة الفرنسية الأهالي الجزائريين، وأرغمتهم على تسليم الأسلحة التي كانت بحوزتهم لاسيما في المناطق التي عرفت المظاهرات، إلا أن الكثير منهم هربوها وأحيانا خزنوها في التراب، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر إقتياد السلطة الفرنسية 400 جزائري إلى منطقة تاشودة بضواحي العلمة وأطلقت عليهم الرصاص أمام مرآى الأهل والأزواج، ثم رمتهم في خندق جماعي[2]، إنه مثال صارخ على الهمجية والوحشية وممارسات لا تمت بصلة للإنسانية.

فلابد أن نعتبر من انتفاضة 8 ماي1945 م، والتي تبقى وصمة عار في جبين الفرنسيين، علينا بتوصيل الجرم الفرنسي الذي ارتكب في حق الجزائريين المتظاهرين وتوصيله للجزائريين اليوم، لأن هذه الانتفاضة عززت التقارب في وجهات النظر للحركة السياسية الجزائرية ونبذت الكثير من الخلافات، وبروز روح الائتلاف بين الطبقة السياسية بمختلف أطيافها من أجل إحباط المحاولات الفرنسية لجر المطالب الوطنية على القبول ببعض الإصلاحات على حساب القضية الوطنية، إلا أن الجزائريين ناضلوا من أجلها للتخلص من ربقة الاستعمار الغاشم.

---

[1]–المرجع نفسه، ص35.

[2]–عبد الحميد زوزو: محطات في تاريخ الجزائر دراسة في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، ط1، دار هومة، 2004، ص233.

المحاضرة الخامس عشر

أوضاع الجزائر قبل صدور بيان أول نوفمبر 1954م

المحاضرة الخامس عشر: أوضاع الجزائر قبل صدور بيان أول نوفمبر 1954م

تمهيد:

إن استمرار الاحتلال الفرنسي في سياسته الاستبدادية ضد الجزائريين بالغ الأثر على الشعب الجزائري بصفة عامة وعلى الحركة الوطنية بصفة خاصة، في إعلان الكفاح المسلح في أول نوفمبر 1954م، ومن دون شك أن اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية كغيرها من ثورات العالم في تاريخنا المعاصر، لم يكن تفجيرها وليد الصدفة، بل هناك جذور وعوامل كامنة ساهمت في إيجاد ذلك الحدث الهام، الذي غير مجريات التاريخ الجزائري، لذلك توجد عوامل كثيرة تراكمت على توفير العمل الثوري المباشر، وعليه نقف عند الوضع العام الذي كان عليه الجزائر عشية اندلاع الثورة التحريرية الكبرى.

1-الأوضاع السياسية:

كان الوضع السياسي في الجزائر قبل اندلاع الثورة يتكون من تيارات أساسية منذ إعادة بناء الحياة السياسية 16 مارس 1946م، ويقول أحمد توفيق المدني: "كان حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية مهيمنا على الحياة السياسية ببلادنا هيمنة تكاد تكون مطلقة"[1]، فقد أدت مشاركة الحركة في الانتخابات إلى حدوث انشقاق داخل الحزب، وامتد الاستياء إلى الكثير من مناضلي الحزب المخلصين وكادت تحدث أزمة داخله لو تدارك زعيمه مصالي الحاج الوضع بالدعوة إلى عقد مؤتمر وطني سنة 1947م[2].

ولعل الشيء المميز لوضعية الجزائر السياسية هو تأسيس المنظمة الخاصة في فيفري 1947م، بقيادة محمد بلوزداد، وهي تعد بمثابة النواة الأساسية لجيش التحرير، والأمر الآخر هو ذاك الانقسام الذي أصبح باديا في صفوف حزب حركة الانتصار للحريات الديمقراطية هو المشاركة في الانتخابات، ولعل ما وسع من الشرخ بين مناضلي الحزب هو بروز الأزمة البربرية سنتي 1947-1948م بزعامة كل من آيت أحمد وعلي لعمش وولد حمودة وعمر أوصديق، ويحيى هنين، والصادق هجرس كلهم من دعاة الحزب القبائلي بين مناضلي حركة الانتصار، وقد وجدت هذه الحركة الانفصالية تأييدا كبيرا من الحزب الشيوعي الجزائري الذي ظل على ولائه للحزب الشيوعي الفرنسي، وحتى لإدارة الاستعمار بهدف تشتيت وتمزيق

---

[1]- أحمد توفيق المدني، حياة كفاح (مع ركب الثورة الجزائرية)، ط1، ج3، الجزائر، 1989، ص 15.

[2]- محمد لحسن زغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962م)، دار هومة، الجزائر، 2009، ص 47

وحدة الحركة الوطنية الجزائرية[1]، إلا أن صمود مناضلي حركة الانتصار في باريس أحبطت مؤامرة النزعة البربرية بفضل أسماء لامعة في الحزب أمثال مصطفى الأشرف وعبد المالك بن حبيلس وغيرهم.

وفي مارس 1950م اكتشفت السلطات الاستعمارية المنظمة الخاصة، واعتقال أكثر من 500 مناضل عبر كافة القطر الوطني، وتلته بعد ذلك عدة هزات، وقد تواصلت الهزات وزادة الخلافات بين زعيم الحزب مصالي وأعضاء اللجنة المركزية، بسبب اعتراضهم على منحه صلاحيات خاصة[2]، ووصلت ذروته سنة 1953م.

ويذكر عبد الحميد مهري الذي يحسب لصالح المركزيين حسب روايته فإن سنة 1952م كانت بداية حاسمة في التحضير للثورة الجزائرية لما كان يجري في تونس التي عرف مناضلوها وقتئذ مناقشات جادة حول بوادر الكفاح المسلح لأعلى مستوى المنطقة بل على مستوى بلاد المغرب العربي بسبب أفكار عبد الكريم الخطابي، وفي ذلك يقول مهري بعد عودتي من تونس سنة 1952م كنت أسأل عن الأحداث الجارية في تونس، ومما أعرف عنها وعن مدى علاقتها بالقضية الجزائرية، فإن الظروف أصبحت مواتية للثورة ومهيأة لبعث حركة جماهيرية واسعة، بعد أن ساعد النظام الاستعماري نفسه على التعجيل بفشل السياسات الإصلاحية وإقامة الحجة على بطلانها، وكانت هناك إمكانية إقامة جبهة مغربية من خلال تطوير الكفاح على مستوى المغرب العربي، خاصة وأن فرنسا كانت منهمكة في حربها في الهند الصينية التي تشغل قسطا كبيرا من قواتها العسكرية[3].

ومع تنامي الصراع داخل حركة الانتصار للحريات الديمقراطية بذل قدامى المنظمة الخاصة الكثير من الجهود للحفاظ على تماسك الحزب وإصلاح ذات البين، والدعوة إلى تحكيم العقل، وأمام فشلهم الذريع دعوا المناضلين إلى الحياة، وحملوا إدارة الحزب ومصالي مسؤولية تقسيم الحزب[4].

---

[1]– يحيى بوعزيز، تسلط السياسة الاستعماري، المرجع السابق، ص 46.

[2]– محمد لحسن زغيدي، المرجع السابق، ص 53.

[3]– عبد الحميد مهري، أحداث مهدت لفاتح نوفمبر 1954م، مجلة المجاهد، العدد 1526، الموافق لـ1989م، ص 06.

[4]– عبد الله مقلاتي، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، شمس الزيبان، الجزائر، 2013، ص 15.

المحاضرة الخامس عشر: أوضاع الجزائر قبل صدور بيان أول نوفمبر 1954م

بعدها اتصال محمد بوضياف[1] بزملائه في المنظمة الخاصة بعد عودته إلى الجزائر العاصمة أمثال مصطفى بن بولعيد والعربي بن المهيدي، ورابح بيطاط، تدارسوا الوضعية، ومن خلال هذا اللقاء انبثقت فكرة إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، وبرزت إلى الوجود بصفة رسمية يوم 23 مارس 1954م، ولتدارس مصير الجزائر ووضع المعالم الجديدة اجتمع أعضاء لجنة 22،[2] من المنظمة الخاصة في منزل إلياس دريس بالعاصمة في يوم 22 دجوان 1954، وهذه هي الأسماء التي حضرت الاجتماع:

1-باجي مختار
2- عثمان بلوزداد
3- رمضان بن عبد المالك
4- بن مصطفى بن عودة
5- مصطفى بن بولعيد
6- محمد العربي بن مهيدي
7- لخضر بن طوبال
8- رابح بيطاط
9- الزبير بوعجاج
10- سليمان بوعلي
11- أحمد بوشعيب
12- محمد بوضياف
13- عبد الحفيظ بالصوف
14- مراد ديدوش
15- عبد السلام حباشي
16- عبد القادر لعموري
17- محمد مشاطي
18- سليمان ملاح
19- محمد مرزوقي
20- بوجمعة سويداني
21- زيغود يوسف
22- إلياس دريش

ومن المحاور البارزة في هذا الاجتماع، وكانت محل نقاش نذكر:

- نبذة تاريخية عن المنظمة الخاصة من تأسيسها إلى حلها.
- العمل التحضيري الذي أنجزته العناصر الباقية من المنظمة.

---

[1]- 1919-1992، ولد بالمسيلة، انضم حزب الشعب وأًبح عضوا بارزا في حركة الانتصار، تولى مسؤولية المنظمة الخاصة، حكم عليه بالسجن إثر اكتشاف المنظمة الخاصة، عضو لجنة 22، ساهم بفعالية في التحضير لاندلاع الثورة، للمزيد ينظر: عبد الله مقلاتي، قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، م بلوتو، 2009، ص 160.

[2]- عبد الوهاب بن خليف، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009، ص 181.

- الأسباب العميقة لأزمة الحزب[1].

واختتم هذا الاجتماع الشهير للجنة 22 بالمصادقة على ما يلي:

- تدين بوضوح المتسببين في تصدع الحزب.
- تعلن عزم مجموعة من الإطارات على محو آثار أزمة الحزب وإنقاذ الحركة الثورية من الانهيار.
- تقرر تفجير الثورة المسلحة كوسيلة وحيدة لتجاوز الخلافات الداخلية وتحرير الجزائر[2].

وفي ليلة 25 أكتوبر 1954م اجتمع أعضاء لجنة الستة وهم: بوضياف، بن بولعيد، ديدوش، بن المهيدي، كريم بلقاسم، رابح بيطاط في الجزائر العاصمة، وقرروا أن تكون ليلة الفاتح من نوفمبر على الساعة الواحدة بعد منتصف الليل موعد الحسم والإعلان عن تفجير الثورة[3]، التي أضحت قناعة الكثير من الجزائريين، وبالخصوص التيار الثوري، وأصبح يقينا أن الوجود الفرنسي في الجزائر لم يقدم سوى الفقر والتخلف والمهانة، وأصبح هذا التاريخ غرة نوفمبر واقعا في نفوس الوطنيين الجزائريين.

2- الأوضاع الاقتصادية في الجزائر:

إن الجزائر شأنها شأن بلاد المغرب تتمتع بثرواتها الطبيعية، وامتداد مساحتها الشاسعة وتنوع بيئتها الطبيعية، وتعددت مواردها الأولية، الأمر إلى جعل فرنسا تتفنن في سياستها في نهب وسلب وتجريد الجزائريين من خيراتهم وأرزاقهم وأراضيهم.

فبحلول سنة 1954 أصبحت الفلاحة الجزائرية متقهقرة بسبب إبعاد الفلاحين الجزائريين عن أراضيهم وتسييرها، وتحويل معظمهم إلى آلات تسخر لخدمة الأوروبيين من جهة ولتزويد الفلاحين الفرنسيين بما يحتاجون إليه لتحسين منتوجاتهم، وتنمية طاقاتهم الإنتاجية من جهة أخرى[4].

---

[1]- محمد عباس، اغتيال حلم، در هومة، الجزائر، 2009، ص 45.

[2]- محمد عباس، المرجع السابق، ص 46.

[3]- بن يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر 1954م، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط1، دار هومة، الجزائر، 2010م، ص 375.

[4]- العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المرجع السابق، ص 41.

وفي ظل هذه الظروف يمكن أن نتصور وضعية الفلاحة الجزائرية عشية اندلاع الثورة الجزائرية، ففي سنة 1954م بلغ عدد الفلاحين 650000 فلاح ولا يتجاوز معدل دخلهم السنوي 180 دينار للفرد الواحد، بالمقابل نجد فيه معدل الدخل الفردي الأوروبي في السنة نفسها بلغ 3600 دج أي 360 ألف فرنك قديم، مما انعكس ذلك سلبا على زيادة الفقر على العامة من الجزائريين، والصعوبة في الحصول على لقمة العيش، وتسخير العمل كخماسة لدى البرجوازية المحلية مما وسع من الفارق الطبقي[1].

أما فيما يخص الصناعة، فتجدر الإشارة إلى أن الموارد الصناعية الجزائرية مع سنة 1954م، كانت تحول إلى فرنسا الاستعمارية، حيث كانت مقسمة بين الصناعة التقليدية خاصة بالأهالي، وصناعة عصرية، وكلها في خدمة الاستعمار، حيث عرف نمو القطاع الصناعي نموا تراوح بين 07 و08%، أما قطاع التجارة فقد عرف هو بدوره بعض الكساد برغم زيادة نسبة الواردات عشية اندلاع الثورة بفعل الزيادة في نفقات الجيش والمؤونة، وقفزت قيمة الواردات من 220 مليار فرنك فرنسي في سنة 1954م إلى 383 مليار فرنك فرنسي سنة 1957م[2]، وكانت الواردات 80% منها مواد مصنعة، والباقي عبارة عن مواد غذائية كالقهوة والشاي والسكر، وفرنسا وحدها تستهلك 78% من الصادرات الجزائرية المتمثلة أساسا في المنتوجات الزراعية والموارد الأولية.

3-الوضع الاجتماعي:

انعكست الأوضاع الاقتصادية سلبا على الوضع الاجتماعي، ففي سنة 1954م كان عدد سكان القطر الجزائري إلى تسعة ملايين وخمسمائة وثماني وعشرون ساكنا (9.000.528) منهم مليون واثنان وأربعون ألف أوروبي (1.042.000)، ويمثل السكان الأوروبيون 10% من مجموع السكان، أما هجرة الجزائريين فالتقارير الرسمية تشير إلى أن في فرنسا ثلاثمائة ألف جزائري (300.000) نصفهم من القبائل[3].

---

[1]-Mohamed Yousfi, l'Algérie en marche, T1, ENAL, Alger, 1985, P 171

[2]- إسماعيل العربي، التنمية الاقتصادية في الدول العربية في المغرب، ط2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980، ص 106.

[3]- أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي (1954-1962)، ج10، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص 26.

ويذكر أجيرون فيما يتعلق بالهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة، فقد ارتفعت حيث انتقل عدد سكان المدن المسلمين من 722.000 ساكن عام 1936م إلى حوالي مليون وستمائة ألف (1.600.0000) عام 1954م، وسكنوا في الأحياء القصديرية حتى لم يعودوا قادرين على إيجاد أي عمل سد رمق الحياة[1].

أما بالنسبة للخدمات الصحية، لم تهتم بها السلطات الاستعمارية إلا في المراكز الآهلة بالمعمرين، حيث أن الأغلبية الساحقة من الجزائريين سنة 1954م، لا تعرف الطبيب أو المستشفى أو المستوصف، ولا تستعمل الأدوية، بل إن التداوي في الأرياف كان يتم بالطرق التقليدية مثل استعمال الأعشاب، وسائر الحبوب النشوية، واللجوء إلى النار والتماتم[2].

أما عن ظاهرة البطالة فتفشت في أعماق المجتمع الجزائري، وهناك إحصائيات تؤكد وجود مليون عاطل عن العمل عام 1954م، أما البطالة المقنعة فقد كانت هي الأخرى موجودة بأعداد هائلة، تتثمل في المستخدمين غير الدائمين، أو بالأحرى العمال الزراعيون الموسميون الذين يشتغلون ثلاثة أشهر في السنة في أحسن الظروف قد تراوحت ما بين 650.000 إلى 750.000 عامل[3].

فالجزائريين بكل فئاتها كان الأطفال فيها الفئة الأكثر تهميشا في المجتمع الجزائري، حيث كان عملهم ينحصر في مسح الأحذية، أو بيع الجرائد في المدن، أو يعملون كرعاة للمواشي لدى المعمرين، أو لدى بعض الجزائريين في الأرياف، وما إن طلت سنة 1954م وجدت الطليعة الثورية فيها مشمرة على سواعدها قصد التصدي للفتور والركود الذي أصاب المجتمع الجزائري، ونفض الغبار عنه.

4- الوضع الثقافي:

إن الحديث عن الوضعية الثقافية، يقودنا إلى الحديث عن التعليم والمتعلم، فكانت مزرية للغاية بسبب ممارسات الإدارة الاستعمارية اتجاههم، فالتعليم الابتدائي كان منتشرا إلى حد ما في أغلب المدن الكبيرة

[1]- شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، 1988، ص133.

[2]- العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص 23-24.

[3]- المرجع نفسه، ص 27.

والصغيرة، حيث يتلقى التلاميذ في المدارس أولويات العلوم، ويتأهلون منها للشهادة الابتدائية، وهي أساسا مدارس للتلاميذ الأوروبيين، وبرنامجها فرنسي، ويمكن لأبناء المسلمين أن يدخلوها إن وجدوا مكانا فيها[1].

وفي المقابل نشطت المدارس الحرة التابعة لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين والتي قدر عددها عشية الثورة بأزيد من 500 مدرسة حرة على مستوى العمالات الثلاث، وخطى الكثير من الطلبة المتخرجين من معهد بن باديس التي تأسس بقسنطينة سنة 1948م، إلى مزاولة الدراسة بالمعاهد العربية والإسلامية في بلاد المغرب والمشرق[2].

[1]– سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج10، المرجع السابق، ص 51.

[2]– أرشيف ما وراء البحار، أكس بروفانس بفرنسا، رقم 16H74.

الخاتمة

الخـــــاتمة

الخاتمة:

اشتد الوضع العام في الجزائر مع القرن 16م، الأمر الذي أدى بالقوى الأوروبية التكالب عليها من أجل النيل منها، اذ كانت الهجمات الاسبانية قوية على السواحل الجزائري واحتلال اهم موانئها مثل المرسى الكبير وبجاية وجيجل ومدينة الجزائر ووهران، الوضع الذي استدعى الاستنجاد بالإخوة بربروس خير الدين وعروج العثمانيين ليتحول البحر الأبيض المتوسط الى حلبة صراع حضاري عثماني اسباني، وبعد تحرير الثغور الجزائرية واستتباب الامن في الجزائر كان الحاق الجزائر رسميا بالدولة العثمانية 1518م واستمر الوجود العثماني اكثر من ثلاثة قرون 1518–1830م،الا ان الوضع آل الى التدهور مع مطلع القرن 19م واشتدت الحملات على الجزائر الى أن تم وضع الاحتلال الفرنسي على الجزائر 1830م وإنهاء التواجد العثماني بها، وبداية التاريخ المعاصر للجزائر، الذي يحمل في طياته العديد من المعطيات التاريخية بدء بالمقاومات الشعبية الوطنية التي رفضت الاحتلال جملة وتفصيلا، ورد فعل سلطات الاحتلال باعتماد الكثير من معاول الهدم الاستعمارية، إن أهم ما ميز فترة تاريخ الجزائر المعاصر في القرن 20م هو تبلور الوعي الوطني التحرري لاسيما بعد اندلاع الحرب العالمية الثانية، وتغير المجتمع الجزائري في سلوكاته من طابع التصادم والمقاومة الشعبية إلى حركية جديدة أكثر عقلانية وبصيرة عما كان عليها في السابق.

ومن النتائج الهامة التي توصلت اليها الحركة الوطنية الجزائرية خلال هذه الفترة هو تبلور القضية الوطنية، وأصبحت أكثر وضوحا عما كانت عليه من السابق، وبروز الفكر الوحدوي وتنوير الرؤى لدى الأطياف السياسية نحو البحث على التوافق والإئتلاف في الكثير من الأحيان، وتجلى ذلك بعد المجاز اللاإنسانية التي اقترفتها الادارة الإستعمارية في حق الجزائريين في الثامن ماي 1945 م، الأمر الذي ولدت عنه قناعة جزائرية قوية في ثقافة الحوار الوطني، وتعمق فكر الرفض والمقاطعة لسياسة التلاعب الإستعمارية الممثلة في ذر الرماد في أعين الجزائريين من خلال بعض الإصلاحات المزعومة منها دستور 1947 م.

والظاهر أن جل المحاولات الإصلاحية جاءت متأخرة عن موعدها، والأخذ بكل جدية القضية الوطنية نحو نهج مطلب الإستقلال التام مهما كلف ذلك من ثمن، وهو ما أدى في النهاية الي التعجيل بتفجير الثورة التحريرية الكبرى في غرة نوفمبر 1954 م، والتي كانت نتيجة جهود مضنية مشتركة في مسارها بين

الخـــــاتمة

القوى الوطنية، فالثورة التحريرية الكبرى جاءت من رحم الحركة الوطنية واحتضنها الشعب الجزائري، وتجسدت نجاحات الثورة ميدانيا 1962م.

المـــــراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- المصادر:

- الإبراهيمي محمد البشير، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997.
- الإبراهيمي محمد البشير: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1954-1964م)، ج3، جمع وتقديم الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997م.
- الإبراهيمي محمد البشير: آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي (1954-1964م)، ج5، جمع وتقديم الدكتور أحمد طالب الإبراهيمي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت،1997م.
- الورثيلاني الفضيل، الجزائر الثائرة، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر،1992
- الديب فتحي: عبد الناصر والثورة الجزائرية، ط1، القاهرة، 1984.
- أجيرون شارل روبير، تاريخ الجزائر المعاصرة، ترجمة عيسى عصفور، ط1، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، - المدني- المدني أحمد توفيق، حياة كفاح (مع ركب الثورة الجزائرية)، ط1، ج3، الجزائر، 1989.
- المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، ط1، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة.
- المدني أحمد توفيق، الحرب الثلاثمئة بين الجزائرواسبانيا1492-1792، ط2، الجزائر،1976 م.
- بن خدة بن يوسف، جذور أول نوفمبر 1954م، ترجمة مسعود حاج مسعود، ط1، مطبعة دار هومة، 2010.
- بن العقون عبد الرحمان، الكفاح القومي والسياسي من خلال مذكرات معاصر، ج2، (1936-1945م)، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.
- ديغول شارل، مذكرات الحرب 1940-1942م، ط3، ترجمة عبد اللطيف شرارة، منشورات عويدات، لبنان، 1981م.
- كشيدة عيسى، مهندسو الثورة، ط2، منشورات الشهاب، الجزائر، 2010م.

المـــــراجع

- عباس فرحات، تشريح الحرب، ترجمة أحمد منور، دار المسك، الجزائر، 2001.
- غليسبي جوان، الجزائر الثائرة، دار الطليعة، بيروت، 1961.
- نايث بلقاسم مولود قاسم، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر، دار الأمة، الجزائر.
- قليل عمار، ملحمة الجزائر الجديدة، ج 1، دار البعث، الجزائر، 1991م.
- قداش محفوظ، تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية (1939- 1951)، ترجمة محمد بن الباز، ج2، دار الأمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.

- المراجع:

- الزبيري محمد العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.
- الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- العسكري إبراهيم، لمحات من مسيرة الثورة التحريرية ودور القاعدة الشرقية، دار البعث، قسنطينة، 1989م.
- العسلي بسام، نهج الثورة الجزائرية، الصراع السياسي، دار النفائش، بيروت، 1981.
- العلوي محمد الطيب: مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1945، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 1994،
- بن خليف عبد الوهاب، تاريخ الحركة الوطنية من الاحتلال إلى الاستقلال، ط1، دار طليطلة، الجزائر، 2009.
- بوصفصاف عبد الكريم، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وأثرها على الحركة الوطنية الجزائرية 1931-1945م، دار البعث، قسنطينة.
- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.

المـــــراجع

- بن أزواو فتح الدين، إيديولوجية الثورة الجزائرية (1954-1962م)، دار الإنشاء للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

- تركي رابح، التعليم والقومي والشخصية الجزائرية، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988.

- جغابة محمد، بيان أول نوفمبر – دعوة الى الحرب، رسالة للسلام، تقديم محمد العربي ولد خليفة، دار هومة، الجزائر، 1999م.

- جويبة عبد الكامل، الحركة الوطنية الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة (1946-1945)، دار الواحة، الجزائر، 2013.

- حميد عبد القادر، فرحات عباس رجل جمهورية، دار المعرفة، الجزائر، 2007.

- زوزو عبد الحميد، الفكر السياسي للحركة الوطنية الجزائرية والثورة التحريرية، دار هومة، الجزائر، 2012.

- زوزو عبد الحميد: محطات في تاريخ الجزائر دراسة في الحركة الوطنية والثورة التحريرية، ط 1، دار هومة، 2004.

- زغيدي محمد لحسن، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الجزائرية (1954-1962م)، دار هومة، الجزائر، 2009.

- سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية، 1900، 1945م، دار الغرب الإسلام، لبنان، 1992،

- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي (1954-1962)، ج10، دار البصائر، الجزائر، 2007.

- سعد الله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج4، دار الهدى، 1999.

- سعيدوني نصرالدين، الجزائر منطلقات وآفاق "مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية، دار الغرب، بيروت، 2000م.

المـــــراجع

- لونيسي إبراهيم، مصالي الحاج في مواجهة جبهة التحرير الوطني خلال الثورة، دار هومة، الجزائر، 2007،

- لميش صالح: القيم الفكرية والإنسانية في الثورة التحريرية 1954-1962م، ط1، ج 1، منشورات مخبر الدراسات التاريخية والفلسفية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2003م.

- عباس محمد: الثورة الجزائرية (نصر بلا ثمن) 1962/1954م، دار القصبة، الجزائر، 2007.

- قنان جمال، قضايا ودراسات في قضايا التاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994م،

- مقلاتي عبد الله: دور بلدان المغرب العربي في دعم الثورة التحريرية 1962/45م، ج1، دار بوسعادة، الجزائر.

- مقلاتي عبد الله، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية، شمس الزيبان، الجزائر، 2013.

- مقلاتي عبد الله، قاموس أعلام وشهداء وأبطال الثورة الجزائرية، ط1، م بلوتو، 2009.

- هلال عمار، أبحاث ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة (1830-1962)، ديوان المطبوعات الجامعية، 1995، الجزائر.

- **باللغة الأجنبية:**

- Yves Godar: les paras dans la ville les trois batailles d'Alger, fayard, paris. 1973.

- Charles Robert Ageron: Histoire de l'Algérie contemporaine, T2, éd OUF, Paris, 1979.

- Claude Collot-Jean Robert Henry. Le mouvement national Algerien Texte 1912/1954.2ed.office des publications universitaires.1977.